

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic Of Algeria

Ministry Of Higher Education And  
Scientific Research

Abbas Laghrou University Of  
Khenchela  
Faculty Of Economics , Commercial  
And Management Sciences

Departement Of Economics

Specialization : Banking And Monetary  
Economy



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية  
وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شادة الماستر الأكاديمي بعنوان :

## متطلبات ادماج منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق المالية العالمية – تجارب دولية

إشراف الأستاذ :

د. عبد الجليل جباري

اعداد الطلبة:

- نادية بغزو
- شيماء صبيوة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	الأستاذ
رئيسا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ محاضر	خنافر علي
مشرفا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ التعليم العالي	جباري عبد الجليل
مناقشا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ مساعد	اونيسي بلال

السنة الجامعية : 2025/2024



# شكر و عرفان

قال الله تعالى: ﴿رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي

وان اعمل صالحا ترضه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾

سورة النمل الآية 19 .

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله أولا وآخرا على جزيل نعمه وتوفيقه لإنجاز هذا العمل

حين يحيط بنا الكثير من المساندين تكثر عبارات الشكر حاملة

أسمى معاني الامتنان والتقدير، حينها نتقدم بجزيل الشكر إلى:

الأستاذ المشرف الفاضل: " **عبد الجليل جباري** " على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات

وعلى الوقت الذي خصصه لنا رغم ثقل مسؤولياته ووقته المحدود، راجين من الله تعالى أن

يجعله منارة يهتدي بها طلاب العلم، وأن يجعل له هذا في ميزان حسناته.





# إهداء

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

والذي أهديه الى

من قال فيهما الحق قوله تعالى: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" (الاسراء 24) الى من جعلت الجنة تحت قدميها، صاحبة القلب الكبير تحمل في ثنايا نفسها الطيبة الحب والحنان والعطاء، وفاء بالعهد ان لا أنسي فضلك ما حييت " **والدتي العالمة** " اطال الله في عمرها.

الى قدوتي الدائمة في الحياة الى نبراس العطاء المبذول ومعلمي الأول " **والدي الفاضل** " اطال الله في عمره

الى اخوتي واخواتي كل واحد باسمه، وخاصة حبيبتنا القلب " **سجي ويسان** "

الى صديقتي وزميلتي في العمل " **مروة** "

الى صديقة الدرب في الدراسة " شيماء التي تعبت معي في انجاز هذا العمل.

الى كل زملائي الدراسة وزملائي في العمل

الى الأستاذ الفاضل الذي تعب معي في انجاز هذا العمل " **عبد الجليل جباري** "

الى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

" وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين " فالحمد لله حمدا كثيرا على الوصول.

نادية





# إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنان على البدء والختام

**" واخر دعواكم ان الحمد لله رب العالمين "**

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفورة بالتسهيلات لكنني فعلتها فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبكل حب اهدي  
ثمرة نجاحي:

الى نفسي الطموحة أولا ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب ومن دعمني بلا حدود و اعطاني بل مقابل، من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم

**والمعرفة سندي وقوتي " ابي العزيز "**

إلى من جعل الجنة تحت اقدامها واحتضنتني بقلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها الى الشمعة التي كانت لي الليالي

**المظلمات سر قوتي ونجاحي " جنتي امي "**

الى من ساندوني بكل حب وقت ضعفي وأزاحوا عن طريقي كل المتاعب سندي والكتف الذي استند اليه دائما **" اخوتي "**

الى الذي غمرني بالحب والتوجيه وامدوني دائما القوة وكانوا موضع الاتكاء في كل عثرتي

**" أصدقاء العمر نادية "**

وأخيرا من قال أنا لها نالها وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها نلتها وعانقت اليوم مجدا عظيما **" فعلتها "** والحمد لله.

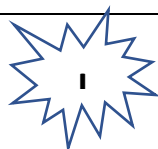
**شيماء**





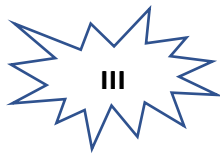
# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
II	شكر وتقدير
III	إهداء
IV	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	الملخص
أ- و	مقدمة
<b>الفصل الأول: مدخل للأسواق المالية والهندسة المالية الإسلامية</b>	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: الإطار النظري للأسواق المالية العالمية
09	المطلب الأول: طبيعة الأسواق المالية العالمية
11	المطلب الثاني: اقسام الأسواق المالية العالمية
15	المطلب الثالث: السوق المالية العالمية من المنظور الإسلامي
19	المبحث الثاني: مقومات الصناعة المالية الإسلامية
	المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية
22	المطلب الثاني: مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية
24	المطلب الثالث: المؤسسات الإسلامية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية
25	المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية
26	المطلب الأول: منتجات الهندسة المالية الإسلامية القائمة على المعاضات
29	المطلب الثاني: منتجات الهندسة المالية الإسلامية القائمة على المشاركات
31	المطلب الثالث: الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار المشتقات المالية الإسلامية
36	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: متطلبات واقع تطور المنتجات المالية الإسلامية</b>	
38	تمهيد
39	المبحث الأول: واقع المنتجات المالية الإسلامية دوافع وتحديات



39	المطلب الأول: واقع المنتجات المالية الإسلامية
40	المطلب الثاني: المرتكزات المؤثرة في تطوير المنتجات المالية الإسلامية
43	المطلب الثالث: دوافع وتحديات اعتماد منتجات المالية الإسلامية
45	المبحث الثاني: واقع ومتطلبات الصناعة المالية الإسلامية
45	المطلب الأول: واقع الصناعة المالية الإسلامية
49	المطلب الثاني: متطلبات إقامة الصناعة المالية الإسلامية
52	المطلب الثالث: متطلبات شرعية وقانونية لإقامة الصناعة المالية الإسلامية
57	المبحث الثالث: المتطلبات المساعدة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية
57	المطلب الأول: الحوكمة في تجسيد خدمات المالية الإسلامية
59	المطلب الثاني: التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية
63	المطلب الثالث: الشمول المالي لتعميم الخدمات المالية الإسلامية
68	خلاصة الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث: دراسة تجارب إدماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية لكل من ماليزيا وبريطانيا والجزائر</b>	
70	تمهيد
71	المبحث الأول: واقع تطور المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية بماليزيا
71	المطلب الأول: تطور التمويل الإسلامي بماليزيا
75	المطلب الثاني: مؤشرات نمو الصناعة المالية بماليزيا
79	المطلب الثالث: اجراءات طرح المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية بماليزيا
84	المبحث الثاني: واقع تطور المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية ببريطانيا
84	المطلب الأول: واقع التمويل الإسلامي ببريطانيا
87	المطلب الثاني: مؤشرات نمو الصناعة المالية ببريطانيا
92	المطلب الثالث: اجراءات إرساء المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية ببريطانيا
95	المبحث الثالث: واقع تطور المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية بالجزائر
95	المطلب الأول: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر بالجزائر
100	المطلب الثاني: مؤشرات نمو الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر
108	المطلب الثالث: اجراءات توطين المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية

113	خلاصة الفصل الثالث
114	الخاتمة
119	قائمة المراجع



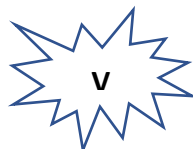
فهرس الجداول

و

فهرس الاشكال

## فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
21	اهم الفروق الجوهرية بين الهندسة المالية الإسلامية والتقليدية	1-1
23	اهم الفروق الجوهرية بين البنك التقليدي والبنك الاسلامي	2-1
74	جدول البنوك الإسلامية العالمية بماليزيا	1-3
76	تطور اصدار الصكوك بماليزيا للفترة 2010-2016 (الوحدة USD (BILLION	2-3
77	قائمة لاهم الصكوك الماليزية المشاركة في البورصة المالية العالمية	3-3
79	معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية	4-3
81	بعض تطبيقات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية	5-3
82	اهم البنوك الإسلامية بالمملكة المتحدة	6-3
85	أنواع المؤشرات المالية الإسلامية ببريطانيا	7-3
87	تطور مكانة الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر من 1991-2020	8-3
98	مؤشر الشمولية المصرفية بالجزائر خلال الفترة 2011-2015	9-3
100	المنتجات المالية المتداولة في الجزائر	10-3
103-101	اهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري	11-3
	تطور التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائري	12-3
104	حجم صيغ التمويل المعتمدة بنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022	13-3
105	تطور التمويل المقدم من طرف بنك السلام من خلال الفترة 2017-2020	14-3
110	التمركز الجغرافي لأصول الصناعة المالية الإسلامية في سنة 2018 (الوحدة مليار دولار)	15-3
112	التوزيع المتوقع لأصول الصناعة المالية الإسلامية وحصص الجزائر منها خلال الفترة 2024-2040	16-3



فهرس الاشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
35	ملخص منتجات الهندسة المالية الاسلامية	1-1
46	تطور الصناعة المالية الإسلامية خلال الفترة 2012-2020	1-2
47	اسهامات الدول في اجمالي المصارف الاسلامية	2-2
48	راس المال المستثمر في التكنولوجيا المالية	3-2
60	عدد صفقات الاستثمار في التكنولوجيا المالية	4-2
61	عدد صفقات الاستثمار في التكنولوجيا المالية	5-2
76	توزيع صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية بماليزيا ديسمبر 2018	1-3
88	تطور تمويل البنوك الإسلامية في بريطانيا 2017-2018	2-3
89	صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في بريطانيا 2018	3-3
91	أفضل الدول من حيث عدد الأوراق البحثية وبرامج التمويل الإسلامي لعام 2017	4-3

قائمة المختصرات باللغة الإنجليزية:

<b>AAOIFI</b>	Account and Auditing Organization for Islamic financial Institutions	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية
<b>AFI</b>	Alliance for Financial Inclusion	التحالف من أجل الشمول المالي
<b>AGB</b>	Gulf Bank Algeria	بنك الخليج الجزائري
<b>CIMA</b>	Chartered institute of Management Accountants	المعهد المعتمد للمحاسبين الإداريين
<b>CISI</b>	Chartered Institute for Securities & Investment	المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار
<b>FSB</b>	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
<b>G 20</b>	Group of Twenty	مجموعة العشرين
<b>IDB</b>	Islamic développement Bank	البنك الإسلامي للتنمية
<b>IAP</b>	Independent Assessment process another de	منصة التكنولوجيا المالية للخدمات المصرفية الإسلامية
<b>MPM</b>	Malaysia digital Economy	اللجنة الاستشارية للحكومة الماليزية
<b>MDEC</b>	Malaysia digital Economy	مؤسسة الاقتصاد الرقمي الماليزي

## المخلص:

تهدف هذه الدراسة الى مناقشة موضوع متطلبات ادماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية العالمية من خلال تجارب ثلاث دول هي ماليزيا، بريطانيا والجزائر ونستعرض التحديات والفرص التي تواجهها هذه الدول في تطبيق هذه المنتجات المالية التي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية والتي تحظر الربا والمضاربات الغير مشروعة مع الإشارة الى تطور هذه الأسواق في إطار الاقتصاد العالمي وكيفية تأثير العولمة على عملية ادماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق العالمية.

توصلت الدراسة الى إرساء المنتجات المالية الإسلامية بالأسواق المالية العالمية حيث يتطلب تطوير هذه المنتجات المالية مثل صكوك التمويل الإسلامي، صناديق الاستثمار و المشتقات المالية توفير بيئة تشريعية و تنظيمية و شرعية مناسبة مدعومة بقدرات بحثية عالية و إطارات بشرية مؤهلة خاصة في المصارف الإسلامية، حيث ان هناك متطلبات مساعدة في تقديم و تطوير الخدمات المالية الإسلامية، كدور الحوكمة في تفعيل الرقابة ودور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية و الشمول المالي لتعميم خدمات التمويل الإسلامي، و بالتالي تعزيز فرص نمو الصناعة المالية الإسلامية و امتدادها في الأسواق المالية العالمية.

كما بينت الدراسة في جانبها التطبيقي على ان الدعم الحكومي و التخطيط السليم وتأسيس الهيئات السائدة للصناعة المالية الإسلامية وتوفير البنية التحتية والإطار التشريعي والتنظيمي، بالإضافة الى التكوين المتواصل للموارد البشرية في الجوانب الشرعية والمالية والقدرة على استيعاب التحديات، كلها عوامل جعلت ماليزيا رائدة في مجال التمويل الإسلامي مما ساعد في تطوير سوق متكامل، اما بريطانيا فقد تم تبني الصكوك المالية و أدوات التمويل الإسلامي من خلال بنية قانونية ومكانة استراتيجية مهمة جعلها مركزا مهما للتمويل الإسلامي في الغرب، حيث جعلت كل من ماليزيا و بريطانيا تتنافسان على المراتب الأولى في قيادة التمويل الإسلامي، كما ان الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر لازالت وليدة العهد لكنها شهدت تطورا ملحوظا، حيث يمكن تنمية قدراتها في مجال المالية الإسلامية اذا عملت على تقوية البنية التحتية من خلال تمكين اكبر شريحة ممكنة من المتعاملين من دخول السوق المالية الإسلامية و رغم انها تواجه تحديات أهمها ضعف الاطار التشريعي و التنظيمي و البعد الشرعي و الرقمي الا ان لها افاق مستقبلية في السنوات القادمة.

**الكلمات المفتاحية:** الاسواق المالية العالمية، الهندسة المالية الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية التمويل الإسلامي.

### **Abstract:**

This study aims to discuss the requirements for integrating Islamic financial products into global financial markets through a comparison between three countries: Britain, Algeria, and Malaysia. It focuses on their strategies and policies in this field, the extent of their commitment to international standards, and how each country has contributed to the development and support of Islamic finance, as well as their readiness to accommodate Islamic products in global markets.

The study concludes that Islamic finance has achieved remarkable growth and global spread and has become an essential part of the global financial system. This growth reflects the need to create appropriate legislative and regulatory environments and frameworks specifically for Islamic banks. It also highlights the importance of enhancing the efficiency of Islamic financial institutions. This would contribute to strengthening their competitive position in global markets and enable the Islamic financial changes and requirements, thereby providing more opportunities for the growth of the Islamic financial industry and its adoption in global financial markets.

The Islamic financial industry needs proper legal and legislative frameworks, sound planning, and supportive institutions in the Islamic financial industry, along with training, qualification, and regulation. In addition, it requires suitable financing tools compatible with Sharia to meet the needs of both the supply and demand sides in Islamic finance. Algeria, for example, still faces challenges in integrating Islamic finance and applying it at a broader level. In contrast, Britain and Malaysia have succeeded in incorporating Islamic finance into their financial systems and have benefited from it in various sectors. Britain has established leadership in Islamic finance in western markets, while Malaysia has been a pioneer in Islamic financial innovation and standard-setting. This has enabled both countries to offer more efficient models in terms of regulatory frameworks, innovation, and competitiveness, serving as future outlooks for emerging markets.

**Key words:** Financial Markets International, Islamic Financial Engineering, Islamic Financial, Products, Islamic Finance



## مقدمة:

يعد النشاط الاقتصادي من اهم الأنظمة المتفاعلة و المتشابكة على مستوى العالم ،وهذا من خلال الأسواق المالية العالمية التي تعتبر من اهم الاسواق المؤثرة في اقتصاديات الدول، فهي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي للبلاد حيث شهدت هذه الأسواق عدة ابتكارات و منتجات مالية تحت مسمى الهندسة المالية ، التي كانت ابرز منتجاتها المشتقات المالية و التوريق بشكل صعب مهمة السلطات في مراقبتها و متابعتها الامر الذي أدى الى توالي الازمات المالية التي اخلت بالاستقرار الاقتصادي ،و لاحتواء هذه الأسباب و من اجل العمل على ضمان التوازن الاستقرار الاقتصادي، ظهرت الحاجة الى دمج المنتجات المالية الإسلامية كبديل للمنتجات التقليدية ، و هذا لفتح أبعاد تزيد من فاعلية الأسواق المالية العالمية نظرا لما تضيفه خصائص هذه المنتجات من تأثيرها الإيجابي عليها . لهذا شهد العمل المالي و المصرفي الإسلامي خلال التسعينات من القرن العشرين تقدما ملحوظا ، حيث أنشئت العديد من المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية ، كما انتشرت أساليب و صيغ التمويل الإسلامي اذ لم يعد التمويل الإسلامي مقتصر على المنطقة العربية ، او على عدد من الدول الإسلامية ، و انما أصبحت ممارسته تتم على رقعة متزايدة من ساحة العالم ككل . ومع تطور النشاطات الاقتصادية المختلفة فقد يتطلب ذلك تمويلا بأكفأ طرق ممكنة، لكن بعض المؤسسات المالية الإسلامية وجدت نفسها متأخرة مقارنة ببعض المؤسسات المالية الإسلامية التقليدية اما هذا التحدي ولعل ذلك يظهر جليا من خلال منتجات صناعة مالية تبقى صالحة في دوائر ضيقة ومحدودة وأخرى بحاجة الى حلول جديدة وأدوات مالية ملائمة وموافقة للشريعة الإسلامية ودمجها في الأسواق المالية العالمية من خلال تجارب بعض الدول.

## الإشكالية:

انطلاقا مما سبق تتضح معالم إشكالية الدراسة المطروحة في التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي المتطلبات الأساسية لنجاح ادماج منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق العالمية؟ وما واقعها في كل من ماليزيا وبريطانيا والجزائر؟

ولمعالجة الإشكالية الرئيسة تمت تجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

- ما مدى مساهمة منتجات الهندسة المالية الاسلامية في تنويع أدوات الأسواق المالية؟
- ماهي المتطلبات الأساسية لدمج المنتجات المالية الإسلامية؟
- ما واقع إدماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية العالمية في كل من ماليزيا وبريطانيا والجزائر؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذه التجارب لتعزيز انتشار التمويل الإسلامي عالميا؟



## فرضيات الدراسة:

- إن وجود إطار تنظيمي واضح وشامل لتوسيع الهندسة المالية الإسلامية يؤدي إلى ظهور أدوات مالية جديدة متنوعة بالأسواق المالية العالمية ومؤسساتها واستثمارات مبتكرة تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
- هناك علاقة عكسية بين التحديات التنظيمية وانتشار المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق العالمية، حيث يعزز نجاح الصناعة توافر بنية تحتية تنظيمية متكاملة تلبي المتطلبات الشرعية والاقتصادية، مع وجود علاقة إيجابية بين استخدام التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات ورضا العملاء. فزيادة التحديات التنظيمية تقلل من انتشار المنتجات الإسلامية، بينما الدعم التنظيمي والتكنولوجي يعزز نجاحها ورضا المستخدمين.
- يعود نجاح كل من ماليزيا وبريطانيا في تبني التمويل الإسلامي الى عدة عوامل متكاملة منها: بنية تحتية كوادر بشرية مؤهلة، تنوع المنتجات والمؤسسات المالية الإسلامية، معايير حوكمة شرعية متينة، استخدام تكنولوجيا مالية... بينما الجزائر تسعى للاستفادة من تجارب الدولتين وتكييفها مع بيئتها الخاصة لتوطين المنتجات المالية الإسلامية في سوقها المالي وتطويره.

## أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في:

- ادماج المنتجات المالية الإسلامية يعزز التعاون بين الدول الإسلامية والدول الأخرى، فهي تجذب الدول التي لديها جاليات مسلمة كبيرة، وأيضا الدول الغير مسلمة الذين يبحثون عن استثمارات أخلاقية وشفافة، مما يعزز التكامل الاقتصادي العالمي.
- يساهم في فهم أعمق للتحديات والفرص التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول خاصة الجزائر و كيفية تطبيقها في الواقع.

## اهداف البحث:

- تحليل متطلبات ادماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق العالمية.
- تحديد التحديات والفرص التي تواجه هذا القطاع وتقديم توصيات عملية لصناع القرار والمؤسسات والمستثمرين.
- توضيح متطلبات المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق العالمية مع دراسة تجارب بعض الدول في اعتماد هذه المنتجات في أسواقها المالية.
- اقتراح حلول لتعزيز التمويل الإسلامي.



## أسباب اختيار الموضوع:

- يعتبر موضوعا استراتيجيا نظرا لأهميته الاقتصادية والمالية، اذ يحظى باهتمام متزايد على الصعيد العالمي.
- يعتبر هذا الموضوع مجالا خصبا للبحث الأكاديمي والتطبيق العملي، مما يجعله ذا قيمة كبيرة للمهتمين بالهندسة المالية الإسلامية والتطورات المالية العالمية خاصة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

## منهج الدراسة:

بالنظر الى طبيعة الموضوع ومن اجل الإحاطة بمختلف جوانبه فان المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الاستنباطي الذي يستند على اداتي **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي** الذي يعتمد على جمع المعلومات لوصف المفردات والحقائق المرتبطة بموضوع البحث ودراستها وتحليلها للوصول الى نتائج يمكن تعميمها.

**حدود الدراسة:** تتضمن الدراسة ثلاث ابعاد رئيسية:

## البعد الموضوعي:

- تركز على صناعة الهندسة المالية التقليدية والإسلامية.
- توضح متطلبات تفعيل الهندسة المالية الإسلامية في الاسواق المالية العالمية.
- تعرف الهندسة المالية الإسلامية بأنها تصميم وابتكار وتطوير أدوات ومنتجات مالية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية.

## البعد الزمني:

- تغطي الدراسة عدة سنوات وفترات متتالية منذ تبني التمويل الإسلامي، وخاصة في فترة التسعينات التي شهدت طفرة في الصناعة المالية الإسلامية.
- تشمل الدراسة أيضا الفترة التي تلت الازمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث زاد التوجه نحو المنتجات المالية الإسلامية.

## البعد المكاني:

- تركز الدراسة على تجارب بعض الدول في مجال صناعة الهندسة المالية الإسلامية ودمجها في الأسواق المالية.
- تشمل هذه الدول ماليزيا وبريطانيا والجزائر.



## الدراسات السابقة:

- دراسة للباحث صالح صالحي بعنوان "مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في أفق 2024، وهي عبارة عن مداخلة بالمؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، يومي 05 و 06 ماي 2014، وتوصلت الدراسة إلى أن أقامت المنطقة الكبرى للصناعة المالية الإسلامية يتطلب إصلاحات مهمة على مستوى الموازنة العامة والالتزام بضوابط إدارة الفوائض النفطية ومبادئ استثمارها، والحد من الفساد الاقتصادي، وتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري.
- دراسة للباحث نورين بومدين، بعنوان صناعة الهندسة المالية الإسلامية وأثرها في تطوير الأسواق المالية العربية، 2015، بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، وهي عبارة عن رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية حيث تم التطرق فيها للكيفية التي يمكن من خلالها للمنتجات المالية الإسلامية تطوير الأسواق المالية العربية، مسترشداً في ذلك بالتجربة الماليزية في هذا المجال، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن إدراج التعامل بأدوات الهندسة المالية الحديثة الإسلامية منها والتقليدية في أسواق الأوراق المالية يعد خطوة هامة في تطوير التعامل في هذه الأسواق لجعلها تتكيف مع رغبات المستثمرين فيها من خلال توفر المنتجات المالية المناسبة لهم، بهدف الوفاء بمتطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، كما توصلت هذه الدراسة كذلك إلى أن اهتمام ماليزيا بالصناعة المالية الإسلامية كان بالتركيز على النواحي الشرعية والتنظيمية، إضافة إلى تأسيس العديد من المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية المتخصصة في مجال التمويل الإسلامي الأمر الذي جعل المنتجات المالية الإسلامية تسهم بشكل كبير في نمو السوق المالي الماليزي.
- دراسة للباحثة بدروني هدى بعنوان: دور الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية -دراسة تجارب دولية-، 2017، وهي عبارة من أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، حيث تم التطرق فيها للتحديات التي تواجهها الصكوك الإسلامية في سوق الأوراق المالية وكذلك إلى واقع صناعة الصكوك الإسلامية في الدول العربية والإسلامية والغربية وأثرها في تنشيط أسواقها المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك جملة من الشروط لا بد من توافرها لإقامة سوق أوراق مالية تتسم بالفعالية، وذلك من خلال توفير المناخ الاستثماري المستقر والوعي الاقتصادي والمالي للمستثمرين، بالإضافة إلى سهولة الاتصال بين المتعاملين وحجم المعاملات الخاصة بالورقة المالية، كما توصلت إلى أن الصكوك الإسلامية ساهمت في رفع كفاءة الأسواق المالية وزيادة معدلات رسمتها وتوسيع قاعدة المؤسسات المشتركة فيها، وهذا من خلال الأدوار التي تعتمدها الصكوك الإسلامية المتعلقة عموماً بتوفير الشفافية، ودعم بنية المعلومات في الأسواق المالية، وكذا الجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.



- دراسة للباحثة خيرة مسعودي بعنوان متطلبات تطوير المنتجات المالية الإسلامية ودورها في تنشيط الأسواق المالية -دراسة مقارنة بين سوقي لندن وكوالالمبور-، 2018، وهي عبارة عن أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص نقود وبنوك ومالية بجامعة عمار ثلجي بالأغواط، ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تطور المنتجات المالية الإسلامية كعامل محفز من شأنه تسريع ونمو حجم التمويل الإسلامي وبالتالي يؤدي إلى توسيع وتنشيط السوق المالي العالمي، كما توصلت إلى أن نجاح التمويل الإسلامي في كل من ماليزيا ولندن راجع إلى عوامل مشتركة بين الدولتين أهمها توفير البيئة التشريعية والتنظيمية والشرعية، وفتح مراكز تدريب الإطارات البشرية، وكذا اهتمام المعاهد والجامعات بتدريس التمويل الإسلامي بالإضافة إلى انتشار المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية بالدولتين .
- دراسة للباحث عبد الكريم أحمد قندوز بعنوان "الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية"، صندوق النقد العربي، 2019، توصلت هذه الدراسة إلى أن فهم الآلية التي تتطور بها المنتجات المالية يساعد على وضع الضوابط التي تحكم المنتجات المالية مع فهم مقاصد تلك الضوابط، كما تساعد على التعرف على العوامل المؤثرة على تطوير ونشر الابتكارات المالية الإسلامية بما يفيد المؤسسات المالية الإسلامية ويساعد الجهات الرقابية والإشرافية على توقع الموجة التالية من الابتكارات المالية وتأثيراتها على النظام المالي وعلى الاقتصاد.

## هيكل الدراسة:

من اجل معالجة الإشكالية التي طرحت في هذه الدراسة واختبار صحة الفرضيات المقترحة، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول رئيسية:

**الفصل الأول:** مدخل للأسواق المالية العالمية ومنتجات الهندسة المالية التقليدية والإسلامية، حيث يتناول الإطار النظري للأسواق المالية العالمية، والمقومات الأساسية للصناعة المالية الإسلامية، وأنواع منتجات الهندسة المالية الإسلامية، مع مقارنة المنتجات التقليدية والإسلامية.

**الفصل الثاني:** متطلبات وواقع تطور المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية، حيث يسلط الضوء على تطور منتجات الهندسة المالية الإسلامية، ومتطلبات إقامة الصناعة المالية الإسلامية من خلال المتطلبات المساعدة كالحوكمة والتكنولوجيا المالية في تطويرها والشمول المالي في تعميمها.

**الفصل الثالث:** دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق العالمية لكل من واقع تطور المنتجات المالية الإسلامية تجربة ماليزيا وبريطانيا وسبل تعزيز توطين المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي بالجزائر.



# الفصل الأول:

مدخل الأسواق المالية العالمية

والهندسة المالية الإسلامية

### تمهيد:

تشهد الأسواق المالية الدولية تطورات يشهدها العالم في المجال المالي و الاقتصادي ، حيث برزت الأسواق المالية كأحد اهم الركائز التي تعتمد عليها الدول لتحقيق النمو الاقتصادي و الاستقرار المالي ، و مع تزايد الاعتماد على هذه الأسواق أصبحت الحاجة ملحة الى تطوير أدوات و مناهج تواكب هذه التغيرات في الأنظمة المالية التقليدية و من هنا تأتي أهمية الأسواق المالية الإسلامية كبديل شرعي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، حيث تعتمد على العدالة و الشفافية و تجنب المخاطر المفرطة و المحظورات الشرعية مثل الربا ، وبرزت الحاجة الى تطوير اليات و أساليب مبتكرة لمواكبة هذه التغيرات ، مما أدى الى ظهور مفهوم الهندسة المالية . وفي هذا السياق تأتي الهندسة المالية الإسلامية كأداة مبتكرة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية مثل الصكوك، صناديق الاستثمار والمشتقات المالية، التي تسعى الى تقديم حلول وبدائل مالية أخلاقية مع الحفاظ على تنافسيتها.

اعتبارا مما سبق وبغية الإحاطة بالمرتكزات العامة للأسواق المالية العالمية، ومنتجات مقومات الصناعة المالية الإسلامية تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للأسواق المالية العالمية.
- المبحث الثاني: مقومات الصناعة المالية الإسلامية.
- المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

## المبحث الأول: الإطار النظري للأسواق المالية الإسلامية العالمية.

تعد السوق المالية العالمية من أهم الأسواق المؤثرة في الاقتصاد العالمي، حيث تلعب دوراً محورياً في تسهيل تدفق رؤوس الأموال بين الدول والمؤسسات والأفراد، حيث تعكس هذه الأسواق التفاعل بين العرض والطلب على الأدوات المالية المختلفة، كما تعتبر السوق المالية الإسلامية فرصة هامة جداً لكل مستثمر في تقليل المخاطر والمشاركة في الخسائر والأرباح بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

### المطلب الأول: طبيعة الأسواق المالية العالمية

لمعرفة طبيعة الأسواق المالية العالمية وسرد كل ما يتعلق بها يجدر بنا التعرف على مفهوم السوق المالي، أسباب ظهور السوق المالي العالمي وأهميتها ووظائفها.

#### الفرع الأول: مفهوم السوق المالي:

##### أولاً: تعريف السوق لغة واصطلاحاً:

**1. التعريف اللغوي للسوق:** يطلق لفظ السوق بضم السين لغة على معنى البياعات وموضع البيع والشراء للسلع والمنتجات المختلفة.<sup>1</sup>

**2. التعريف الاصطلاحي للسوق:** يطلق لفظ السوق في الاصطلاح على كل مكان وقع فيه تبادل بين بائع ومشتري<sup>2</sup>

**3. التعريف الاصطلاحي الاقتصادي للسوق:** هو البيئة أو المكان الذي يتم فيه تبادل السلع والخدمات بين البائعين والمشتريين. يمكن أن يكون هذا المكان مادياً مثل الأسواق التقليدية أو مراكز التسوق أو افتراضياً مثل الأسواق الإلكترونية عبر الإنترنت. في الاقتصاد يعرف السوق بأنه آلية تنسيق بين العرض والطلب، لتحديد الأسعار والكميات المتبادلة من السلع والخدمات، يكمن أن تكون الأسواق محلية أو إقليمية أو عالمية تشمل أنواعاً مختلفة مثل سوق السلع، سوق العمل، سوق الأوراق المالية، وسوق النقد.

##### ثانياً: تعريف المال لغة واصطلاحاً:

**1. تعريف المال لغة:** المال مشتق من الفعل مال، أي ملك أو امتلك ويراد به معنى عام، كل ما يمكن أن يمتلكه الإنسان أو ينتفع به.

**2. التعريف الاصطلاحي للمال اقتصادياً:** يطلق المال عند المتخصصين الاقتصاديين على كل ما ينتفع به على وجه

المنفعة، كما يعد كل ما يقوم بثمن مالا أياً كان نوعه وقيمته، فكل شيء يعرض في السوق ونقدر له قيمة فهو مال.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص 210.

<sup>2</sup> أحمد بن يوسف بن أحمد الدريوش، أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1989، ص 22.

<sup>3</sup> نزيه حماد، مرجع سبق ذكره، ص 184.

**تعريف السوق المالية العالمية:** ينصرف تعريف السوق المالية الدولية الى عدة مفاهيم تتمحور كلها حول التعاريف التالية:<sup>1</sup>

- تعرف سوق المال الدولية بانها تلك السوق التي تسمح بتداول الأوراق المالية لمنشأة او هيئات دول أخرى.
- يقصد بالسوق المالية الدولية تلك السوق التي يسمح فيها لاي مستثمر مهما كانت جنسيته ان يتعامل بيعا وشرء في الأوراق المالية التي تصدرها منشآت وهيئات محلية.
- سوق المال الدولية هي السوق التي يكون فيها تواجد للمستثمرين ولأوراق المالية من دول أخرى.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل: السوق المالية تتيح تداول الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والعملات والسلع والمشتقات المالية بين المشاركين من مختلف الدول. كما تعمل هذه الأسواق على تسهيل تدفق رؤوس الأموال بين الدول، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

### الفرع الثاني: أسباب ظهور السوق المالية العالمية:

ساهمت مجموعة من العوامل والدوافع بشكل كبير في ظهور الأسواق المالية الدولية كآلية مهمة في تعبئة الموارد المالية سواء على مستوى المؤسسات الاقتصادية، او على مستوى الدول والحكومات لدفع عجلة التنمية. ومن اهم هذه الأسباب الى ما يلي:<sup>2</sup>

- ظهور المعاملات المصرفية في أواخر القرون الوسطى خاصة في إيطاليا ودخول أدوات نقدية جديدة حيز التنفيذ كالكمبيالة والسندات الأذنية .
- ازدهار التعاملات المالية بظهور البورصات في العالم، وكان في اول ظهور في بلجيكا، ثم في أمستردام، ثم في لندن، ثم في باريس وتلاها في القرنين التاسع عشر والعشرين نشأة المراكز الدولية، نھا وول ستريت في الولايات المتحدة الامريكية.
- ظهور الثورة الصناعية والنهضة التكنولوجية التي أدت الى توسع المعاملات التجارية خارج الحدود المحلية للدول.
- توسع الحكومات والشركات الكبرى في الاقتراض الخارجي من أجل تغطية العجز في التمويل الذاتي الموجه لتمويل التنمية الاقتصادية والمحلية، مما أسهم في ظهور مؤسسات دولية متخصصة في تمويل الدول.
- زيادة الطلب من طرف الحكومات والشركات الكبرى للحصول على العملات الأجنبية لأداء التزاماتها المالية تجاه أطراف دولية، مما نتج عنه ظهور أسواق عالمية للتداول على العملات الأجنبية.
- تطور الأدوات المالية والنقدية المصدرة على مستوى الدولي لغرض جلب إما مساهمين جدد في المؤسسة أو إما تنويع مصادر الإقراض لديها، وكذا إصدار الحكومات لأوراق الدين لغرض تمويل خطط التنمية لديها.

<sup>1</sup> سعاد عبد الحميد مطاوع، الأسواق المالية المعاصرة، مكتبة ام القرى، مصر، 2001، ص20

<sup>2</sup> بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية الدولية تقييم الأسهم والسندات، دار بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص 78.

### الفرع الثالث: أهداف ووظائف الأسواق المالية العالمية.

#### أولاً: أهداف الأسواق المالية العالمية.

تكمن أهداف الأسواق المالية الدولية في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- إقامة سوق مالي لتعبئة الموارد المالية على نطاق عالمي وتهيئة الظروف التي تساعد على تدفق رؤوس الأموال في الاتجاهين.
- إصلاح نظام الإقراض الدولي الممنوح من مؤسسات التمويل العالمية وفق أسس وضوابط أكثر شفافية ومصداقية.
- تنسيق أسعار الفائدة على القروض والسندات الدولية الممنوحة بين المتعاملين الدوليين.
- تنظيم السوق الدولية المتخصصة في أسعار صرف العملات الأجنبية وضبط تعاملاتها في مجال معدلات صرف العملات من خلال إيجاد هيئات منظمات متخصصة بمهام المراقبة والإشراف والتوجيه.
- تبني الإجراءات العملية والعملية في معالجة القضايا المالية والنقدية المستجدة (الأزمات المالية).
- تنظيم الأسواق المالية والنقدية الدولية وإمدادها بالسيولة على المستوى الدولي ضمن إجراءات اقتصادية دولية فعالية.

#### ثانياً: وظائف الأسواق المالية العالمية

للسوق المالية الدولية مجموعة من الوظائف يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>2</sup>

- تسهيل عملية تحويل الأموال وفق قنوات رسمية وقانونية.
- المساهمة في تمويل خطط التنمية الدولية والمحلية خاصة للدول النامية.
- تطوير الأساليب وإجراءات الكفيلة بالحد من مخاطر المرتبطة بالمعاملات المالية والنقدية.
- توفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأدوات المالية ليشمل الأوراق المالية المتداولة في البورصات العالمية.
- المساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية، وهو ما يصاحبه نمو وازدهار اقتصادي.
- تساهم السوق المالية الدولية في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع الشركات والمشروعات.

#### المطلب الثاني: اقسام الأسواق المالية الدولية

إن أنواع الأسواق المالية الدولية من الناحية الشكلية هي نفس تقسيمات السوق المالي، وعلى هذا الأساس سيتم التركيز على التقسيم الأساسي المختصر للسوق المالية الدولية، والذي يبرز الفروع الرئيسية للسوق المالية الدولية.

#### الفرع الأول: السوق النقدية الدولية (Internationale Money Markt) :

<sup>1</sup> سعاد عبد الحميد مطاوع، الأسواق المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>2</sup> بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية الدولية تقييم الأسهم والسندات، مرجع سبق ذكره، ص 95.

ينصرف معنى سوق النقد الدولي الى قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بودائع الدولار او اليورو لدى بنوك تجارية في الخارج، و من اشهر أسواق النقد الدولية سوق الأورو دولار<sup>1</sup>، ولا يقتصر الإيداع بالدولار على البنوك التجارية، وإنما تقوم

البنوك المركزية أيضا بإيداع ما يجوزها من دولارات أو يورو في حسابات بالدولارات أو باليورو أو كليهما في بنوك خارجية بغرض الاستثمار أو تسوية معاملات البنوك الأجنبية ويكون التعامل في هذه السوق بتلك الودائع التي تكون بمبالغ كبيرة ولمدة قصيرة تتراوح من يوم إلى سنة، وتتأثر هذه السوق بالتقلبات التي تطرأ على أسعار الصرف، وهذا يعود إلى أن التعامل يجري بالعملة الأجنبية، وتقوم الشركات ذات النشاط الدولي بإيداع فوائدها المالية والاقتراض قصير الأجل من البنوك المتعاملة في هذه السوق لتمويل تجارتها الدولية.

وكان من أهم العوامل المساعدة على ظهور الأسواق المالية تراكم الفوائض البترولية للدول المصدرة للنفط في عشرينات التسعينات من القرن المنصرم والتي تم إيداعها في بنوك دولية، واستغلالها في مجال الإفراض والاقتراض للدول والشركات.

### الفرع الثاني : سوق راس المال الدولية (Internationale Capital Markt) :

يتعلق سوق رأس المال الدولي بحركات رؤوس الأموال وما ينجر عنها من معاملات مالية دولية متوسطة وطويلة الأجل تكون فترة استحقاقها أكثر من سنة، ويتم التعامل في هذه السوق بين مختلف دول العالم من خلال أسواق الأوراق المالية الإقليمية والدولية أو بما يعرف بالبورصات، ومن الأمثلة على تلك البورصات الدولية نجد بورصة لندن في بريطانيا، وبورصة طوكيو في اليابان، وبورصة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية وبورصة فرانكفورت في ألمانيا ... الخ ويتم التعامل في هذه السوق بإصدار وتداول الأوراق المالية على غرار الأسهم الدولية والسندات الدولية، أشهرها الأوروبية والأجنبية، ومن أهم العوامل الاعتيادية باستثناء الأزمات المالية والاقتصادية الطارئة المؤثرة في سوق رأس المال الدولية هي التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: أدوات الأسواق المالية الدولية

تختلف أدوات الأسواق المالية الدولية عن تلك الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية المحلية من حيث نطاق تداولها الجغرافي لكونها عابرة للحدود، وكذلك من حيث قيمتها المالية والتي تكون عادة بمبالغ أكبر، وأيضا من حيث نوع العملات المستخدمة في تقييمها والمتعاملين الأجانب الذين يتداولونها.

### أولا: أدوات التعامل في الأسواق النقدية الدولية

تختلف الأوراق المالية المتداولة في أسواق النقد عن تلك المتداولة في أسواق راس المال.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أبو موسى، رسمية احمد، الأسواق المالية والنقدية، دار المعزز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 56.

<sup>2</sup> أبو موسى، رسمية احمد، الأسواق المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص 78.

<sup>3</sup> أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 75.

:

## 1. اذونات الخزينة (Treasury Bills)

هي أدوات دين قصيرة الأجل، تصدرها الحكومة لغرض الاقتراض، وتتراوح فترة استحقاقها ما بين ثلاثة أشهروا اثني عشر شهر، وتباع بخصم عن طريق المزاد العلني، أي يقل عن قيمتها الاسمية عل ان يسترد مشتريها قيمتها الاسمية في تاريخ الاستحقاق، وتمثل الفائدة التي يحصل عليها المقرض في الفرق بين ما دفعه عند شراء الورقة ثمنا له.

## 2. شهادات الإيداع على المستوى الدولي:

تشهد الأسواق المالية نوعين رئيسيين من شهادات الإيداع من حيث آلية ومكونات كل نوع هما:

- **شهادات الإيداع المصرفية:** فتعرف على أنها شهادة تمثل أداة دين تصدرها المصارف التجارية للمودعين وتعطي حاملها فائدة سنوية بنسبة معينة، وتسترد قيمتها الاسمية في تاريخ استحقاقها من البنك الذي أصدرها، وهي قابلة للتداول بالتظهير، وبدا اصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول اول مرة في نيويورك عام 1961.
- **شهادات الإيداع الدولية:** شهادات الإيداع الدولية هي أداة مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية الدولية ويقوم بإصدارها أحد المؤسسات أو البنوك الدولية مثل بنك نيويورك بالدولار الأمريكي أو أي من العملات الأجنبية الأخرى المتداولة.<sup>1</sup>

## 3. المقبولات المصرفية Bankers Acceptances :

تعد المقبولات المصرفية من أهم أدوات الدين قصيرة الأجل التي تستخدم في ميدان تمويل التجارة الخارجية والداخلية، والقبول المصرفي هو حوالة مصرفية (أي وعد بالدفع مماثل للشيك) تصدره شركة معينة تطلب فيها من البنك أن يدفع لأمره أو لأمر شخص ثالث مبلغا محددًا من المال في المستقبل يحدد بتاريخ معين، ويقوم البنك بقبول (ختم) الحوالة بعبارة مقبول.

## 4. اتفاقية إعادة الشراء Repurchase Gréements :

هي اصطلاح يستعمل في سوق النقد، ويعنى الحصول على الأموال عن طريق بيع مجموعة من الأوراق المالية مع إبرام اتفاقية في نفس توقيت وتاريخ العقد الأول، يتعهد بموجبه البائع بإعادة بيع نفس وبمدة أقصاها 76 ساعة الأوراق المالية بعد فترة قصيرة جدا غالبا ما تكون له واحدة عمل، وبسعر أعلى من سعر البيع الأول يتفق عليه

## 5. الأوراق التجارية الدولية Commercial Paper :

الورقة التجارية هي ورقة دين أو محرر يتعهد بمقتضاه شخص بأداء مبلغ من النقود في زمان ومكان معين لشخص آخر، مع إمكانية نقل الحق من شخص إلى آخر عن طريق التظهير أو المناولة على أساس سعر خصم يكون أعلى من العائد المحقق من اذونات الخزينة، وتتخذها الأوراق التجارية ثلاثة أشكال هي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، مرجع سبق ذكره، ص، 79.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص81.

**الشيك:** هو أمر مكتوب من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع بمجرد الاطلاع عليه مبلغاً من النقود لمصلحة من يحدده الأمر.

- **الكيميالة أو السفتجة:** هي مكتوب غير مقيد بشرط، تتضمن أمراً من شخص، يسمى الساحب، لشخص آخر، يسمى المسحوب عليه، بأن يدفع مبلغاً معيناً، بمجرد الاطلاع، أو في تاريخ معين، أو قابل للتعين، لشخص ثالث، يسمى المستفيد، أو الحامل.

- **السند لأمر أو السند الاذني:** هو ورقة تجارية تحرر بين شخصين الأثبات ذمة مالية واحدة، يسدّد بموجبها ما المدين للدائن ما عليه في تاريخ الاستحقاق، وهو قابل للخصم.

### ثانياً: الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال:

إن الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال تختلف عن تلك الأدوات المتداولة في السوق النقدية من حيث عدد مرات تداولها وكذا المخاطر التي تواجهها على اعتبار أدوات سوق رأس المال تعريضها لمخاطر الإفلاس، ناهيك على أن مدة استحقاقها متوسطة وطويلة الأجل، وفيما سيتم التطرق للأدوات سوق رأس المال بشقيه الأسواق الحاضرة والأسواق المستقبلية، كما يلي:<sup>1</sup>

1. **أدوات السوق المستقبلية:** تركز المشتقات المالية على الأوراق المالية الأصلية أساسها الأسهم والسندات، ليستق منها أهم الأدوات المالية المستقبلية كالخيارات والعقود الآجلة وعقود المبادلات، والهدف من وجود المشتقات المالية وفق نظر مؤيديها هو استخدام المنتجات المشتقة كبديل للاستثمار المباشر لتلبية احتياجات لا تحققها الأدوات المالية التقليدية، وهي:<sup>2</sup>

- **عقود الخيارات:** هي نوع من العقود المالية غير الملزمة لحاملها وهي عقود قانونية لحاملها الحق في شراء أو بيع أصل معين، بسعر معين يسمى سعر الممارسة أو التنفيذ وينفذ في تاريخ معين أو خلال مدة معينة.

- **عقود المبادلات:** عقد المبادلة هو عقد بين طرفين أو أكثر وهو التزام تعاقدي يتضمن مبادلة نوع من التدفق النقدي أو أصل معين مقابل تدفق نقدي أو أصل آخر بموجب شروط يتم الاتفاق عليها عند التعاقد، وترتبط التدفقات النقدية التي يدخل فيها أطراف العقد عادة بأداة دين كمبادلة أسعار الفائدة أو كمبادلة العملات الأجنبية.

- **العقود الآجلة:** هي عبارة عن اتفاقية بين مشتر وبائع لمبادلة أصل معين في وقت مستقبلي وبسعر محدد مسبقاً، ويتم التفاوض بشأن هذه العناصر التي تكون محل الاتفاق بين المتعاقدين.

2. **أدوات السوق الحاضرة:** تتشكل أدوات السوق الحاضرة من الأسهم والسندات، مع إضافة منتج الصكوك الإسلامية التي يتم تداولها في الأسواق المالية الإسلامية، وهي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عاطف وليم اند روسان، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطورها، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص28.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص29.

<sup>3</sup> بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية الدولية تقييم الأسهم والسندات، مرجع سبق ذكره، ص101.

- **الأسهم Stocks:** يعرف السهم بأنه أداة ملكية، وهو وثيقة تثبت حصة مالكها لجزء من رأس مال شركة الأموال (شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم)، مما يخول الحق في ملكية جزء من أصول الشركة التي أصدرته وتحمل تبعات نتيجة الدورة المحاسبية والمالية للشركة من ربح أو خسارة، وتدون على السهم قيمة اسمية ويصدر بقيمة إصدار مساوية أو تزيد عن القيمة الاسمية بعلاوة الإصدار وهو قابل للتداول بالطرق التجارية المختلفة كالتظهير والتسليم وللتسعير بقيمة سوقية في بورصة الأوراق المالية ويتم تداول الأسهم الدولية في بورصات عالمية في أمريكا وأوروبا، وفي آسيا أيضاً وفق اللوائح التنفيذية للسوق المحلية للأسهم في تلك البلدان<sup>1</sup>.
- **السندات Bonds:** يعرف السند بأنه أداة دين، وهو يمثل جزء من قرض متوسط وطويل الأجل تصدره الحكومات وشركات الأموال قابل للتداول، وهو عقد في شكل شهادات بقيمة اسمية موحدة يصبح بموجبها حامل السند مقرضاً دائناً ومصدر السند مقرضاً مديناً، ويتكفل الأخير بالوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائن بدفع فائدة دورية عادة كل سنة محسوبة على أساس القيمة الاسمية للسند طيلة مدة حياته، ورد أصل الدين كاملاً (القيمة الاسمية) عند حلول تاريخ الاستحقاق، السندات الدولية يتم تداولها مثل الأسهم الدولية في بورصات عالمية في أمريكا وأوروبا، وفي آسيا، إلا أن السندات تتسم بنسبة منخفضة من المخاطر المالية.
- **الصكوك المالية الإسلامية Islamic Financial Sukuk:** يمكن تعريف الصكوك المالية الإسلامية بأنها صكوك تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها مضاربا وتمثل حصة شائعة في رأسمال مشروع معين أو شركات متعددة تشارك في الربح المتوقع والخسائر المحتملة والاسترداد أو باعتبارها وكيلاً يجعل مقابل أجر معين محدد مسبقاً، ويتم الاكتتاب فيها من عدة جهات، وتحصل الشركة المصدرة لها على نقد فوري مقابل هذه الصكوك، وهي تصدر مقابل أصول غالباً ما تكون عقارية أو أوراق مالية، والصكوك تكون على مدى متوسط أو طويل الأجل.

### المطلب الثالث: السوق المالية العالمية من المنظور الإسلامي.

إن نجاح الصناعة المالية الإسلامية ومساهمتها في تطوير نظرية الاقتصاد الإسلامي ظهرت الحاجة إلى إنشاء سوق مالية إسلامية تؤسس وفق مبادئ الشريعة الإسلامية تخضع في عملها لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

### الفرع الأول: مفهوم السوق المالية الإسلامية.

سنتناول مفهوم السوق المالية من خلال هذه العناصر:

### أولاً: تعريف السوق المالية الإسلامية.

لقد تنوعت واختلقت تعاريف السوق المالية الإسلامية عند العلماء والباحثين، إلا أن أغلبهم يأخذ تعريف السوق المالية الإسلامية من تعريف السوق المالية الاصطلاحي الوضعي ويضعها في إطار شرعي إسلامي، وفيما يلي أهم التعاريف لهذه السوق:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 102.

## الفصل الأول: مدخل الأسواق المالية العالمية والهندسة المالية الإسلامية

• "هي السوق التي يمكن ان تتداول فيها الأدوات المالية من الأسهم، والصكوك الإسلامية على الوجه الذي تبيحه الشريعة الإسلامية".<sup>1</sup>

• "سوق منظمة يتم فيه تلاقي إرادة المتعاقدين للتعامل بمختلف الأدوات المالية المشروعة."

• "ذلك الإطار او المجال الشرعي الذي يتم في اصدار الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من طرف أصحاب العجز، ثم اقتناءها وتداولها عبر قنوات إيصال فعالة بين أصحاب الفائض بصورة منظمة ومراقبة من طرف الهيئة الشرعية للسوق، وذلك من اجل تتمرير الأموال في إطار شرعي".<sup>2</sup>

ومن خلال استعراضنا للتعريف السابقة، فانه يمكن استخلاص تعريف السوق المالية الإسلامية على انها: "ذلك الإطار او المجال الشرعي الذي يتم فيه اصدار الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من طرف أصحاب العجز، ثم اقتناءها وتداولها عبر قنوات إيصال فعالة بين أصحاب الفائض بصورة منظمة ومراقبة من طرف الهيئة الشرعية للسوق، وذلك من اجل تتمرير الأموال في الإطار الشرعي".

### ثانيا: خصائص الأسواق المالية الإسلامية:

يمكن اجمال اهم هذه الخصائص فيما يلي:<sup>3</sup>

**1. الصدق والأمانة:** التعامل في الأسواق المالية الإسلامية يقوم على أساس الصدق والوضوح والأمانة، وعدم الإضرار بالغير وتحقيق مصالح الفرد والجماعة.

**2. التعامل مع الأدوات المالية التي تتوافق مع الشرع:** بعض الأدوات المالية التي يتم استخدامها في الأسواق المالية تتعارض مع الشرع مثل أذون الخزانة والسندات التي تتقاضى فائدة، وهذا يتطلب وجود سندات أو صكوك إسلامية تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وقد توسعت المصارف الإسلامية في هذا الجانب من خلال إصدار سندات القارضة والتوسع في شهادات الاستثمار الإسلامية.

**3. التركيز والاهتمام بالتمويل متوسط وطويل الأجل:** الإسهام في إقامة مؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية التي تقوم بعملية التمويل طويل ومتوسط الأجل وذلك من خلال إصدار صكوك مالية إسلامية طويلة الأجل تقوم بتمويل المشاريع الكبيرة، وهذا بالتنسيق بين المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية في التعاون وإقامة مشاريع مشتركة بهذا الخصوص.

**4. لتعامل وفق الشرع:** هناك ضوابط متعددة لضبط عملية البيع والشراء، ومنها انه لا يجوز بيع مالا يملك، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ( لا تبيع ما ليس عندك) رواه الترمذي.

<sup>1</sup> دوابه، أشرف محمد، نحو سوق مالية إسلامية، مصر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 2006، ص65.

<sup>2</sup> الدرويش احمد بن يوسف بن احمد، احكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره ص 95.

<sup>3</sup> دوابه، أشرف محمد، مرجع سبق ذكره، ص69.

كما

نهى الرسول صلى الله عليه وسلم: عن (بيع المبيع قبل قبضه)، ونهى الرسول صلى الله عليه وسلم: (عن بيع بيعتين في بيعة واحدة) رواه مالك والترمذي وصححه الألباني.

**5. النهي عن تلقي الركبان:** نهى الإسلام عن بيع الركبان: وهو خروج المشتريين إلى خارج المدينة لتلقى البائعين والشراء منهم، ومنع الإسلام بيع الغرر: وهو البيع الذي فيه تدليس على المشتري، أي البيع الذي لا يتضح فيه عيوب السلعة، أو يحاول البائع أن يخفي العيب في السلعة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مقومات انشاء السوق المالية الإسلامية.

ان لمعرفة أسس انشاء السوق المالية الإسلامية هناك مقومات تتركز عليها كما يلي:<sup>2</sup>

**1. المكان:** ليس من الضروري وجود مكان بل وكما قد عرفنا بأن السوق المالي هو مجال أطار حيث نجد أن المكان ليس بالشيء الضروري الذي يقوم عليه السوق المالي الإسلامي حيث أنه يمكن إجراء الصفقات عن طريق وسائل الاتصال الحديثة أو التعامل وفق المجالات الإلكترونية (الشبكات) وهو ما جاء جوازه في قرار رقم 52(3\6) للدورة السادسة لمجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن المنظمة الإسلامية.

**2. الزمان:** وكما أن عدم وجوب ثبات وحدة المكان فإنه كذلك بالنسبة لوحدة الزمان حيث أنه قد تتم الصفقة مثلا في الجزائر على الساعة السابعة صباحا مع سعودي في بلاده على الساعة التاسعة صباحا هذا من حيث التوقيت أما من حيث الوقت فإن ثبات الزمان واجب لإتمام الصفقة.

**3. السلع والخدمات:** وهي الأدوات المالية محل تعامل في هذا السوق حيث تمكن رجال الفقه والاقتصاد الإسلامي من صياغة أدوات مالية خالية من الآثام.

**4. وسائل الدفع:** والمقصود به المال ومادام العمل هنا هو البيع فإن للبيع أحكام يجب مراعاتها ومنهيات يجب تجنبها.

**5. أدوات القياس:** تختلف هنا أدوات القياس عن الموازين والمكاييل، فإن لمعرفة القيمة الوزنية للأدوات المالية والمقصود بها وما هو المبلغ المالي من النقود الذي يساوي هذه الأداة؟ فإننا سنتوجه إلى آلية السوق التي تحدد لنا سعرها انطلاقا من قانون الطلب والعرض.

**6. البائعون والمشترون:** ونضيف لهم هنا الوسطاء وهم حلقة الوصل بين البائعين والمشترون ويجب على هؤلاء الالتزام بالقيم الإسلامية: الإيمانية والأخلاقية والسلوكية في كل الأمور كون هذه القيم تقي من الآثار السلبية لحدوث الأزمات

<sup>1</sup> وهيبه زحليبي، الفقه الإسلامي وادلته، دار الفكر، جزء 5، 05، دمشق، سوريا، 2007، ص ص 356، 357.

<sup>2</sup> موقع السوق المالي الإسلامي <https://WWW.ifsb.org/ar.index.php> تاريخ الاطلاع 2025/01/12.

المالية الناتجة عن ممارسة الاحتكار أو التدليس أو المقامرة وغيرها مما هو من المعاملات المحرمة التي تقتضي ضوابط السوق المالي الإسلامي الابتعاد عنها.

**7. القائمون عن السوق:** ولكي يكون هناك رقابة من الناحية التنظيمية والشرعية لابد من إنشاء هيئات الرقابة الشرعية في السوق الأوراق المالية الإسلامية ولها مهام رقابية حيث تراقب الأدوات المالية المستعملة في السوق من حيث الضوابط الشرعية ومن حيث تسعيرها والصفقات القائمة في السوق وتراقب التنظيم المبني عليه السوق من سماسة وبائعون ومشترون حيث تضع ميثاق لقيم المتعاملين في الأسواق الأوراق المالية الإسلامية يتضمن الدوافع والزواجر (الثواب والعقاب) حتى يمكن ضمان عدم انحرافهم عن القواعد الشرعية عليه فلا بد من وجود ضمانات كما جاء في قرارات المجمع الفقهي الإسلامي.

### الفرع الثالث: الركائز الشرعية لقيام السوق المالية.

ومن الأساليب المتعامل بها في السوق الأوراق المالية الوضعية القائمة على أسس شرعية خاطئة من أهمها:

#### أولاً: الربا:

● **لغة:** الربا في اللغة العربية يعني الزيادة والنمو، ويقال: "ربا الشيء" أي زادة وارتفع. ومنه قوله تعالى: "وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت" (الحج: 5). أي نمت وزادت.

● **اصطلاحاً:** الربا هو كل زيادة مشروطة في المعاملات المالية بدون مقابل شرعي.<sup>1</sup>

#### ثانياً: الاحتكار

● **لغة:** الاحتكار مشتق من الفعل "احتكر"، أي حبس الشيء وجمعه ومنعه عن الناس. وهو مأخوذ من "الحكر"، أي الحبس والتضييق.<sup>2</sup>

● **اصطلاحاً:** الاحتكار هو حبس السلع أو الخدمات الأساسية عن التداول في الأسواق بغرض رفع أسعارها وتحقيق أرباح غير مشروعة على حساب المستهلكين.<sup>3</sup>

في الإسلام الاحتكار محرم لما يترتب عليه من ضرر بالناس واستغلال لحاجاتهم، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يحتكر إلا خاطئ" (رواه مسلم)، أي أن المحتكر مذنب لأنه يضر بالمجتمع ويؤدي إلى التضييق على الفقراء والمحتجين.

#### ثالثاً: اتفاقيات التلاعب بالأسعار

في الشريعة الإسلامية، تعتبر اتفاقيات التلاعب بالأسعار مثل: التواطؤ بين التجار والغش والتدليس

● **التواطؤ على رفع الأسعار:** إذا اتفق التجار على تحديد سعر مرتفع للسلع لمنع المنافسة، فهو ظلم وأكل لأموال الناس بالباطل، وهذا يتنافى مع مبادئ العدل في الإسلام.

<sup>1</sup> وهيبه زحليبي، الفقه الإسلامي وادلته، مرجع سبق ذكره، ص 376.

<sup>2</sup> وهيبه زحليبي، الفقه الإسلامي وادلته، مرجع سبق ذكره، ص 387.

<sup>3</sup> أسامة عبد السميع، الاحتكار في ميزان الشريعة وأثره على الاقتصاد والمجتمع، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 52.

- **الغش والتدليس:** أي تزيف المعلومات أو إخفاء الحقائق للتأثير على الأسعار، وهو محرم لقوله صلى الله عليه وسلم: "من غش فليس منا" (رواه مسلم).

### المبحث الثاني: مقومات الصناعة المالية الإسلامية بالأسواق العالمية.

تعد الصناعة المالية الإسلامية احد ابرز القطاعات الاقتصادية التي شهدت نموا ملحوظا في العقود الأخيرة، حيث أصبحت جزء لا يتجزأ من الأسواق العالمية، تعتمد هذه الصناعة على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الفائدة (الربا) و تشجع على العدالة الاجتماعية و تقاسم المخاطر، ليس فقط للمسلمين بل للمستثمرين الذين يبحثون عن بدائل مالية أخلاقية، ومع تزايد الطلب على الخدمات المالية الإسلامية ، برزت الحاجة الى تطوير مقومات أساسية تدعم نموها و توسعها، بما في ذلك الهندسة المالية الإسلامية المتخصصة، و مؤسسات البنية التحتية، و المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية.

### المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية.

تشمل الهندسة المالية الإسلامية العناصر التالية:

#### الفرع الأول: مفهوم الهندسة المالية.

قبل التطرق للهندسة المالية الإسلامية لابد من الإشارة الى الهندسة المالية التقليدية كالتالي:

#### أولاً: تعريف الهندسة المالية التقليدية:

لها عدة تعاريف نذكر أشهرها:

يعرف الخبير الاستثماري نشأت عبد العزيز الهندسة المالية الإسلامية على انها " تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات الاقتصادية والمالية، ولا يقتصر دورها على المنتجات الجديدة فحسب، بل يمتد كذلك الى محاولات تطويع أدوات وأفكار قديمة لخدمة منشآت الاعمال."

ويعرف الدكتور سامي السويلم الهندسة المالية على انها: " التصميم، التطوير، والتنفيذ واليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل."<sup>1</sup>

وعليه فيمكن اجمال مفهوم الصناعة المالية بانها: " ابتكار لحلول مالية فهي تركز على عنصر الابتكار والتجديد، وتقدم حلولاً فهي بذلك تلبي احتياجات قائمة، وكونها مالية يحدد مجال الابتكار والأنشطة الاقتصادية، سواء في التبادل او التمويل."

#### ثانياً: مجالات الهندسة المالية:

<sup>1</sup> عبد الكريم احمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الملك احمد عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 80، العدد 08، جدة، المملكة العربية السعودية، 2018، ص 15.

تغطي

الهندسة المالية المجالات الآتية:<sup>1</sup>

- الخدمات المالية بالبنوك ومؤسسات الادخار والإقراض.
- تخطيط الخدمات المالية للأفراد.
- أنشطة الاستثمار.
- تقديم الخدمات المالية للمكاتب والشركات العقارية، وشركات التأمين.
- إدارة الاعمال المالية لمختلف المؤسسات المالية والتجارية، الخاصة والعامة، المحلية والدولية.

**ثالثا: متطلبات الهندسة المالية:** يقصد بمتطلبات الهندسة المالية المهارات التي يتميز بها المهندس المالي، نذكر منها:<sup>2</sup>

- معرفة واسعة وواضحة بالأدوات وتطبيقاتها، ودورها في التقليل من المخاطر وزيادة العوائد.
- فهم جيد للنظرية المالية وذلك بامتلاكه رصيد واسع في علم الرياضيات والإحصاء والاقتصاد، وذلك لعلاج مواضيع مالية متقدمة مثل بناء محفظة وتسعير خيارات ومقاييس التحوط وغيرها.
- معرفة واسعة بالقانون الدولي والمحلي فيما يرتبط بالآليات المالية والأسواق.
- معرفة واسعة ببرمجيات الحاسوب والبيانات المختصة بتطوير تقنيات جديدة في عالم المالية.

**الفرع الثاني: أسس النظرية للهندسة المالية الإسلامية.**

**أولا: تعريف الهندسة المالية الإسلامية.**

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية: " مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة الى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهاً الشرع الحنيف

3

ويمكن توضيح الأساس الإسلامي لمفهوم الهندسة المالية في الإسلام من خلال حديث النبي (ﷺ) حيث قال " من

سن في الإسلام سنة فله اجرها واجر من عمل بها يوم القيامة، لا ينقص ذلك من اجورهم شيئا ومن سن في الإسلام

سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة، لا يتنقص من اوزارهم شيئا".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بوباب سهام، صناعة الهندسة المالية الإسلامية: واقع وتحديات، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، العدد 08، جامعة ام البواقي، 2007، ص 463.

<sup>2</sup> سهام تيغرة، الهندسة المالية الإسلامية استراتيجية تطوير المنتجات المالية الإسلامية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة، 2023، ص 45.

<sup>3</sup> عبد الكريم احمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 25،

<sup>4</sup> عبد الكريم احمد قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2007، ص 56.

ثانياً:

### اهداف الصناعة المالية الإسلامية:

- تسعى الصناعة المالية الإسلامية الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:<sup>2</sup>
- توفير منتجات مالية إسلامية تمتاز بالمصداقية كبديل شرعي للمنتجات التقليدية.
- تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتنويع مصادر الربحية.
- ابتكار أوراق مالية إسلامية تساهم في تطوير أسواق المال المحلية والعالمية.
- توفير حلول شرعية مبتكرة للإشكاليات التمويلية من خلال تنويع صيغ الاستثمار والتقليل من مخاطره.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الاستثمار ومشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات.

### الفرع الثالث: الفرق بين الهندسة المالية الإسلامية والهندسة المالية التقليدية

هناك بعض الفروقات الجوهرية بين الهندسة المالية الإسلامية والهندسة التقليدية نوضحها في الجدول التالي:

#### جدول(1-1): اهم الفروقات الجوهرية بين الهندسة المالية الإسلامية والتقليدية.

الهندسة المالية التقليدية	الهندسة المالية الإسلامية	الجانب	
لا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وتسمح بالفائدة والمخاطر والمخاطرة والمضاربة	تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وتحرم الربا (الفائدة) والمخاطر غير لمبررة (الغرر) والمقامرة (الميسر)	الأساس الشرعي	1
تعظيم الأرباح وتحقيق العوائد المالية دون قيود أخلاقية محددة	تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الاخلاق الإسلامية	الهدف	2
تعتمد على مثل القروض بفائدة، السندات، المشتقات المالية، الاسهم	تعتمد على أدوات مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الصكوك الإسلامية	الأدوات المالية	3
تتعامل مع المخاطر بشكل أوسع وتستخدم أدوات مثل المشتقات المالية للتحوط	تحرص على تقليل المخاطر وتجنب نب الغرو المقامرة وتستخدم طرق مثل التوريق	إدارة المخاطر	4
تخضع للقوانين واللوائح المالية العامة دون اشتراط رقابة شرعية	تخضع لهيات الرقابية الشرعية مثل هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية	الرقابة والاشراف	5
قد لا تتركز على العدالة في التوزيع بقدر تركيزها على تعظيم العوائد	تركز على توزيع الأرباح والخسائر بشكل عادل بين الاطراف	التوزيع العادل	6

المصدر: يونس صوالحي، المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والابتكار، المؤتمر الدولي عن "منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة

المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص78.

### المطلب الثاني: مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية.

ان الأهمية المتزايدة للصناعة المالية الإسلامية في الكثير من الدول أدى الى ضرورة تكامل مؤسساتها وتطويرها، وهذا عن طريق إنشاء واستحداث مجموعة من المؤسسات الأساسية والتي تشكل بيئة داعمة لعمل مؤسسات مالية ومصرفية إسلامية.

### الفرع الأول: المؤسسات الأساسية للبنية التحتية.

هناك عدة مؤسسات تشكل البنية التحتية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية نذكر منها:

#### أولاً: المصرف المركزي الإسلامي:

يقع في قمة هرم النظام المصرفي الإسلامي، ويعرف بانه: "مؤسسة حكومية مستقلة، مسؤولة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الإسلامي في الحقل النقدي والمصرفي".  
ومن اهم خصائصه ما يلي:<sup>1</sup>

- هو هيئة نقدية وحيدة في النظام النقدي المصرفي وذلك تطبيقاً لوحدة القيادة.
- ان يكون مؤسسة عامة مملوكة للدولة، أي له حق اصدار النقود القانونية.
- يجمع المصارف الإسلامية وينسق جهودها وينظم العلاقات بالإضافة الى الرقابة والاشراف عليها.
- هو مؤسسة غير ربحية يهدف لتحقيق اهداف تخدم المصلحة الاقتصادية العامة.
- ان يتمتع بمبدأ الاستقلالية، وذلك لغرض إعطاء المصارف المركزية الإسلامية القوة الحيادية.

#### ثانياً: المصارف الإسلامية:

هناك بعض التعاريف لاختلاف النظر للبنوك الإسلامية من حيث تعدد الوظائف وأوجه النشاط التي تمارسها نورد منها:

1. "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي لتحقيق جذب الأموال وتعبئة المدخرات، توجيه الأموال للعمليات الاستثمارية، والقيام بالخدمات المصرفية الخالية من الربا والاستغلال بما يحل مشكلة التمويل قصير الاجل"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فلة عاشور واخرون، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في دعم الصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، خنشلة، الجزائر، 2017، ص 239.

<sup>2</sup> سفر، احمد، المصارف والأسواق المالية التقليدية الإسلامية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2009، ص 94.

## الفصل الأول: مدخل الأسواق المالية العالمية والهندسة المالية الإسلامية

2. "يرى الدكتور احمد النجار رائد فكرة البنوك الإسلامية في كتابه "بنوك بلا فوائد" البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل الاخلاق التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعى الى تصحيح وظيفة راس المال في المجتمع، كأجهزة تنمية اجتماعية."<sup>1</sup>

في ضوء ما سبق يمكننا تعريف المصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دوره كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية."

### الفرع الثاني: الفرق بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي.

هناك مجموعة من الخصائص نذكرهم الفروق الجوهرية التي تفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، يوضحها الجدول التالي:

#### جدول رقم 1-2: اهم الفروق الجوهرية بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي.

عنصر المقارنة	المصرف الاسلامي	المصرف التقليدي
1	النشأة	حسب مبدء البيع والشراء للأموال
2	أساس التعامل	استبعاد الفائدة المصرفية من المعاملات واشراك التعامل في المخاطر
3	الايراد	الاشترك في الأرباح والخسائر
4	اشكال التمويل	على أساس البيوع، والاجارة والمشاركة ...
5	التكافل الاجتماعي	مردودية مالية محددة مسبقا
6	الهيكل التنظيمي	على أساس الإقراض في شكل قرض مباشر، او تسهيلات غير مباشرة من قروض استغلالية واستثمارية
7	التخصص	في صورة تبرعات
		في صورة تبرعات وقرض حسن وزكاة
		-قسم البيوع والمشاركات واجارة -لجنة الفتوى -صندوق قرض حسن -صندوق قرض زكاة
		لجنة القروض في الوكالة وفروع المديرية الفرعية
		قد يتخصص في تمويل قطاع اقتصادي معين، وقد بدا مفهوم المصارف الشاملة ينتشر
		يغلب عليها المصارف الشاملة التي تقدم خدمات مصرفية تجارية ومتخصصة واستثمارية

المصدر: سفر، احمد، المصارف والأسواق المالية التقليدية الإسلامية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2009، ص 105..

<sup>1</sup> وطيان، محمد، البنوك الإسلامية، الامارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2000، ص 23.

### المطلب الثالث: المؤسسات الإسلامية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية

هناك العديد من المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية بصفة عامة وتدخل تحت الصناعة قطاع راس المال الإسلامي، ومن اهم هذه المؤسسات ما يلي:

#### أولاً: مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

هو هيئة دولية تهدف الى تطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية. يعمل على اصدار معايير احترازية ومبادئ ارشادية لدعم التمويل الإسلامي، بما يشمل قطاعات الصيرفة الإسلامية، أسواق راس المال، والتكافل الإسلامي. تأسس المجلس رسمياً في 3 نوفمبر 2002، وبدا عمله في مارس 2003، وهو يعمل جنبا الى جنب مع الهيئات التنظيمية والرقابية لضمان استقرار وكفاءة الخدمات المالية الإسلامية، كما ينظم ندوات ومؤتمرات لمناقشة قضايا التمويل الإسلامي وتقديم حلول معيارية. يضم المجلس حالياً 79 عضواً و182 عضواً مشاركاً من 57 دولة ويقع مقره في ماليزيا، ويهدف المجلس الى تعزيز الشفافية والاستدامة في صناعة المالية الإسلامية من خلال تطوير معايير جديدة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.<sup>1</sup>

#### ثانياً: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هيئة المحاسبة والمراجعة انشأت أساساً لتطوير المحاسبة والمراجعة للصناعة المالية الإسلامية وذلك عن طريق عقد التدريبات والندوات والمؤتمرات واطلاق النشرات الدورية واعداد الأبحاث العلمية، أسست الهيئة في 1 صفر عام 1310 الموافق 26 فبراير 1990 بموجب اتفاقية التأسيس من قبل المؤسسات التأسيسية في الجزائر. ثم تسجيلها في البحرين كهيئة عالمية ذات شخصية اعتبارية مستقلة لا تسعى الى الربح. لقد نشرت الهيئة معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات والمعايير الشرعية.<sup>2</sup>

#### ثالثاً: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا الجهاز هو بمثابة اتحاد مهني للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يستهدف التعريف والتوثيق للعمل المصرفي الإسلامي وتمثيل مصالح مؤسساته عالمياً، وقد انبثق كتطور طبيعي لاجتماعات البنك الإسلامي للتنمية مع البنوك الإسلامية خلال 17 عاماً. وصدر المرسوم الملكي في مملكة البحرين برقم 23 بتاريخ 31 مارس 2001 بالموافقة على الاتفاق بشأن المقر بين حكومة دولة البحرين والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

<sup>1</sup> موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية www. Index.php.ar تاريخ الاطلاع 2025/02/25.

<sup>2</sup> موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، www. aaoif .com تاريخ الاطلاع : 2025/02/27

### رابعاً: مركز السيولة المالية.

مركز إدارة السيولة هو شركة مساهمة بحرينية تأسست في عام 2002، وحصلت على ترخيص كمصرف استثمار إسلامي. وتهدف الى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة سيولتها من خلال استثمارات قصيرة ومتوسطة الاجل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.<sup>1</sup>

### خامساً: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني.

تعتبر الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني من أقدم المؤسسات تصنيفاً، حيث انطلقت عام 2006 من مملكة البحرين، وقام بتأسيسها عدد من البنوك الإسلامية، ومؤسسات التصنيف الائتماني بقيادة البنك الإسلامي للتنمية، وهدفها خدمة القطاع المصرفي والإسلامي، وذلك عن توفير تقييم مستقل عن فعاليات ومنتجات هذا القطاع لمصلحة المستثمرين من جهات وافراد.

### سادساً: السوق المالي الإسلامي الدولي.

تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية في البحرين عام 2002، وتعتبر نواة مؤسسات البنية التحتية للمعاملات المصرفية الإسلامية والصناعة المالية. ومن صلاحياتها تأسيس وتطوير انشاء الأسواق المالية الإسلامية. السوق المالية الدولية الإسلامية الدولية هي منظمة عالمية غير ربحية أسست بجهود جماعي لخمس دول هي: البحرين، بروناي، إندونيسيا، ماليزيا، السودان إضافة الى مصرف التنمية الإسلامي، حيث انشأت كمؤسسة داعمة لراس المال الإسلامي وسوق النقد في صناعة التمويل الإسلامي.<sup>2</sup>

### المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

الهندسة المالية الإسلامية هي فرع من فروع التمويل الإسلامي يهدف الى تطوير منتجات مالية مبتكرة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، من خلال تطبيق عقود ومعاملات شرعية تضمن العدالة والشفافية وتجنب الفوائد الربوية والغرر والميسر. وتنقسم هذه المنتجات الى عدة أنواع رئيسية، من بينها المنتجات القائمة على المعاوضات، المشاركات، الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار، والمشتقات المالية الإسلامية.

<sup>1</sup> - فلة عاشور واخرون، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في دعم الصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي، ص 48.

<sup>2</sup> - لعمارة جمال رايس حدة، تحديات السوق المالي الإسلامي، بحث مقدم للملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات،

دراسة الجزائر والدول النامية بسكرة الجزائر 21 و 22 نوفمبر 2006.

المطلب الأول: منتجات الهندسة المالية الإسلامية القائمة على المعاوضات.

تتنوع منتجات المالية الإسلامية القائمة على المعاوضات، ويمكن ايجازها فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم المراجعة:

أولاً: تعريف المراجعة: ويمكن تعريف المراجعة لغة واصطلاحاً كما يلي:

1. المراجعة لغة: اربحه على سلعته أعطاه ربحاً، وباع الشيء مراجعة، ففي هذا البيع يجني البائع نماء وزيادة لماله.<sup>1</sup>

2. المراجعة اصطلاحاً:

- المراجعة في المصرف هي تقديم طلب للبنك بان يقوم بشراء سلعة معينة وبيعها للعميل مقابل ربح محدد، وتأتي هذه الصيغة التمويلية لتلبية احتياجات العملاء من السلع.<sup>2</sup>
- هي عملية تبادل يقوم بمقتضاها التاجر بشراء سلعة معينة ثم يبيعها بعد ذلك بهامش ربح متفق عليه نتيجة التكلفة التي يتحملها، كما يشترط ان يقوم التاجر او الشركة او البنك التي يتفق معها المشروع بشراء وتملك السلعة فعلياً حتى تتحمل المخاطرة الناتجة عن امتلاك السلعة وبعدها يتم بيعها للعميل خلال عملية صحيحة.

ثانياً: شروط المراجعة:

يشترط الفقهاء شروطاً خاصة أهمها:<sup>3</sup>

- ان يكون الثمن الأصلي الأول معلوماً لطرفي العقد.
- ان يكون الربح معلوماً مقداراً او نسبة من الثمن الأول.
- ان يكون الثمن في العقد الأول مقابل لجنسه من أموال الربا بمعنى لا يصح بيع النقود بالمراجعة.
- ان يكون العقد الأول صحيحاً، لان بيع المراجعة مرتبط بالعقد الأول.
- ان تكون السلعة موجودة عند البائع حين ابرام عقد البيع، أي ان يكون حائزاً للبطاعة ومالكاً لها وقادراً على تسليمها الى المشتري لان عقد بيع المراجعة يقوم على البيع الحاضر.

ثالثاً: أنواع المراجعة:

تكون اشكال صيغة المراجعة في الأوساط المصرفية كالتالي:

1. صيغة المراجعة البسيطة: وهي بيع السلعة بمثل ثمنه الأول الذي اشتراها المصرف مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع او نسبة من الثمن الأول.

<sup>1</sup> نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ص 224.

<sup>2</sup> محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية واحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2008، عمان، ص 298.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 303.

**2. صيغة المراجعة بالأمر بالشراء:** وهي ان يتفق المصرف مع العميل على ان يقوم المصرف بشراء البضاعة عقارا او غيره، ويلتزم العميل ان يشتريها من المصرف بعد الاتفاق، ويلتزم المصرف بان يبيعها له، وذلك بسعر عاجل او اجل، وتحدد نسبة الزيادة فيه على سعر الشراء مسبقا.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مفهوم السلم:

**أولا: تعريف السلم:** ويمكن تعريف السلم لغة واصطلاحا كما يلي:

**1. السلم لغة:** السلم بالتحريك: السلف يقال أسلم، وسلم إذا أسلف، وهو ان تعطي ذهبا وفضة في سلعة معلومة، الى امد معلوم، فكأنك قد اسلمت الثمن الى صاحب السلعة، وسلمته اليه.<sup>2</sup>

### 2. السلم اصطلاحا:

- بيع الشيء موصوف في الذمة بغير جنسه مؤجلا.
- هو عبارة عن شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها، وكلمة السلم او السلف لهما معنى واحد وهو تقديم راس المال، أي دفع الثمن للسلعة فورا او عاجلا وتأجيل تسليمها الى وقت لاحق او اجل معين.<sup>3</sup>

### ثانيا: شروط التمويل بالسلم.

- ان يكون راس المال معلوم الجنس كالقمح ومعلوم المقدار كالكيل.
- ان يسلم راس المال في مجلس العقد.
- ان تكون السلعة في الذمة.
- ان يكون الاجل معلوم.
- ان يتم وصف المبيع بدقة في العقد من حيث النوع المقدار ووقت ومكان التسليم.

### ثالثا: أنواع التمويل بالسلم: يتم التمييز بين نوعين هما:<sup>4</sup>

**1. بيع السلم البسيط:** يقوم المصرف الإسلامي بموجبه بتقديم راس مال السلم عاجلا واستلام المسلم فيه اجلا في موعد يتفق عليه الطرفان، وتتم بين التجار المزارعين والصناعيين والمقاولين والحرفيين.

## 2

<sup>1</sup> حمام الدين موسى عفانة، بيع المراجعة للأمر بالشراء: دراسة تطبيقية في ضوء تجربة شركة بيت المال الفلسطيني العربي، شركة بيت المال الفلسطيني العربي، الطبعة الأولى، 1996، ص 16.

<sup>2</sup> محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية واحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ص، 131.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 141.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 142.

**2. بيع السلم الموازي:** يقوم فيه المصرف الإسلامي بشراء كمية من سلعة موصوفة بتسليم مستقبلي، ثم بيع كمية مماثلة وبنفس موعد التسليم، فيتمكن من تحقيق ربح يتمثل في الفرق بين السعرين وقت الشراء والبيع.

### الفرع الثالث: مفهوم الاستصناع:

**أولاً: تعريف الاستصناع:** ويمكن تعريف الاستصناع لغة واصطلاحاً كما يلي:

**1. الاستصناع لغة:** هو طلب الصنعة، واستصنع الشيء دعا إلى صنعه.<sup>1</sup>

**2. الاستصناع اصطلاحاً:**

- انه طلب شخص من آخر صناعة شيء ما له، على ان تكون المواد من عند الصانع وذلك نظير ثمن معين.
- هو عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات بشكل يمنع أي جهالة مفضيه للنزاع للطرف الاخر (المستصنع)، على ان تكون المواد اللازمة للصنع المواد الخام من عند الصانع، وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع اما حالا او مقسطا او مؤجلا.<sup>2</sup>

### ثانياً: شروط الاستصناع:

- التحديد طبيعة السلع المطلوب صنعها ونوعيتها وكمياتها ووصافها.
- ان يكون محل العقد ما يجري عليه التعامل بين الناس.
- ان لا يتم تحديد مدة العقد لأجل لأنه يصبح بيع السلم.
- ان تكون المواد الخام والعمل من الصانع.
- يجوز تأجيل دفع الثمن كله او تقسيطه الى أقساط معلومة.

### ثالثاً: أنواع التمويل بالاستصناع:

يمكن ان نميز صيغتين من التمويل بالاستصناع:

**1. الاستصناع العادي:** وهو ان يقوم البنك بنفسه بصناعة السلعة محل العقد.

**2. الاستصناع الموازي:** يقوم هذا النوع من التمويل على عقدين، يقوم العقد الأول بين البنك الإسلامي باعتباره صانع وطرف آخر يحتاج سلعة على ان يكون الثمن مؤجلاً، ليقوم البنك بإبرام عقد ثاني منفصل من الأول، يأخذ من خلاله صفة المستمع للسلعة الموصوفة في العقد الأول ويكون الثمن معلماً، على ان يلتزم بتسليم السلعة للطرف الأول في الوقت المتفق عليه، وان يحقق ربحاً من العملية.

<sup>1</sup> وهيبه زحليلي، الفقه الإسلامي وادلته، مرجع سبق ذكره، ص، 386.

<sup>2</sup> عبد الكريم عمر الشيبان، عقد الاستصناع، مصرف الجمهورية، ليبيا، 2010، ص12.

## الفرع الرابع: مفهوم الاجارة:

**أولاً: تعريف الاجارة:** ويمكن تعريف الاجارة لغة واصطلاحاً:

- 1. الاجارة لغة:** مشتقة من الاجر، وفعلها اجر، وتأتي بمعنى الكراء على العمل.<sup>1</sup>
- 2. الاجارة اصطلاحاً:** عقد منفعة مباحة معلومة من عين معلومة او موصوفة الذمة، او عمل بعوض معلوم.<sup>2</sup>

## ثانياً: شروط الاجارة:

- توفر الشروط التي يجب ان تتوفر في العقد كأهلية العاقدان والقبول والايجاب.
- ان تكون المنفعة مباحة شرعاً.
- ان تكون المنفعة معلومة عند التعاقد علماً تنتفي معه الجهالة المؤدية الى النزاع.
- ان تكون المنفعة مقدورة التسليم بالقدرة على تسليم محلها.
- الا يتعلق بالمنفعة حق للغير.

## ثالثاً: أنواع الاجارة:

**1. الاجارة التشغيلية:** هي عقد تأجير بين طرفين، يتيح للمستأجر الانتفاع بأصل معين مملوك للمؤجر مقابل دفع اجرة محددة لفترة زمنية متفق عليها، دون ان يترتب على هذا العقد أي التزام بنقل ملكية الأصل للمستأجر عند انتهاء مدة الايجار.

**2. الاجارة المنتهية بالتملك:** هي عقد تأجير طويل الاجل يتم فيه تمكين المستأجر من الانتفاع بأصل معين مقابل دفع أقساط ايجارية، مع وجود وعد خيار لتملك الأصل للمستأجر عند انتهاء مدة العقد، وذلك وفقاً لشروط متفق عليها بين طرفين.

## المطلب الثاني: منتجات الهندسة المالية الإسلامية القائمة على المشاركات.

وهي العقود التي تقوم على اختلاف أنواعها بين افراد المجتمع وأهمها:

## الفرع الأول: المشاركة:

**أولاً: تعريف المشاركة:** المشاركة هي صورة قريبة من المضاربة والفرق الأساسي بينهما انه في حالة المضاربة يتم تقديم راس المال من قبل صاحب المال وحده. اما في حالة المشاركة فان راس المال يقدم بين طرفين ويحدد عقد الشراكة بينهما تعني

<sup>1</sup> وهيبه زحليلي، الفقه الإسلامي وادلته، مرجع سبق ذكره، ص، 393.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، مصر دار المعرفة الجامعية، 2000، ص، 74.

اشترك طرفين أو أكثر في القيام بمشروع معين من خلال مساهمة كل منهم سواء برأس المال أو العمل، وتقاسم ما ينجم من ربح أو خسارة.<sup>1</sup>

### ثانياً: أنواع المشاركة:

**1. المشاركة الثابتة (طويل الاجل):** هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه ان يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا في كل ما ينتج عنه ربح أو خسارة، وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكلا قانونيا كشركة تضامن أو شركة توصية.

**2. المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها ان يحل محل المصرف في ملكية المشروع اما دفعة واحدة او على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها.

### الفرع الثاني: المضاربة:

**أولاً: تعريف المضاربة:** المضاربة هي عقد شراكة بين طرفين، يقدم فيه أحدهما المال (رب المال) ويقدم الآخر الجهد والعمل (المضارب) لاستثماره في نشاط تجاري أو استثماري معين، على ان يتم اقتسام الأرباح بينهما وفق نسبة متفق عليها، بينما يتحمل رب المال وحده الخسائر، الا إذا ثبت تعدي المضارب أو تفریطه.

والمضاربة في التمويل الإسلامي تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بدلا من الفائدة الثابتة. وغالبا ما تطبق في البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية التي تعتمد على المبادئ الشرعية.<sup>2</sup>

### ثانياً: أنواع المضاربة:

**1. المضاربة المطلقة (تفويض غير محدود):** وهي ان تدفع المال مضاربة من غير تعيين المكان والزمان وصفة العمل، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيفما شاء دون الرجوع لرب المال الا عند نهاية المضاربة.

**2. المضاربة المقيدة (تفويض محدود):** وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله، حيث يكون فيه تقييدات نوعية وزمنية ومكانية.

### الفرع الثالث: المزارعة:

**أولاً: تعريف المزارعة:** هي عبارة عن دفع الأرض من مالكيها الى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان بتقسيم الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة بان يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض، وتمويل المصرف الإسلامي للمزارعة هو نوع من أنواع المشاركة بين طرفين:<sup>3</sup>

<sup>1</sup>صوان محمود حسن، اساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 131.

<sup>2</sup> ارشيد محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان الطبعة الثانية، 2007، ص 83.

<sup>3</sup> ارشيد محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 117.

**الطرف الأول:** يمثل المصرف الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة.

**الطرف الثاني:** يمثله صاحب الأرض او العامل (الزارع) الذي يحتاج الى تمويل.

**الفرع الرابع: المساقاة:**

**أولاً: تعريف المساقاة:**

**1. المساقاة لغة:** مأخوذة من السقي، وذلك ان يقوم الشخص على سقي النخيل ويكون له من ريعها جزء معلوم.<sup>1</sup>

**2. المساقاة اصطلاحاً:** هي عقد بين مالك الأشجار او الزرع (المستقي) وشخص اخر (العامل او المساقيني)، حيث يقوم

بسقي الأشجار والقيام عليها من حرث وتسميد وتقليم حتى تثمر، مقابل نسبة معلومة من الثمار عند الحصاد، وفق اتفاق بين الطرفين. وتعد المساقاة من العقود المشروعة في الفقه الإسلامي، وقد ثبتت مشروعيتها بالسنة النبوية، حيث عامل النبي

اهل خيبر على ان يقوم بالعمل في نخيلها وأراضيها مقابل جزء من الثمار.<sup>2</sup>

**المطلب الثالث: الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار، المشتقات المالية.**

توفر الهندسة المالية الإسلامية مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية تتمثل فيما يلي:

**الفرع الأول: الصكوك المالية الإسلامية.**

تعتبر الصكوك المالية الإسلامية من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية التي نمت وانتشر التعامل بها في كثير من

الأسواق المالية الدولية ويمكن التطرق لها على النحو التالي:<sup>3</sup>

**أولاً: تعريف الصكوك الإسلامية:**

**1. الصكوك لغة:** جمع صك وصكوك واصك وصكاك، وصكه وضربه، ومنه قوله تعالى: فأقبلت امراته في صرة فصكت

وجهها وقالت عجوز عقيم" (الذاريات، الآية 29)، فالصك هو الورقة، والمراد هنا الورقة التي تخرج من ولي الامر بالرزق لمستحقه بان يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام او غيره.

**2. الصكوك اصطلاحاً:** هي أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تمثل حصة شائعة في ملكية أصول او منافع او

مشاريع استثمارية. وتصدر الصكوك لجمع الأموال من المستثمرين، وتستخدم في تمويل المشاريع او الأنشطة التجارية، وتعد بديلاً إسلامياً للسندات التقليدية التي تعتمد على الفائدة المحرمة في الإسلام.

تتميز الصكوك بأنها تعتمد على عقود شرعية مثل المضاربة، المشاركة، الاجارة والاستصناع، مما يجعلها تتجنب الفوائد الربوية وتستند الى أصول حقيقية.

<sup>1</sup> وهيبه زحليبي، الفقه الإسلامي وادلته، مرجع سبق ذكره، ص 375.

<sup>2</sup> ارشيد محمود عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 121.

<sup>3</sup> سارة بوسعيد و اخرون، دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 01، 2018، ص 89.

**ثانياً: أنواع الصكوك الإسلامية:** نظراً لأن آلية إصدار الصكوك الإسلامية تتم وفق صيغ التمويل الإسلامية، فإنه يمكن تصنيف تلك الصكوك إلى الآتي: <sup>1</sup>

**1. صكوك المراجعة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك، ومصدر هذه الصكوك هو بائع بضاعة المراجعة، والمكتتبين فيها هم المشترون لهذه البضاعة، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراءها، ويملك حملة الصكوك هذه البضاعة ويستحقون ثمن بيعها. <sup>2</sup>

**2. صكوك السلم:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك.

**3. صكوك الاستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك.

**4. صكوك الاجارة:** هي نوع من الصكوك الإسلامية التي تمثل حصة شائعة في ملكية أصول مؤجرة أو في منافع تلك الأصول. يتم إصدار هذه الصكوك من قبل الحكومات أو الشركات لتمويل مشاريع أو شراء أصول، مع التزام المؤجر بدفع الأرباح لحملة الصكوك وفق شروط العقد.

**5. صكوك المشاركة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها بما يلي:

**6. صكوك المضاربة:** هي وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة الشرعية قد عرف مجمع الفقه الإسلامي صكوك المضاربة بأنها سندات تقوم على تجزئة رأس مال القراض بإصدار صكوك ملكية براس مال المقارضة على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم.

**7. صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

**8. صكوك المساقاة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والانفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

<sup>1</sup> سارة بوسعيد و آخرون، دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 99، 100.

<sup>1</sup>Hamed Rasool, Suku (Islam Bonds), Training Workshop on Sukuk, Avari, Lahore, 27<sup>th</sup>, August 2008, P67.

## الفرع الثاني: صناديق الاستثمار الإسلامية:

تعد صناديق الاستثمار إحدى الآليات الحديثة والمهمة لجذب مدخرات الأفراد والمؤسسات للمساهمة في عملية التنمية، لذا كان لابد من التطرق على كيفية جذب تلك المدخرات في صناديق الاستثمار الإسلامية

### أولاً: تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية:

عرفته هيئة المحاسبة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية " صناديق الاستثمار وهي أوعية استثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات المنشئة لها تتكون من مساهمات في صورة أسهم أو وحدات متساوية تمثل ملكية أصحابها في الموجودات مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة وتدار بالمضاربة أو الوكالة.<sup>1</sup>

يمكن تعريف صناديق الاستثمار بأنها أوعية مالية تسعى إلى تجميع مدخرات الأشخاص واستثمارها في الأوراق المالية عن طريق جهة متخصصة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية وذلك بهدف تقليل مخاطر الاستثمار وزيادة العائد.

### ثانياً: صناديق الاستثمار الإسلامية:

لصناديق الاستثمار الإسلامية عدة أنواع منها:<sup>2</sup>

**1. صناديق الأسهم الإسلامية:** هي صناديق استثمارية تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية، حيث تستثمر أموالها في أسهم الشركات التي تعمل في أنشطة مباحة وفق الضوابط الشرعية وتتجنب الاستثمار في القطاعات المحرمة مثل البنوك الربوية، شركات الخمور، المقامرة، والتأمين التقليدي.

**2. صناديق السلع الدولية:** هي صناديق تستثمر في تجارة السلع على المستوى الدولي، مثل النفط والمعادن والمواد الأولية. يمكن ان تكون هذه الصناديق متوافقة مع الشريعة الإسلامية إذا تمت ادارتها وفق عقود شرعية مثل السلم والاجارة.

**3. صناديق المراجعة:** تقوم صناديق المراجعة على التمويل بالأجل بطريقة المراجعة، وبخاصة في أسواق في السلع الدولية، حيث تقوم هذه الصناديق بشراء السلع الدولية بالنقد، ثم يبيعها لطرف ثالث بهامش ربح متفق عليه مسبقاً بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

**4. صناديق السلم:** وهو يبيع اجل بعاجل، كان يقوم الصندوق بشراء كمية من زيت الزيتون الان من المزارعين، ويتم تسليم المبيع وقت المحصول، ويستطيع الصندوق ان يحقق ربحاً من شرائه للزيت قبل موسمهم وقبل حصاده.

**5. صناديق التأجير:** يقوم الصندوق بامتلاك أصول مثل المعدات والسيارات والطائرات والشاحنات وغيرها، ومن ثم تأجيرها والاستفادة من الإيرادات التجارية او التعامل مع هذه الأصول كالبائع التأجيري المنتهي بالتمليك.

<sup>1</sup> صفية احمد أبو بكر، صناديق الاستثمار الإسلامية خصائصها وأنواعها، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر بكلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2010، ص 832.

<sup>2</sup> احمد حسن احمد الحسيني، صناديق الاستثمار، دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999، ص 127.

### الفرع الثالث: المشتقات المالية الإسلامية.

برزت الحاجة الى تطوير مشتقات مالية إسلامية تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية، بتوفير بدائل شرعية، وقد تم تصميم أدوات بناء على عقود شرعية مثل:

#### أولاً: تعريف المشتقات المالية الإسلامية:

هي أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة، وسميت بهذا الاسم لأنها مشتقة من أدوات استثمارية تقليدية كالأسهم او السندات، كما انها تستمد قيمتها من أصول او سلع او مؤشرات أخرى، ويتم هيكلتها وفقاً لأحكام السريعة الإسلامية بحيث تخلو من الربا، الغرر، والميسر. تستخدم هذه الأدوات بشكل رئيسي للتحوط ضد المخاطر المالية، مثل تقلبات الأسعار وأسعار الصرف، دون الانخراط في معاملات غير شرعية.<sup>1</sup>

#### ثانياً: أنواع المشتقات المالية الإسلامية:

يمكن من خلال الهندسة المالية الإسلامية إيجاد بدائل للمشتقات المالية تحقق نفس مزايا المشتقات التقليدية، وتكون متوافقة وتوجيهات الشرع الإسلامي. ومنها:<sup>2</sup>

**1. خيار الشرط:** هو أحد الخيارات الشرعية التي تتيح لاحد المتعاقدين او كليهما الحق في فسخ العقد او امضائه خلال مدة محددة، وهو مفهوم يمكن استخدامه في المشتقات المالية الإسلامية كبديل شرعي لعقود الخيارات التقليدية.

**2. خيار العربون:** هو أحد الأدوات التي تستخدم لضبط العقود وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. العربون هو مبلغ يدفعه المشتري الى البائع عند التعاقد، مع الاتفاق على انه إذا تم المشتري الصفقة يحتسب العربون جزءاً من الثمن، وإذا تراجع عن الشراء فان البائع يحتفظ بالعربون تعويضاً له.

**3. المستقبليات في إطار عقد الاستصناع:** تعتبر المستقبليات من بين العقود التي يتم فيها تسليم البديلين في وقت لاحق، وتم تكييفها على أساس عقد الاستصناع، الذي يمكن ان يتأخر فيه تسليم الثمن والمبيع في مجلس العقد، فلكي تحقق أهدافها يجب ان تكون نمطية بحيث تكون السلعة موصوفة كما ونوعاً، على ان يتم في زمن معلوم وبكيفية معلومة.

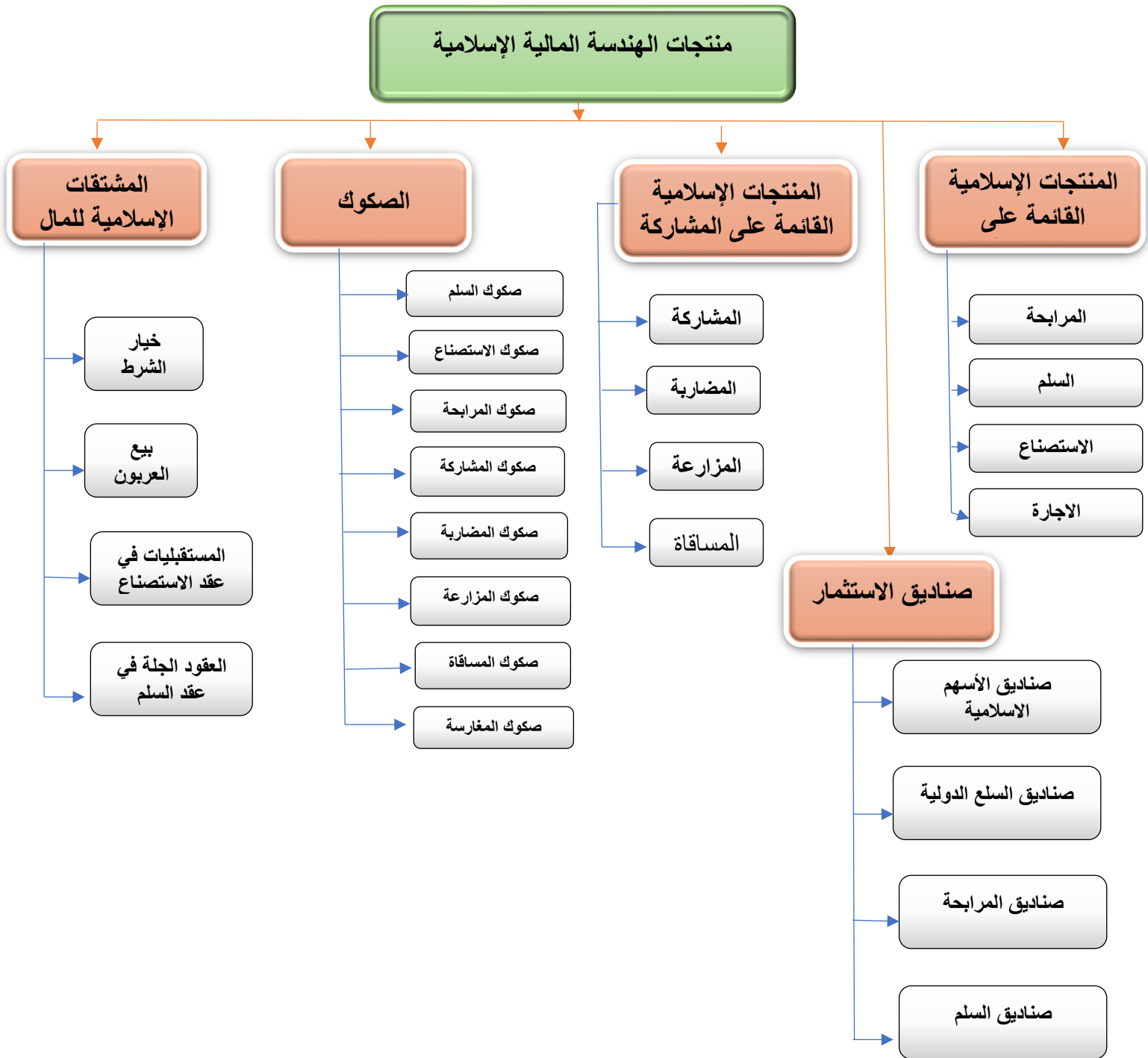
**4. العقود الآجلة في إطار عقد السلم:** العقود الآجلة في إطار عقد السلم تعتمد على بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن مقبوض في الحال، أي ان المشتري يدفع الثمن مقدماً، بينما يتم تسليم السلعة في المستقبل. ويعتبر عقد السلم أحد العقود الشرعية التي اقرها الفقه الإسلامي لتحقيق مصلحة الأطراف مع ضمان الالتزام بالشروط.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> دوابه، أشرف محمد، المشتقات المالية الرؤية الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، أسواق الأوراق المالية والبورصات افاق وتحديات، جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية الشريعة والقانون يومي 15- 17 ماي، 2006، ص 304.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 306.

<sup>3</sup> هاجر سعدي، لامية لعلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، العقود المالية المركبة فموجزا، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والمالية الإسلامية، جامعة سطيف، 5- 6 ماي 2014، ص 78.

الشكل رقم (1-1): ملخص لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية.



المصدر: من اعداد الطلبة.

### خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى مجموعة من المفاهيم النظرية للأسواق المالية التقليدية والإسلامية وكذلك التعاريف المتعلقة بالهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها، حيث ان الأسواق المالية هي الأماكن والمنصات التي يتم فيها تداول الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والسلع والعملات وتنقسم الى عدة أنواع رئيسية منها سوق الأسهم، سوق السندات، سوق العملات الأجنبية.... الخ. اما الأسواق المالية العالمية هي تلك الأسواق التي تسمح بتداول الأوراق المالية لمنشأة او هيأت في دول أخرى، حيث تهدف هذه الأسواق الى إقامة سوق مالي لتعبئة الموارد المالية على نطاق عالمي وتسبق أسعار الفائدة على القروض والسندات ومن اهم أنواعها سوق راس المال سوق النقد والسوق الحاضرة حيث تلعب دورا أساسيا في تسهيل تدفق الأموال بين الدول وأكثر ترابط، الا ان هذه الأسواق تواجه تحديات مثل الازمات المالية مما دفع البحث عن بدائل أكثر استدامة وابرز الأسواق المالية الإسلامية.

كما ان استمرار واستقرار الصناعة المالية الإسلامية بالأسواق المالية العالمية يتطلب ان تكون الأدوات والمنتجات التي تقدمها تجمع بين سلامة الصيغة وصحة الهدف والمال، مما يزيد الطلب على الخدمات المالية، برزت الحاجة الى تطوير مقومات تدعم نموها وتوسعها بما في ذلك مؤسسات البنية التحتية كالمصرف المركزي والمصارف الإسلامية والمؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية كمجلس الخدمات الإسلامية والسوق المالي الإسلامي الدولي.

وفي هذا السياق، تبرز الهندسة المالية الإسلامية كنهج مبتكر يسعى الى تطوير منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث تعتمد على مبادئ تحريم الربا والمضاربة المحرمة، وتعزيز التمويل القائم على الأصول والمشاركة في المخاطر. وتتميز الهندسة المالية الإسلامية بقدرتها على تقديم حلول مالية عادلة ومستدامة، مما يجعلها خيارا في الأسواق العالمية. تشمل منتجات الهندسة المالية الإسلامية أدوات مالية مبتكرة مثل: الصكوك الإسلامية التي تعد بديلا شرعيا للسندات التقليدية وتعتمد على ملكية الأصول والمراجحة كأداة تمويل تعتمد على البيع بأرباح متفق عليها مسبقا والمضاربة والمشاركة، اللتان تعتمدان على تقاسم الرباح والخسائر بين الشركاء والاجارة التي توفر بدائل للتمويل بطريقة إسلامية.

واقارارا لما سبق فان دمج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية العالمية يتطلب مجموعة من المتطلبات والاستراتيجيات التي تساعد المنتجات المالية الإسلامية من أداء دورها في تنويع أدوات السوق المالية الإسلامية من أداء دورها في تنويع أدوات السوق المالية ورفع كفاءتها، وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني لهذه الدراسة.



# الفصل الثاني:

متطلبات واقع وتطور

المنتجات المالية الاسلامية

### تمهيد:

في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها الأسواق المالية العالمية، برزت المنتجات المالية الإسلامية كبديل شرعي وأخلاقي يسعى لتلبية احتياجات الافراد والشركات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد ساهم هذا التوجه في نموه التوجه في نمو الصناعة المالية الإسلامية، التي لم تعد تقتصر على الدول الإسلامية فقط، بل امتدت الى العديد من الأسواق العالمية، حيث باتت المصارف والمؤسسات المالية تقدم حلولاً مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة. و رغم هذا النمو لاتزال هناك تحديات و متطلبات تواجه الصناعة المالية الإسلامية، سواء على مستوى تطوير المنتجات المالية او تحسين البنية التحتية و التشريعية، او تعزيز الوعي عن طريق دواعي و مميزات تأهيل كوادر بشرية وخبراء قادرين على إدارة هذه المنتجات، كما ان نجاح هذه الصناعة يعتمد على استهداف الفئات المختلفة من افراد و مؤسسات و شركات ، و من ناحية أخرى فان المتطلبات الشرعية تشكل عنصراً أساسياً للصناعة المالية الإسلامية، و ذلك بوجود هيئة رقابة شرعية مستقلة لضمان توافق المنتجات و الخدمات مع احكام الشريعة . ورغم هذا التوسع من خلال تحقيق الشمول المالي لضمان استفادة أوسع لشرائح المجتمع والحوكمة في تعزيز الشفافية الى جانب ذلك دور التكنولوجيا التي تبسط العمليات من خلال المنصات المالية، و لاتزال الصناعة تواجه تحديات عدة حيث أصبحت واقعا ملموسا تشكل جزءا مهما في النظام المالي والأسواق المالية العالمية، وذلك عن طريق توفيق مجموعة من المتطلبات وهذا ما سنحاول التطرق اليه من خلال هذا الفصل.

اعتبارا مما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي:

**المبحث الأول: واقع المنتجات المالية الإسلامية ودوافع وتحديات.**

**المبحث الثاني: وقع ومتطلبات الصناعة المالية الإسلامية.**

**المبحث الثالث: المتطلبات المساعدة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية.**

### المبحث الأول: واقع وتطور المنتجات المالية الإسلامية دوافع وتحديات.

شهدت المنتجات المالية الإسلامية تطورا ملحوظا في العقود الأخيرة، حيث تعتمد على عدة مناهج ومراكز رئيسية أبرزها تحريم الربا، وقد ساهمت عدة دوافع وتحديات في انتشار المنتجات المالية الإسلامية من أبرزها الطلب العالمي على التمويل الأخلاقي.

### المطلب الأول: واقع ومناهج تطوير المنتجات المالية الإسلامية.

تلعب المنتجات المالية الإسلامية دورا كبيرا في تطوير الصناعة المالية للمؤسسات والتنسيق بين اداراتها فهي تقدم الكثير من المنتجات وذلك بتباع استراتيجيات لتطويرها في عالم المصرف الإسلامي.

### الفرع الأول: واقع المنتجات المالية الإسلامية.

بالرغم من أهمية المنتجات المالية الإسلامية ووظيفتها الأساسية في توجيه دفة الاقتصاد الى الوجهة الإسلامية، الا ان مقدار الاهتمام بدراساتها والعناية بتطويرها وتحقيق لا يتناسب مطلقا مع تلك الأهمية. من حيث الأرقام فان المقدار المخصص للبحث والتطوير للمنتجات المالية الإسلامية لدى المؤسسات المالية يكاد يكون معدوما مقارنة بربحية هذه المؤسسات وأدائها المالي. ومن حيث التنظيم الإداري فان قلة قليلة من المؤسسات الإسلامية تنشئ إدارات متفرغة لتطوير المنتجات الإسلامية، وتصبح هذه المهمة في الغالب موزعة بين الهيئات الشرعية وبين إدارة التسويق وبين الإدارات المختلفة للمؤسسات. هناك غياب واضح لتطوير المنتجات في الخطط الاستراتيجية والرؤية التي تحكم مسيرة المؤسسات الإسلامية.

من حيث الواقع فان المؤسسات الإسلامية تقدم الكثير من المنتجات باستمرار، فكيف يمكن التوفيق بين ذلك وما سبق حول غياب الدور الاستراتيجي لتطوير المنتجات؟ الجواب يتلخص في المنهجية المتبعة عمليا لتطوير المنتجات.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مناهج تطوير المنتجات المالية الإسلامية.

يمكن ان يكون لصناعة الهندسة المالية الإسلامية عدة مداخل، وهي تتعدد لكنها في الغالب لا تخرج عن احدى المقاربتين التاليتين:

**أولا: المنهج الأول المحاكاة:** والذي يعني ان يتم سلفا تحديد النتيجة المطلوبة من منتج الصناعة المالية الإسلامية، وهي عادة النتيجة نفسها التي يحققها المنتج التقليدي.

<sup>1</sup> العياشي صادق فداد، مشروع المنتجات المالية في الفقه الإسلامي نحو تطور المنتجات المالية بجمع الاصاله والمعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب 2009، ص 31.

وبغض النظر عن الحكم الشرعي لهذه المنتجات حيث تنير الكثير من الجدل فان المنهجية التي تتبعها قائمة على المحاكاة والتقليد للمنتجات المالية التقليدية إذا كان من أبرز مزاياها السهولة والسرعة في تطوير المنتجات، الا انها تتطلب الكثير من الجهد والوقت والبحث والتطوير، لكن هذا المنهج يعاني من عدة مشكلات منها:<sup>1</sup>

- انه قد يؤدي الى التركيز على الشكل دون تحقيق قيمة اقتصادية حقيقية، مما يضعف جاذبية المنتجات الإسلامية.
- زيادة التكلفة على العملاء، حيث ان المنتجات الإسلامية المحاكية قد تتطلب إجراءات إضافية تجعلها أكثر تعقيدا مقارنة بالمنتجات التقليدية.

ومما سبق لا يعني ان جميع المنتجات التي تقدمها الصناعة التقليدية غي مناسبة للتمويل الإسلامي، فالحكمة ضالة المؤمن انى وجدها فهو أحق بها. ولكن يجب التمييز بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه، وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة التقليدية.

**ثانيا مناهج الاصله والابتكار:** وهذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما يتطلب وضع أسس واضحة لصناعة مالية إسلامية مستقلة عن الصناعة المالية التقليدية. ولا ريب ان هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية (التكلفة غالبا تكون في البداية مرتفعة في التطبيق بعد ذلك تنخفض)، ومن جهة ثانية فان هذا المنهج يحافظ على اصالة المؤسسات المالية الإسلامية، كما يسمح بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية مادامت تفي بمتطلبات المصادقية الشرعية، كما يساعد ذلك على استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: المرتكزات المؤثرة في تطوير المنتجات المالية الإسلامية.

#### الفرع الأول: متطلبات تحقيق الهندسة المالية الإسلامية.

يتطلب تحقيق الهندسة المالية الإسلامية تتوافر العناصر التالية:<sup>3</sup>

**1. الوعي (وعي بالسوق واحواله):** ونقصد بالوعي بالسوق ان تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية، لان الهندسة المالية تهدف لتلبية الاحتياجات المختلفة لجميع أنواع الاقتصاديين.

<sup>1</sup>حرنان نجوى واخرون، منتجات الهندسة المالية الإسلامية بين اصالة الابتكار والمحاكاة، الملتقى الدولي الرابع حول المالية الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمستحققات الربحية والمقاصد التنموية، صفاقس، تونس، يومي 27 و28 افريل، 2016.

<sup>2</sup>موسى بن منصور، الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الاصله والتقليد، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2014، ص ص، 90 91.

<sup>3</sup>عز الدين خوجة، تطوير المنتجات المالية الإسلامية المنهجية والالية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، يومي 6 و7 افريل 2011، ص ص، 73، 74.

**2. الإفصاح (بيان المعاملات وشفافيتها):** ونقصد بالإفصاح بيان المعاملات التي يمكن ان تؤديها تلك الأدوات التي يتم ابتكارها او حتى تطويرها، لسد ثغرات المتلاعبون التي تهدف أصلا الى التحايل على الربا، مع الإشارة الى ان الالتزام بالشرعية الإسلامية او ما اصطلح على تسميته المصادقية الشرعية للهندسة المالية.

**3. المقدرة والالتزام (في التعامل):** ونقصد بالمقدرة او القدرة وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل، وكذا الالتزام بضوابط الشرعية الإسلامية بالإضافة الى تطبيق الهندسة المالية الإسلامية يستدعي تدعيم العمل المصرفي الإسلامي، لان تكون هذه المصارف أقدر على تحقيق أهدافها.

**4. زيادة التنسيق والتوسع في الاستثمارات المشتركة بين كل من وحدات النظام المصرفي التقليدي والإسلامي،** وذلك بهدف خلق مناخ ملائم للتعايش وإرساء أسس قوية لعلاقات التعاون بين النظام المصرفي الإسلامي ومثيله التقليدي، المر الذي سيعمل على مد جسور متينة وفتح قنوات قوية مع الهيئات والمؤسسات المنظمة الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي.

**5. نظرا لتحرر الأسواق وانفتاحها فان الأسواق العالمية تتقارب بسرعة لتتلاقى في سوق واحدة ويتيح ذلك فرص للبنوك الإسلامية بقدر ما يمثل من تحديات لها،** فمن ناحية ستنجح العولمة قدرا أكبر من تنوع المحافظ الاستثمارية مما يقلل من المخاطرة، وسيفتح ذلك فرص للبنوك الإسلامية لزيادة عملياتها، وكذلك ان يسمح لها من فتح المزيد من الفروع في البلدان الأخرى. وحتى تتمكن البنوك الإسلامية من الاستفادة من العولمة فهي بحاجة لإعادة هيكلتها وتوسيع قاعدة المساهمين، والفصل بين الإدارة والملكية وتنفيذ خطة محكمة للاندماج الذي يحقق لها مزيدا من الكفاءة والتطوير والمنافسة وتحسين نوعية خدماتها وتطوير مشاريعها.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مبررات العناية بالمنتجات المالية الإسلامية.

وتنقسم مبررات العناية بالمنتجات المالية الإسلامي الى مبررات علمية وأخرى عملية.

#### **1. المبررات العلمية:** لعل من أهمها:<sup>2</sup>

- يؤدي البحث والتطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية الى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي، ومواكبة التطورات الحاصلة في العلوم المالية.
- يساعد وجود علم الهندسة المالية في إيجاد الإطارات الادارية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، والتي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المعرفية الإسلامية.

<sup>1</sup> عز الدين خوجة، تطوير المنتجات المالية الإسلامية المنهجية والالية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، مرجع سبق ذكره، ص 75.

<sup>2</sup> عبد الكريم احمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

- ان الإسلام لم ينشأ العقود المالية، وانما وجهها الوجهة الصحيحة عن طريق تنقيتها من المحرمات وتشريع الاحكام العامة وتقرير القواعد المنظمة لها.

### 2. المبررات العملية: يمكن ايجازها فيما يلي:

- دراسة شاملة للسوق تصل الى حد رسم خطة واضحة لاحتياجات العملاء من جميع الشرائح، ثم النظر في كيفية تلبية تلك الاحتياجات من خلال ابتكار منتجات تحقق الغرض المطلوب.
- الاستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية ومحاوله الاستفادة منها بدلا من اتخاذ مواقف حيادية، وذلك بالنظر في المنتجات التقليدية واختيار ما يناسب منها الصيرفة الإسلامية ويلبي احتياجات عملاءها تم العمل على تكييف وتعديل تلك المنتجات بما يتوافق واحكام الشريعة الإسلامي.
- العودة الى التراث الإسلامي بكتبه المختلفة وخاصة كتب الفقه وقواعده ونوازله التي سادات ابان ازدهار الحضارة الإسلامي في مختلف عصورها، واستخراج ما استنبطه الفقهاء من منتجات وأدوات مالية استطاع وان يجابها بها مستجدات عصورهم، ثم العمل على تطوير تلك المنتجات والأدوات بما يتوافق وعصرنا الراهن بكل ابعاده.

### الفرع الثالث: منهجية تطوير المنتجات المالية الإسلامية.

يمكن معالجة منهجية تطوير المنتجات المالية الإسلامية من عدة جوانب منها:<sup>1</sup>

#### 1. من الجانب الشرعي:

- **اعتماد منهجية الفتاوى:** وذلك بوضع نظام للفتوى في المؤسسات المالية الإسلامية، بوضع المبادئ والأسس المعتمدة لإصدار الفتاوى، وتحديد وسائل التنسيق في المسائل الأخلاقية، ووضع اليات إحالة المسائل الى الاجتهاد الجماعي.
- **الرخص وتبرير الواقع:** عدم الافراط بأخذ الرخص الفقهية وعدم التوسع في تبرير الواقع والمبالغة في فقه التسيير، والنظر الى مصلحة الصناعة والعملاء بالإضافة الى مصلحة المؤسسات المالية الإسلامية.
- **التشبيث والتحري في المسائل:** يجب على الهيئات استخدام أسلوب الشك المهني عند القيام بمسؤولياتها في السماع لعروض وتوضيحات ممثلي المؤسسات للمسائل المعروضة، وكذلك ضرورة المشورة من أطراف خارجية على حساب المؤسسة.

#### 2. من الجانب الفني:

- ثقافة المؤسسة: ويقصد بها الكيفية التي تنظر فيها المؤسسة ككل الى عملية تطوير المنتجات المالية، والثقافة والبيئة الابتكارية التي تفرسها في نفوس موظفيها وتسعى الى تعميمها بينهم.

<sup>1</sup> عز الدين خوجة، تطوير المنتجات المالية الإسلامية المنهجية والالية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

- استراتيجية المنتج: وضع رؤية واضحة لما تقضيه عملية التطوير واحتياجات السوق، وذلك من خلال احداث تفاعل بين معطيات البيئة الخارجية التي تعمل فيها المؤسسة (التنظيمية والتشريعية والتسويقية) مع معطيات البيئة الداخلية للمؤسسة.
- توليد أفكار المنتخبات وانتخاب أفضلها: وذلك بتحديد الأساليب والطرائق والوسائل التي يتم استخدامها في توليد الأفكار حول المنتخبات المالية الجديدة، ومن ثم انتخاب أفضلها لتطويرها الى منتجات حقيقية.

### المطلب الثالث: دوافع وتحديات اعتماد منتجات مالية إسلامية.

هناك عدة دوافع وتحديات لتحول المصارف والمؤسسات المالية نحو اعتماد المنتجات المالية الإسلامية والتي سوف نعالجها في هذا المطلب كما يلي:

#### الفرع الأول: دوافع اعتماد المنتجات المالية الإسلامية:

الاقتصادية منتجات مالية إسلامية بجانب المنتجات التقليدية للأسباب التالية:<sup>1</sup>

**1. التوقف عن ممارسة الاعمال المخالفة للشريعة وخاصة الربا:** يعتبر الابتعاد عن المعاملات الربوية والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ضرورة ملح، حيث ينظر الى الربا على انه محرم قطعيا وله تأثيرات سلبية على الاقتصاد والمجتمع. وهذا الدافع مستمد من مبدا التوبة والتوقف عن ممارسة الاعمال المخالفة للشريعة وخاصة الربا.

**2. محاربة التضخم و القضاء على سوء توزيع الثروات في المجتمع:** يرتبط التضخم بشكل وثيق بالنظام النقدي القائم على الفائدة، حيث تعتمد البنوك التقليدية على الفائدة مما يؤدي الى زيادة الكتلة النقدية بشكل غي متوازن ، ينتج عن ذلك فجوة كبيرة بين الأغنياء و الفقراء، حيث تتراكم الثروات لدى فئة محددة على حساب الفئات الأخرى، و لمعالجة هذه المشكلة يدعو الاقتصاد الإسلامي الى تطبيق نظام مالي قائم على أسس حقيقية، مثل المعاملات التجارية العادلة و الاستثمار القائم على المشاركة بدلا من الفائدة، ويشجع توجيه الموارد نحو الإنتاج الفعلي بدلا من المضاربات المالية ، مما يساعد في الحد من التضخم.<sup>2</sup>

**3. السعي وراء تضخيم الأرباح:** تهدف المصارف التقليدية الى تعظيم الربح وجذب المزيد من رؤوس الأموال، منها مصارف عالمية وبما ان العمل المصرفي الإسلامي المتوافق مع الشريعة الإسلامية يمثل مصدرا خصبا لتحقيق الربح، فانه من الطبيعي ان تلجأ المصارف التقليدية الى الاستفادة قدر الإمكان من هذا المصدر الخصب.

<sup>1</sup> بوداب سهام، صناعة الهندسة المالية الإسلامية: واقع وتحديات، ص، 538.

<sup>2</sup> قندوز احمد عبد الكريم، مداني احمد، الازمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة المؤتمر الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفي، جامعة خميس مليانة الجزائر، 2009، ص 21.

**4. محاكاة النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية:** ان النجاحات التي حققتها الصيرفة الإسلامية والتطور المستمر لمعدلات نموها خلال العقود الأخيرة، تعد من أسباب توجه المصارف التقليدية نحو المصارف الإسلامية، فالاهتمام الحقيقي بالتعاملات المالية يعود عام 1972م ومن ثم اخذ القطاع بالتوسع.

**5. الازمة المالية العالمية لعام 2008م:** ان القطاع المالي والمصرفي كان أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة، فقد سببت افلاس الكثير من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية، اما المصارف الإسلامية كان تأثيرها بالأزمة محدود وبأقل خسائر، وهذا ما عزز جدوى الصيرفة الإسلامية ودراستها وتطبيقها في عواصم أسواق المال العالمية في لندن وباريس ونيويورك.<sup>1</sup>

**6. المصدقية والثقة:** وهذان التحديان في التمويل الإسلامي يبرزان ضمن جملة من القضايا الواقعية المندمجة بمجموعة معتقدات مسيئة لفهم الإسلام، فهناك من يراه قناة لتمويل الإرهاب وموطناً لغسيل الأموال وهو امر عار عن الصحة، لذا فهو من القضايا التي سيسعى التمويل الإسلامي لمعالجتها وذلك لتعزيز مصداقيتها.

### الفرع الثاني: تحديات اعتماد المنتجات المالية الإسلامية.

هناك تحديات لتطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية، ومن بين هذه التحديات ما يلي:

**1. التوافق الشرعي:** هو الذي يقترح خلاله الكثيرون إيجاد معيار موحد للقرارات الشرعية عبر تأسيس مجلس استشاري شرعي مركزي للصناعة. لكن علماء الشريعة يقولون ان المعيار الموحد قد يخلق الكثير من ويكتّم مبادرات نمو تطوير المنتجات.<sup>2</sup>

**2. تطوير المنتج والابتكار:** وفي النطاق توفر الأسواق المالية الناجحة سلسلة واسعة من المنتجات للاستثمار فيها الامر الذي ينطبق على الأسواق المالية الإسلامية. وهذا تحدٍ اخر يواجه الصناعة، لان عملية تطوير المنتج في التمويل الإسلامي يجب ان تمر خلال عملية مشددة جدا من المراجعة الشرعية وتأييد علماء الشريعة.

**3. نظام سوق فعال:** اذ ان البنوك الإسلامية تعمل بالطريقة ذاتها عمل البنوك التقليدية، وبالتالي تعتمد هي الأخرى على السيولة، والتزامات الاستحقاق ذات الاجل القصير لتمويل نمو الأصول، وهذا ما يجبر البنوك الإسلامية على ان يكون لديها أصول سائلة كبيرة واحتياطات متزايدة. وهذا بدوره يعيق الوساطة المالية وتعيق السوق.

**3. المصدقية والثقة:** هناك مشاكل في التمويل الإسلامي بعدم وجود الشفافية والصعوبة في قياس القضايا، ومهارات الإدارة الضعيفة التي تعتبر من القضايا التي سيسعى التمويل لمعالجتها وذلك لتعزيز مصداقيته. ولعل تأسيس مؤسسات بنية تحتية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو خطوة في الاتجاه الصحيح للإشارة الى ان صناعة الصيرفة الإسلامية لا تخلو من معايير حوكمة الشركات ذات المصدقية.

<sup>1</sup> قندوز احمد عبد الكريم، مداني احمد، الازمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>2</sup> بوداب سهام، صناعة الهندسة المالية الإسلامية: واقع وتحديات، مرجع سبق ذكره، ص، 539.

**4. المنافسة غير المتكافئة مع البنوك التقليدية العالمية:** تعد من التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية، التي تمارس العمل المصرفي الربوي فضلا عن ممارسة اساليب النظام المصرفي الإسلامي وتحديدًا عمالقة المصارف العالمية، والمنافسة ضرورية لأي صناعة فهي تجبر الشركات على تطوير مستواها أو الخروج من سوق العمل، لذا يجب على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تطوير الأدوات المالية الجديدة لتواكب التحديات الحالية والمستقبلية في أسواق المال الدولية.<sup>1</sup>

**5. الموارد البشرية:** وهي واحدة من أكثر المسائل الإدارية المزعجة لمنتجات التمويل الإسلامي بسبب فقدان الخبرات المدربة والمؤهلة من حيث المعرفة الضرورية للصيرفة الإسلامية والتوافق مع الشريعة، واعاقت هذه المسألة الجهود الرامية لتطوير هذه المنتجات ومما لا شك فيه أن القوة العاملة الضعيفة ستفرض تهديدا من حيث المخاطر التشغيلية وفي الوقت ذاته إمكانية نمو البنك.

**6. تحدي الفجوة التكنولوجية:** تواجه صناعة المالية الإسلامية تحديات الفجوة التكنولوجية و ضعف التطوير، خاصة أن التسارع في التغيرات و التعقيد في الاحتياجات المالية لا بد أن يتبعه تسارع في التطوير و التحديث في النظم و الخدمات المقدمة لهم، خاصة مع زيادة مستخدمي الانترنت و ادخال التقنيات الحديثة بالإضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري من حيث التدريب و اعداد الإطارات المؤهلة علميا وعمليا أصبح امرا مصيريا للمؤسسات المالية الإسلامية لمواجهة المنافسة المتوقعة من المؤسسات المالية العالمية ذات النقل المالي الكبير و التقدم التكنولوجي و التنوع في الخدمات.<sup>2</sup>

**المبحث الثاني: واقع ومتطلبات الصناعة المالية الإسلامية.**

تتمتع الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية بخصوصية تنفرد بها عن غيرها من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى فتعمل جاهدة على التمييز في تقديم خدماتها مراعية في ذلك متطلبات العملاء، ولكي تحقق المؤسسات المالية الإسلامية ذلك كان واجب عليها مراعاة عدة متطلبات يمكن وصفها بالمتطلبات الموضوعية والمتمثلة أساسا في متطلبات تأهيل الموارد البشرية والمتطلبات الشرعية والقانونية التي تحتاجها عملية تطوير وابتكار المنتجات المالية الإسلامية.

**المطلب الأول: واقع الصناعة المالية الإسلامية.**

**الفرع الأول: تطور الصناعة المالية الإسلامية.**

تزداد الثقة في الصناعة المالية الإسلامية والمصرفية الإسلامية يوما بعد يوم في مختلف دول العالم، حيث قدرت الأصول المدارة من خلال قطاع التمويل الإسلامي عام 2018 حوالي 2.7 تريليون دولار وكان متوقعا أن ينمو بنسبة 5.5% كمعدل نمو سنوي مركب ليصل إلى 3.5 تريليون دولار عام 2024. إلا أن قطاع المالية الإسلامية في سنة 2020

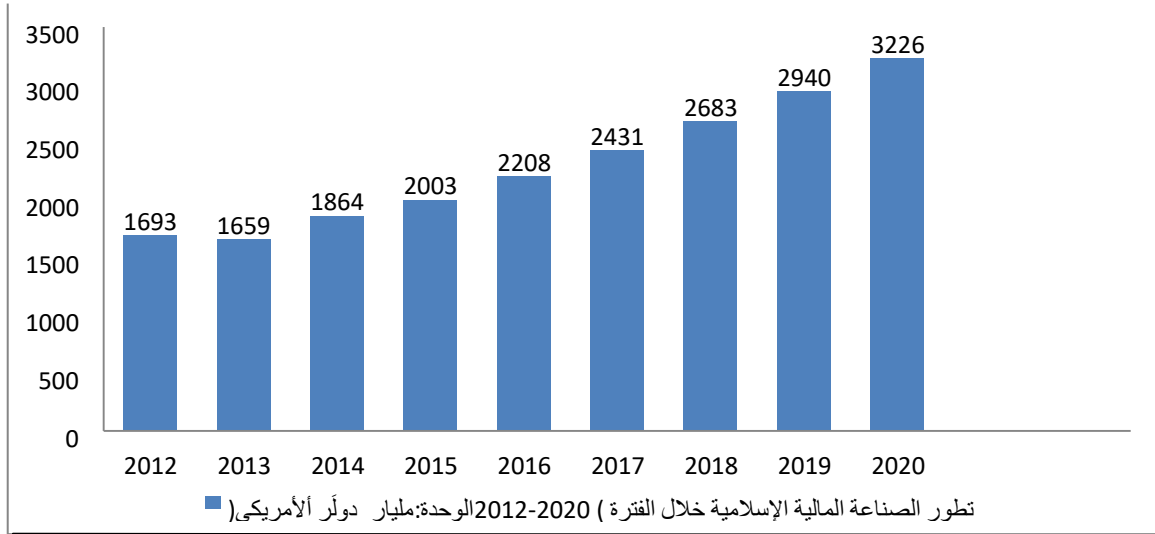
<sup>1</sup> لطفي محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح،

<sup>2</sup> ميساء سعد، أهمية التكنولوجيا المالية، مقال منشور على الموقع [www.vapulus.com](http://www.vapulus.com) بتاريخ : 12 / 02 / 2025.

## الفصل الثاني: متطلبات واقع وتطور المنتجات المالية الإسلامية

باعتبار جزء من النظام المالي العالمي واجه بشكل مفاجئ صدمة مزدوجة لجائحة covid.19 وتقلب أسعار النفط الخام، التي لا يزال تأثيرها غير واضح، ومن أبرز مخلفاتها ضعف الإنتاج والنشاط الاقتصادي بسبب أوامر تقييد الحركة التي تهدف الى كبح جماح انتشار الوباء الذي أدى الى اضعاف الطلب على النفط وتقلب أسعاره. ورغم ذلك الا ان التمويل الإسلامي سجل معدل نمو عالمي سنوي قدر ب 11.4% ما يعادل مبلغ 2.44 تريليون دولار امريكي وهذا راجع الى التحفيز المتخذة من طرف البنوك المركزية لإنقاذ اقتصاداتها من الانهيار، والإسراع في وتيرة عملية التحول الرقمي في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية.

### الشكل رقم (2-1): تطور الصناعة المالية الإسلامية خلال الفترة 2012-2020.



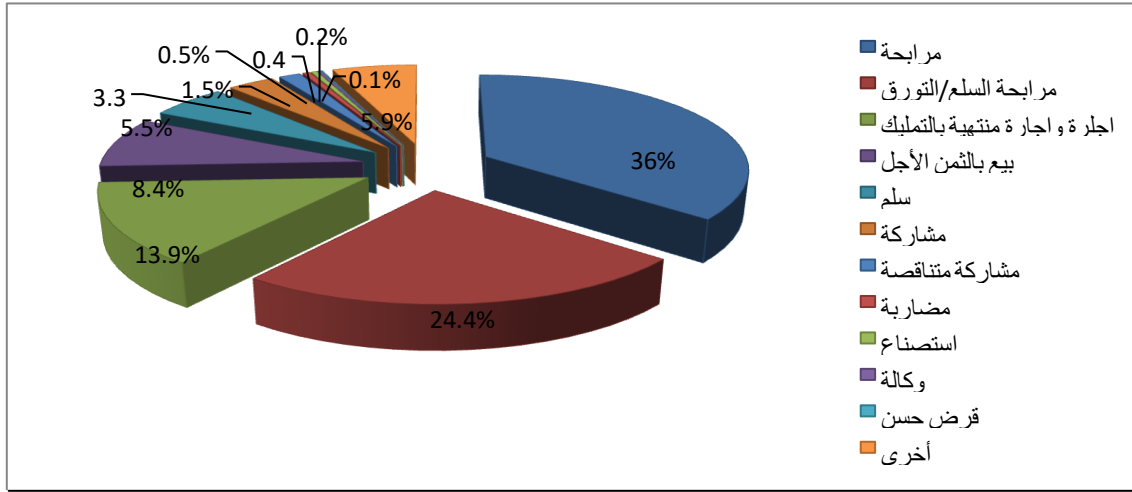
Source: ICD-Thomson Reuters, **Islamic Financial Développement** Report 2016, p: 29.

### الفرع الثاني: استخدامات صيغ التمويل الإسلامي واسهامات الدول في المصارف الإسلامية.

#### أولاً: استخدامات صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامي.

وبتحليل الواقع التطبيقي لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي يتبين اعتماد المصارف الإسلامية على صيغ البيوع بنسبة تصل الى 85% مقارنة بصيغ الشركات، وتحتل صيغة الاجارة المنتهية بالتمليك المركز الثاني بنسبة تقترب من 14% كما هو موضح في الشكل (2.2) التالي:

الشكل رقم (2-2): استخدامات صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية.



المصدر: أحمد شوقي سليمان - "تحليل مؤشرات نمو صناعة المصرفية الإسلامية" - مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية - العدد 29 -

أكتوبر 2019 - ص 88.

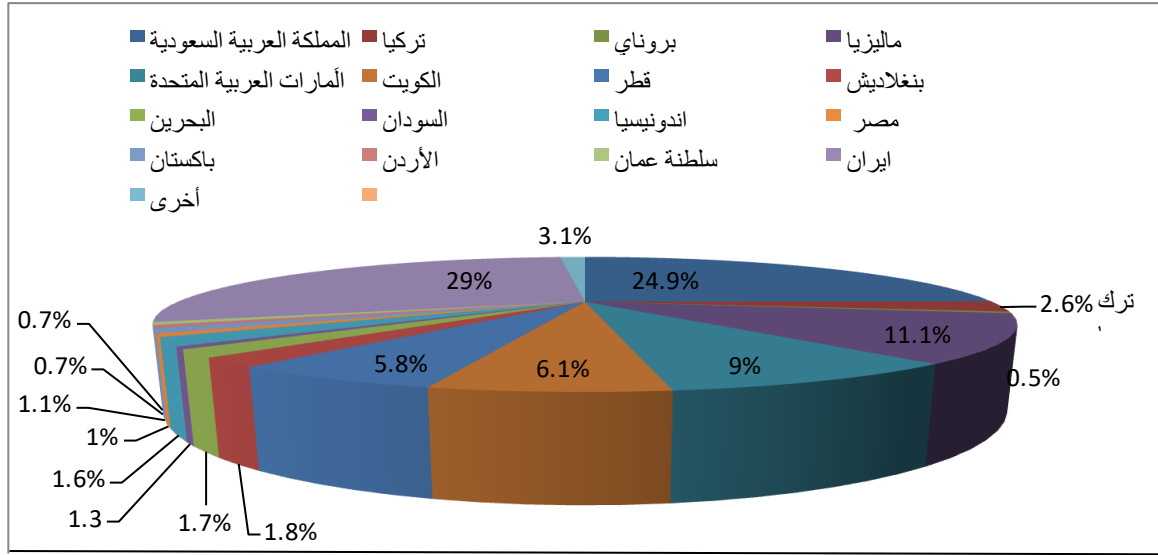
ثانياً: اسهامات الدول في اجمالي المصارف الإسلامية.

اما عن اسهامات الدول في اجمالي الأصول المصرفية الإسلامية، تعتبر إيران أكبر سوق للمصارف الإسلامية بنسبة 29% من اجمالي الصناعة المالية الإسلامية العالمية وهذا من خلال عام 2019، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 24.9% سجلت خلال عام 2019 مقارنة بنسبة 25.1% خلال الربع الثاني لعام 2018. اما الامارات العربية هي الأخرى لها حضور بارز في مجال الصناعة المالية الإسلامية بنسبة 8.7% من اجمالي الصناعة المالية الإسلامية العالمية، كما سجلت كذلك الكويت وقطر نسبة 6.3% و6.1% على التوالي وهذا ما يعكس التزايد المطرد في اسهامات دول مجلس التعاون الخليجي للنهوض بهذا القطاع. من جهة أخرى تعتبر ماليزيا كذلك من بين الدول التي لها وزنها في المساهمة في أصول المصارف الإسلامية بنسبة 11.1% بالإضافة الى ذلك استحوذت عدة دول على حصة معتبرة ومنتامية من اجمالي المصارف الإسلامية على المستوى العالمي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Islamic financial services 0202 Source: Islamic financial service board (IFSB),

industry stability, report, p01.

الشكل رقم (2-3): اسهامات الدول في اجمالي المصارف الإسلامية.



Source: Islamic financial service board (IFSB), industry stability, report, p01

الفرع الثالث: عروض وإنجازات التمويل الإسلامي في الأسواق الجديدة.

- شهدت صناعة التمويل الإسلامي انتشارا جغرافيا ملحوظا تجاوز الأسواق التقليدية لهذه الصناعة وهي:
- **أفريقيا:** ان افاق النمو المستقبلية للتمويل الإسلامي في القارة الافريقية مشرقة باعتبار التورات و المبادرات الأخيرة في العديد من الأسواق المالية الإسلامية الناشئة، فعلى سبيل المثال شهد عام 2014 تطورات تنظيمية في مجال الصيرفة الإسلامية في دول افريقية، مثل أوغندا والمغرب، بغض النظر عن تباين مراحل تشريع السياسة التنظيمية بينهما، ففي أوغندا شملت التطورات التنظيمية الموافقة على قانون المؤسسات المالية المعدل لعام 2015، مما يمهّد الطريق لإدخال خدمات الصيرفة الإسلامية إلى البلاد. وفي المملكة المغربية قام البنك المركزي بوضع خطة لإصدار تراخيص للمصارف الإسلامية أثمرت على توقيع اتفاقية مشتركة بين بنك قطر الدولي الإسلامي ونظيره المغربي لإنشاء بنك إسلامي في البلاد بحصة 40% للشريك القطري، كما المغرب عضوية في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مما يؤكد أهمية التمويل الإسلامي في المغرب.
  - **شرق اسيا:** أظهرت البلدان القوية في شرق اسيا اهتماما ملحوظا في تطوير الصيرفة الإسلامية مما يشير الى توقعات نمو قوية لهذا القطاع. عل سبيل المثال في وقت مبكر من سنة 2015 اتخذ القطاع المصرفي في اليابان خطوات من شأنها تمكين مجال التمويل الإسلامي لعل من ضمن الخطوات الرئيسية هي اعلان الرقابة المالية اليابانية تخفيف

<sup>1</sup> بنك نجارا، التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة، 15 يناير 2016، على الموقع [www.mifc.com](http://www.mifc.com) بتاريخ 2025/3/25.

القواعد المالية مما يكفل للبنوك المحلية البيئة المناسبة لتقديم منتجات التمويل الإسلامي، حيث قام أكبر مصرف في اليابان بنك طوكيو ميتسوبيشي مع شركة سو ميتو وميتسو المصرفية بالتعامل في خدمات التمويل الإسلامي و الودائع و الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في فرعها الذي يتخذ من دبي مقرا له، كما ان الوكالة الياباني للتعاون الدولي كثفت جهودها للتوسع في التمويل الإسلامي من خلال التعاون مع المملكة الأردنية و الانتقال الى كوريا الجنوبية لأحداث مبادرة بوابة التعليم الالكتروني لتعزيز مصالحها في مجال التمويل الإسلامي. من جهة أخرى تسعى هونغ كونغ لتكون مركز للوساطة المالية الدولية بين الصين والشرق الأوسط، باعتبارها البوابة المثالية لإدراج العملة الصينية في القطاع المصرفي الإسلامي، حيث من جهودها اصدار صكوك سيادية وادراجها في كل من بورصة هونغ كونغ، بورصة ناسداك دبي وبورصة ماليزيا. اما في الصين فقد وقع كل من بنك قطر الدولي الإسلامي وبنك قطر الوطني اتفاقا مع سوق الأوراق المالية الصينية لتطوير منتجات التمويل المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية.

● **شمال وجنوب أمريكا:** في منطقة أمريكا الشمالية يطلق على التمويل الإسلامي بالعظيم القادم او المقبل على قطاع الخدمات المالية في كندا، والأهم من ذلك هو امتلاك الحكومة الكندية الوسائل والقدرات التي من شأنها تعزيز فرص نجاح التمويل الإسلامي في البلاد، من أبرزها نسبة السكان المسلمين المتنامية، والنظام المصرفي المستقر بالإضافة الى البيئة التنظيمية الملائمة. ان هذه المزايا كفيلة بجعل كندا مركزا للصيرفة الإسلامية في أمريكا الشمالية، للاستدلال عما سبق، فقد تم كشف كل من تومسون رويترز تحالف رونيبي المالي للخدمات عن دراسة رئيسية قاموا بها بعنوان "توقعات كندا للتمويل الإسلامي" في هذا التقرير تحليل شامل وتقييم معاصر للفرص المتاحة حاليا امام الحكومة الكندية للمضي قدما، كما يرمي هذا التقرير الى ان يكون مرجعية علمية للمعلومات والتحليلات ووجهات النظر حول فرص التمويل الإسلامي في كندا.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: متطلبات إقامة الصناعة المالية الإسلامية.**

**الفرع الأول: دواعي ومبررات التأهيل الشرعي للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.**

تتمثل اهم المبررات التي تدعو الى تأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية وبصفة خاصة في الجوانب الشرعية حسب كثير من الباحثين والمهتمين بالعمل المصرفي الإسلامي في الأمور التالية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Mahmoud A EL\_GAMAL, ISLAMIC, law, Economic, and Practice, Library of Congress Cataloging in Publishing in publication Datz, 2006, P 15.

<sup>2</sup> خيرة مسعودي، متطلبات تطوير المنتجات المالية الإسلامية ودورها في تنشيط الأسواق المالية، أطروحة دكتورا جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 2018، ص 78،

- **تحقيق الالتزام الشرعي:** ان اهم ما يميز المؤسسات المالية الإسلامية هو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وينبغي ان يتحقق بكافة أنشطة وممارسات المؤسسة دون الاختصار على احكام فقه المعاملات، بل يتعداها الى التحلي بالأخلاق الإسلامية السمحة واللباس الشرعي وحسن المعاملة مع كافة الأطراف، ولكي يتحقق ذلك لابد من مضاعفة الاهتمام بالتأهيل الشرعي للعاملين بهذه المؤسسات، يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: “لا يتجر في سوقنا الا من فقهه، والا اكل الربا”
- **جهل كثير من العاملين بالمصارف الإسلامية بحقيقة المعاملات الإسلامية المالية:** أورد بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بعض العوائق في عمل المصارف الإسلامية منها جهل كثير من العاملين بالمصارف الإسلامية من مشكلة العاملين، بحيث ان معظم العاملين من أصحاب التكوين الاقتصادي والقانوني الحديث، ولا علم لهم بقواعد الاقتصاد الإسلامي، ولا علم لهم بقواعد الاقتصاد الإسلامي، ولا فقه المعاملات في الإسلام.
- **محاصرة النقص المتزايد في الكفاءات البشرية:** ان المؤسسات المالية الإسلامية تعاني من نقص في الإطارات البشرية المؤهلة تأهيلا شرعيا يتناسب مع خصوصيتها، فهي تستقطب العاملين في المؤسسات المالية التقليدية وتعتمد عليهم حتى في المراكز القيادية المتقدمة.  
ثم ان التأهيل الشرعي لهذه الشريحة بالذات يجب ان يأخذ منحى التعمق سيما اذا ما علمنا ان بعض العاملين في المؤسسات المالية التقليدية لا يؤمن أساسا بفكرة المنتجات المالية الإسلامية.
- **تلبية الطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية:** ان تطور حجم السوق المتالي الإسلامي حتم على المؤسسات المالية الإسلامية توفير الإطارات المؤهلة لتجنب الوقوع في خطرين هما:<sup>1</sup>
  - **الأول:** شغور المناصب العليا للمؤسسات المالية الإسلامية.
  - **الثاني:** النمو الهائل في القطاع المالي الإسلامي يتطلب تطوير زيادة وتنويع المنتجات، توزيع المخاطر وتقوية القدرة التنافسية.
- **تعميق مبدا التخصيص:** ان المطلع على الواقع يتبين له ان القطاع المالي الإسلامي يعاني من انعدام التخصص العميق، فالكل يدعي معرفته بكل شيء، وربما يلجأ الى ذلك طمعا في فرصة او ايمانا منه بفكرة ان كل شيء سهل ويمكن تعلمه.

<sup>1</sup> جميلة قارش، المعاملات المالية المصرفية بين المقاصد الشرعية ومستحدثات المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، ص 112.

- تجنب بعض السلبيات: ان التأهيل الشرعي في المؤسسات المالية سيؤدي الى الابتعاد عن كثير من السلبيات نذكر منها:<sup>1</sup>

- **انخفاض الربحية:** اذ ان ضعف التأهيل الشرعي للموظفين يؤدي الى المعاملات غير المشروعة، وبالتالي استبعاد ربحها.
- **هروب العملاء:** ان موظف التسويق الغير مؤهل شرعيا سيكون عاجزا عن اقناع الزبائن بالمنتجات المالية الإسلامية، ويعطي معلومات مغلوبة وبالتالي فان الشعور بعدم الجدية بالالتزام الشرعي هو نتيجة العملية.

### الفرع الثاني: متطلبات التأهيل الشرعي للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.

والمقصود بالتأهيل الشرعي للعاملين هو اكتساب المعرفة الشرعية للشخص بشكل يجعله قادرا على الاستفادة منها ومزاولتها على ارض الواقع، والهدف العام من تأهيل العاملين يتجسد في معنى الآية القرآنية الكريمة: "ان خير من استأجرت القوي الأمين" (سورة القصص الآية 25). والوصول الى إيجاد التاجر الفقيه، وذلك من خلال:

**1. تأهيل العاملين مهنيا وشرعيا:** يجب ان يكون العاملين في المؤسسة المالية الإسلامية ممن تتوفر فيهم النزاهة والاستقامة والحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية بالإضافة الى الجدارة والاهلية الفنية والمهنية فيما يتعلق بوظائفهم، وبصفة عامة يجب ان تنعكس متطلبات الالتزام بالشريعة الإسلامية على اختيار العاملين وتطويرهم وتقويم أدائهم وترقياتهم وفقا لهذا الاعتبار الشرعي، وذلك بان يكون للمؤسسة ما يأتي:

- إجراء واضح ودقيق لمعالجة عمليات المؤسسة.
- وجود مجموعة مستندية ودفترية ملائمة.

**2. دور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريب العاملين شرعيا:** تتميز المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بكونها تستقي

مبادئها وتطبيقاتها من الشريعة الإسلامية، فلا بد من وجود هيئة او لجنة للرقابة الشرعي فيها، باعتبارها شرط ضروري في المؤسسات الإسلامية، وهذا ما طالبت به المنتقيات والمؤتمرات التي تنظمها المؤسسات المالية الإسلامية ومن بين التوصيات الخاصة بإعداد وتأهيل العاملين في هذه المؤسسة ما يلي:<sup>2</sup>

- ان تكون قرارات الهيئات الشرعية الزامية.
- ان تسهم الهيئات الشرعية في وضع الشروط والمواصفات التي ينبغي توفيرها في الموظفين.
- تأهيل أعضاء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية تأهيلا مصرفيا محاسبيا.

<sup>1</sup> سعاد ماحي، المنتجات المالية الإسلامية بين مقاصد الشريعة ومتطلبات الأداء الاقتصادي، أطروحة دكتورا الطور الثالث، جامعة سيدي بلعباس، 2021، ص 112.

<sup>2</sup> جميلة قارش، المعاملات المالية المصرفية بين المقاصد الشرعية ومستحدثات المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 114.

- التأكد من تحقق الشروط الواجب توافرها في عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- طرح برامج للمصارف الإسلامية في الجامعات الإسلامية.
- العمل على إيجاد البديل الشرعي والواضح للمعاملات التي يتم الاعتراض عليها وعدم الاكتفاء بمجرد الإفتاء بعد صحتها.

### الفرع الثالث: الفئات المستهدفة في التأهيل.

يستهدف التأهيل الشرعي للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ثلاثة مستويات: <sup>1</sup>

**1. العاملين في القطاع:** ان دعم العاملين في القطاع المالي الإسلامي علميا وثقافيا يعتبر امرا في غاية الأهمية، إذا انه يؤدي الى:

- ضمان تطبيق هؤلاء العاملين للصيغ المالية الإسلامية تطبيقا سليما.
- نقل هذه الثقافة للعملاء.
- رفد السوق المحلي والإقليمي والعالمي بالموارد البشرية المؤهلة لسد الحاجة المتنامية لهذه الصناعة.

**2. العملاء:** مما لا شك فيه ان المؤسسات المالية توجه منتجاتها الى كافة شرائح المجتمع من افراد وجمعات، فكلما انتشرت ثقافة المال الإسلامي، كلما زادت فرص النمو والنجاح.

**3. غير العملاء:** الغير متعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية شريحة مهمة ومستهدفة بشكل أساسي في النوعية لان جزء من هذه الشريحة ربما أحجم عن التعامل لعدم القناعة بها او لعدم الوعي بحقيقتها.

الوسائل المقترحة للتأهيل: من بين هذه الوسائل نذكر:

- عقد الدورات التأهيلية المتخصصة.
- استحداث دائرة المعلومات تحتوي مكتبة متخصصة في كافة علوم المال الإسلامي.
- اصدار نشرة ودوريات تهتم بكل المستجدات المالية.
- تخصيص جزئ من ميزانيات المؤسسات في سبيل تمويل برامج التوعية
- التوعية الجماهيرية من خلال وسائل الاعلام المرئية والمسموعة.
- إقامة المناظرات والحوارات العامة في مجال المال الإسلامي، والتركيز على الشبهات المثارة حوله.

### المطلب الثالث: المتطلبات الشرعية والقانونية لإقامة الصناعة المالية الإسلامية.

الفرع الأول: تصميم النظم الشرعية والتنظيمية لتقديم الخدمات المالية.

<sup>1</sup> سعاد ماحي، المنتجات المالية الإسلامية بين مقاصد الشريعة ومتطلبات الأداء الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

ان من بين اهم الخطوات العملية التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اخذها في الاعتبار هي تصميم النظم الخاصة بتقديم الخدمات المالية الإسلامية، ويمكن بيان هذه النظم فيما يلي:<sup>1</sup>

**1. اعداد الدورات المستندية:** وذلك من خلال وضع إجراءات التي تمر بها العمليات المالية الإسلامية فلكل عملية مالية إسلامية دورة مستندية خاصة بها تمثلها من البداية الى نهاية العملية والتي من خلالها يتم وضع المستندات المؤيدة لحدوث العملية المالية.

**2. اعداد النماذج والمستندات:** ان مجموعة الإجراءات التي تمر بها العملية المالية يتم وضعها في صورة مستندات إتمام العملية المالية، حيث يتم تصميم هذه المستندات التي تؤيد حدوث العملية المالية وتثبت وقوعها وتحكم الرقابة عليها والمراجعة الشرعية لكل عملية.

**3. اعداد العقود الشرعية والقانونية:** ان خصوصية الخدمة المالية الإسلامية يتطلب توافر عقود شرعية قانونية تبين العلاقة بين المؤسسة المالية الإسلامية والعميل وتوضح مواد العقد نوع العقد ونوع الخدمة وأطراف التعامل والمدة وبيانات أخرى، فيتم وضع العقد الشرعي في إطار قانوني.

**4. اعداد النظم المحاسبية:** تمثل النظم المحاسبية أهمية خاصة في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث ان وجود نظام محاسبي إسلامي متكامل سيضمن تقديم الخدمات المالية وفق متطلباتها الشرعية ويدعم كيانها ويخدم الغرض الذي اعدت من اجله.

**5. اعداد النظم الالية:** تعتبر النظم الالية جزء لا يتجزأ من العمل المالي الإسلامي، فيجب على المؤسسات التي تتبنى ادخال الخدمات المالية الإسلامية العمل على اعداد منظومة الية تتناسب مع خدماتها وان تكون شاملة لكل البيانات والمعلومات حول الخدمة المالية الإسلامية.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: تحديد استراتيجية هندسة المنتجات المالية الإسلامية.

ان تحديد استراتيجية هندسة المنتجات المالية الإسلامية يقتضي تقديم رؤى واضحة لمعالم خطة واهداف هندسة المنتجات المالية الإسلامية. نذكر منها:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سعاد ماحي، المنتجات المالية الإسلامية بين مقاصد الشريعة ومتطلبات الأداء الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص172.

<sup>2</sup> محمد بوجديدة، النظام المالي الإسلامي نظام مركب التجارب، التحديات والافاق: دراسة استقرائية تحليلية نظامية للعلاقات المالية الإسلامية لتفاعلها مع الغير، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر 3، 2009، ص 189.

<sup>3</sup> عبو هودة، عبو ربيعة، استراتيجيات ومناهج تطوير منتجات الهندسة المالية واهم التحديات التي تواجهها في إدارة مخاطر المؤسسات المالية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 ديسمبر 2019، ص 243.

**أولاً: معالم خطة واهداف هندسة المنتجات المالية الإسلامية:** ان اهم ما يمكن ان يقف عليه الباحث فيما يتعلق بخطة هندسة المنتجات المالية تحديد أولويات الانطلاق في تصميم هذه المنتج، وهل تكون الأولويات في الانطلاق من التراث الفقهي، ام المنتج المالي الوضعي، ام المزوجة بين الأول والثاني.

**الخيار الأول:** يفترض شمول التراث الفقهي المستند الى النصوص الشرعية والقواعد الكلية كل ما تحتاجه المالية الإسلامية من منتجات.

**الخيار الثاني:** يفترض بشرية المنتجات المالية، وان ما يحكمها انما هو مردودها على اقتصاد البلد، وما يؤطرها انما هو عامل الزمن، والنبي صلى الله عليه وسلم في نظر هؤلاء قبل منتجات تعامل بها اهل الجاهلية، وعدل منها ما تطلب تعديله.

**الخيار الثالث:** يفترض المزوجة بين الخيارين، بحيث تتم الاستفادة من الرصيدين معا في هندسة المنتج، وهذا التوجه يرى ان محك القبول والتطبيق هي النصوص الشرعية والقواعد الكلية، والخطوة العملية المقترحة لهذا الخيار إيجاد فريقين للعمل: فريق يعكف على بحث التراث الفقهي والتنقيب على كل ما يمكن اعتباره منتجا او أداة مالية يمكن الاستفادة منها في التمويل الإسلامي، وفريق اخر يعكف على بحث وترجمة وتقريب المنتجات المالية الغربية.

والجدير بالذكر ان الخيارات الثلاثة يحتاج للفصل فيها الى ورشات عمل وبحوث وندوات ومختصين من جميع انحاء العالم وبجميع اللغات المتاحة، والمساهمات الفردية من اهل الكفاءة ثم جهود المؤسسات المالية الإسلامية حتى يضمن التنوع والبحث.

**ثانيا: تحديد القوانين المؤطرة للمنتجات المالية الإسلامية:** يهدف تحديد القوانين المؤطرة للمنتجات المالية الإسلامية الى وضع إطار قانوني واضح يضمن الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة القوانين المحلية والدولية. تشمل هذه القوانين الجوانب المتعلقة بالمعاملات المالية، العقود، الضرائب، والتشريعات المصرفية مما يسهم في تعزيز موثوقية المنتجات المالية الإسلامية وضمان توافقها مع الأنظمة القانونية السائدة.

**ثالثا: تحديد العلاقات الناظمة للمنتجات المالية الإسلامية:** تتمثل احدى اهم العلاقات الناظمة للمنتجات المالية الإسلامية في العلاقة بين المؤسسات المالية وعملاءها، حيث تعتمد على عقود شرعية مثل المضاربة والمشاركة المراجحة، علاوة على ذلك تواجه تحديات كبيرة في التوافق بين الأنظمة المالية الدولية، حيث بعض الاتفاقيات تفرض قيودا تحد من انتشارها او تفرض معايير تتعارض مع المبادئ الإسلامية. لذلك هناك حاجة ملحة لتطوير اطر قانونية وتنظيمية تمكن المنتجات من العمل على الأسواق العالمية دون الاخلال بمبادئها.

**رابعاً: انشاء صندوق للإمداد بالسيولة العاجلة:** تواجه بعض المصارف الإسلامية أزمات في السيولة، كعجز مؤقت ولا تسعفها المصادر المحلية، وذلك بسبب افتقار الملجأ الأخير في اغلب الدول الإسلامية، ويكون هذا الصندوق بديلا مناسباً

لتحقيق ذلك. وفكرة الصندوق تقوم على اشتراك كل مصرف بحصة معينة تنسب الى ودائعه من العملات الأجنبية، ويقوم الصندوق بأمداد المصرف بالسيولة المؤقتة كقرض حسن حين استردادها.

**رابعاً: ضرورة قيام السوق المالي الإسلامي:** لفعيل دور المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية لابد من قيام

سوق مالي إسلامي، ولعل من اهم الأسباب الداعية الى إقامة هذا السوق هي:<sup>1</sup>

- من اهم العوامل التي تسهم في نجاح قيام السوق المالي الإسلامي هو اتحاد الدين والمصالح المشتركة.
- تمثل الأسواق المالية الإسلامية الحل الأفضل والبديل الأمثل لتداول رؤوس الأموال وعلى مختلف صيغ الاستثمار التي تقرها الشريعة الإسلامية.
- يعد تفعيل صيغ الاستثمار الإسلامي في السوق المالي الإسلامي أكثر فعالية مقارنة مع تفعيلها في السوق المالي التقليدي، وهي بذلك تسهم في إنجاح العملية الاستثمارية.
- التخلص من السيطرة والتابعة الاقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى، اذ ان ظاهرة العولمة بدت وضاحة المعاني على أسواق الدول الإسلامية.
- بإمكان العمل في السوق المال الإسلامية بالخيارات الشرعية التي تقرها الشريعة الإسلامية
- تقليل خطر الاستثمار وذلك لتنوع صيغ الاستثمار الإسلامي ولا سيما صيغة المشاركة، وأفضل التنوع لصيغ الاستثمار الإسلامي لا تتم الا في إطار وجود سوق مالي إسلامي.

### الفرع الثالث: استراتيجيات البقاء للمصارف الإسلامية:

استراتيجيات البقاء المقصود بها تلك الاستراتيجيات التي يجب أن تتبناها المصارف الإسلامية للبقاء والاستمرار بوصفها مؤسسات مالية مصرفية قادر على التنافس والتطور أسوة مع باقي المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية، فضلاً عن الحاجة الماسة أي تحسين القدرة التنظيمية للمصارف الإسلامية في ظل تحري الخدمات المالية والمصرفية ومن أهم هذه الاستراتيجيات هي:<sup>2</sup>

- **استراتيجيات تقييم الأداء:** اذ يعد تقييم الأداء امتداداً متطوراً للرقابة المالية وهو بعد رقابي حديث، إذ يبين هذا البعد مدى الفعالية والكفاءة إذ يتعلق الأول بمدى تحقيق الأهداف المرسومة.
- **استراتيجية التثبيت:** وهي استراتيجية تهتم بحماية المركز التنافسي للمصرف الإسلامي وتقويته ضمن أسواقها الحالية والخدمات التي تقدمها حالياً، وتتطلب عملية التثبيت زيادة الكفاءة التشغيلية والتأكيد على العناصر الأساسية للتمييز، ومن ثم تستطيع المصارف الإسلامية خلق ميزة تنافسية مع المصارف التقليدية.

<sup>1</sup> عبو هودة، عبو ربيعة، استراتيجيات ومناهج تطوير منتجات الهندسة المالية واهم التحديات التي تواجهها في إدارة مخاطر المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 244.

<sup>2</sup> سعيد بو هراوة، استراتيجيات المنتجات المالية الإسلامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 07، جامعة غرداية، 2011، ص 376.

- **استراتيجية الكلفة:** تتمحور هذه الاستراتيجية حول تقوية المركز التنافسي للمصارف الإسلامية عن طريق تحقيق نسب عوائد المساهمين والمودعين، وتعد من أفضل الطرائق لتحقيق تخفيض التكاليف التي يتحملها المصرف الإسلامي زيادة الى هامش الربح بالنسبة للمساهمين والمودعين.
- **استراتيجية مركزية للإعلام:** صياغة استراتيجية للأعلام يكون هدفها رصد الرسائل الإعلامية المضادة وتحليل مضمونها ومصادرها، الرد عليه برسائل إعلامية قوية، وتتبع الفكرة المضادة وتنفيذها من خلال أسلوب يسبق بالهجوم ولا ينتظر الدفاع، ويقترح أن يقوم على هذه الاستراتيجية جهاز مركزي للأعلام.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سعيد بو هراوة، استراتيجية المنتجات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 377.

### المبحث الثالث: المتطلبات المساعدة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية.

لكي تحافظ الصناعة المالية على مكتسباتها ومنجزاتها وتقدم البديل المقنع للأدوات التقليدية لا بد ان تحافظ على اكتساب أكبر قدر ممكن من الثقة والمصداقية، وان تتمتع بقدر كبير من الشفافية، ولكي يتحقق ذلك قمنا من خلال هذا البحث بتسليط الضوء على دور الحوكمة الشرعية والتكنولوجيا المالية الى جانب زيادة الشمول المالي كأحد المتطلبات المهمة في تنامي التمويل الإسلامي.

### المطلب الأول: الحوكمة في تجسيد الخدمات المالية الإسلامية.

ان وجود نظام موحد وفعال لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية يسهم بشكل كبير في تكوين الثقة والشفافية المتعلقة بالعمليات المالية والمصرفية الإسلامية السليمة، لذلك من المهم توضيح توافر بنية حكومية متكاملة.

### الفرع الأول: مفهوم الحوكمة:

### أولاً: تعرف الحوكمة:

يعرف مجلس الخدمات الإسلامية " **IFSB** " الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: " مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تؤكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ان هناك اشرافا شرعيا فعالا ومستقلا. "1

أيضا تعرف الحوكمة على انها تنظيمات وتطبيقات وممارسات سليمة تطبقه المصارف الإسلامية لتحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم والعاملين في المصارف الإسلامية، لإثبات حقوقهم والتأكد من كفاءة وتطبيق الإجراءات التشغيلية، وبالتالي يتم توجيه الأموال للاستعمال الأمثل لها. "2

من خلال ما سبق يمكن تعريف الحوكمة في البنوك الإسلامية على انها: " ذلك النظام التي تدار به المصارف الإسلامية ادارة جيدة مما يؤدي الى حماية جميع الأطراف المرتبطة بها، وكل ذلك يتم وفق احكام الشريعة الإسلامية، مما يؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للمصرف الإسلامي بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة. "

<sup>1</sup> خولة فريز النوباني، وعبد الله الصديقي، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية، جامعة الامام محمد بن مسعود الإسلامية، السعودية، 2016، ص 13.

<sup>2</sup> دار المرجعية الشرعية، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية، تنظيم مركز القانون السعودي للتدريب بالتعاون مع هيئة السوق المالية، الرياض السعودي، 17-18 افريل 2007، ص 11.

### ثانيا: خصائص الحوكمة:

تتميز الحوكمة في المصارف الإسلامية بما يلي:

- الالتزام بالشريعة الإسلامية وذلك بوجود هيئة رقابية شرعية مستقلة.
- الشفافية والإفصاح بتوفر معلومات واضحة ودقيقة حول الأداء المالي.
- إدارة المخاطر وفق الشريعة بتجنب المضاربة والتعاملات الغير محرمة مثل الغرر.
- الالتزام بالمعايير الدولية بتطبيق الحوكمة الصادرة عن مجلس الخدمات الإسلامية IFSB ومعايير البنك الإسلامي للتنمية IDB وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.
- الابتكار والمرونة في تقديم الخدمات في تطوير المنتجات والتكيف مع تطورات التكنولوجيا.

### الفرع الثاني: دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية:

فيما يلي نموذج يمكن للمصارف المركزية من خلاله تفعيل مجالات عمل هيئة الفتوى التنفيذية وهذا النموذج يتكون من ثلاثة محاور:<sup>1</sup>

- **الرقابة الوقائية (قبل التنفيذ):** هي احدى مراحل الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حيث تتحمل هذه المصارف مسؤولية كبيرة في تطبيق نموذج إسلامي للعمل المصرفي يكفل التزام معاملاتها بأحكام الشريعة، وتكمن أهمية هذه الرقابة في توجيه العمليات المالية منذ البداية مما يساعد على منع أي مخالفات قبل تنفيذها.
- **الرقابة العلاجية (اثناء التنفيذ):** اثناء سير المصرف في اعماله قد يقع في أخطاء شرعية، او قد يتعرض لبعض المسائل او المشكلات تحتاج الى رأي شرعي، وهنا يبرز دور الهيئة في ضبط وتصحيح الأخطاء وتقديم الرأي الشرعي
- **الرقابة التكميلية (بعد التنفيذ):** في نهاية كل عام لابد من تقييم عمل المصرف من الناحية الشرعية، لان أساس المصرف هو تطبيق قواعد العمل المصرفي الإسلامي، وهذا الامر يتطلب من الهيئة المراجعة المستمرة لأعمال المصرف.

الفرع الثالث: دور الحوكمة في الإفصاح عن المنتجات المالية للسوق المالي الإسلامي: ان الإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس الأسواق المالية، والتي غالبا ما تشرف عليه هيئات مهنية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي باتباع إجراءات

<sup>1</sup>Karim Ginena and Azhar Hamid, Foundations of Sharia's Governance of Islamic Banks, (UK: Wiley, UK, First Edition),2015,P23.

وقوانين وقواعد أساسية تحدها المهنة. وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين. ويمكن ايجاز أهمية الإفصاح للسوق المالي الإسلامي فيما يلي:<sup>1</sup>

- زيادة شفافية السوق المالي مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرار تملي استثماري.
- القضاء على تعدد القوائم المالية واختلاف أساليبها وعرضها والمعلومات المفصّل عنها.
- قدرة المستثمرين على معرفة عوائد المنتجات المالية الإسلامية تركيزها بمؤسساتها.

كما ان عرض القوائم المالية يسهل على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ما يلي:<sup>2</sup>

- الكشف عن مصادر الأموال واستخداماتها.
- الكشف عن الكسب غير المشروع والإيرادات المحرمة.
- مدى التزام المؤسسة المالية الإسلامية بتوجيهات وقرارات الهيئة الشرعية.

### المطلب الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تطبيق وتطوير الصناعة المالية الإسلامية.

في السنوات الأخيرة ظهر جيل جديد من الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية الداعمة للمؤسسات المالية ومقدمي الحلول الرقمية مما أدى الى قلب أوضاع الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم من خلال الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية في مجال التمويل.

### الفرع الأول: واقع التكنولوجيا المالية.

#### أولاً: تعريف التكنولوجيا المالية.

حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية "دبلن" فان التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة الراج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والربح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> دار المرجعية الشرعية، الحكومة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>2</sup> حمدي زينب، اوقاسم زهرة، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، ص 402.

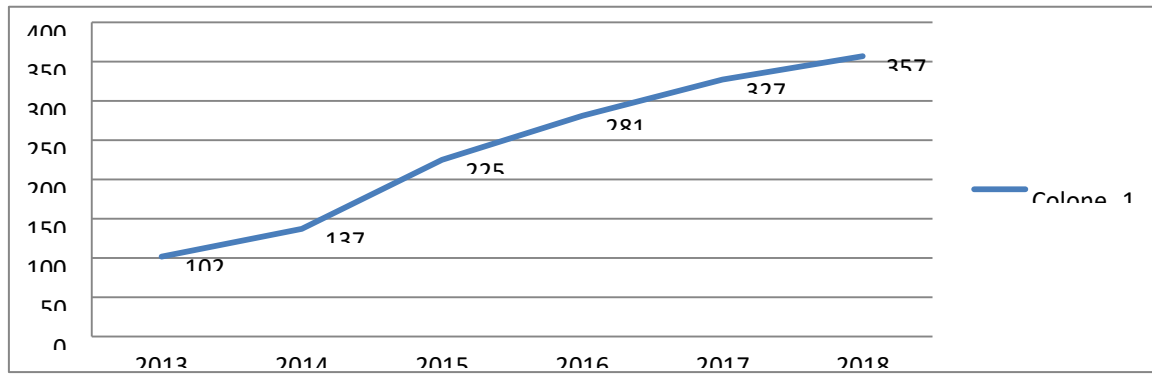
## الفصل الثاني: متطلبات واقع وتطور المنتجات المالية الاسلامية

وتعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية التكنولوجيا المالية بأنها: "أي تكنولوجيا او ابتكار مالي ينتج عنه نموذج اعمال او عملية او منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية.<sup>1</sup> وعليه يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على انها استعمال مخرجات التكنولوجيا في المعاملات المالية، كاستخدام الهواتف الذكية، وشبكات الاتصال، والتجارة الالكترونية، والعملات الرقمية... الخ مما ينتج عنه ابتكارات مالية لها تأثيرها على الأسواق والمؤسسات المالية.

### ثانيا: النشاط الاستثماري العالمي في التكنولوجيا المالية.

من خلال الشكل رقم:3 يتبين لنا ان حجم النشاط الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية سجل ارتفاع مستمر، نظرا لزيادة الاهتمام بالابتكار والتطور في مجال الخدمات المالية والمصرفية، حيث ارتفع راس المال المستثمر من 0.8 مليار دولار سنة 2013 الى 23.1 مليار دولار خلال سنة 2018، كما ارتفع في المقابل عدد الصفقات من 102 صفقة خلال سنة 2013 الى 357 صفقة سنة 2018. كما ان حجم الأموال المستثمر عرف انخفاض طفيف سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 الا ان عدد الصفقات عرف ارتفاع خلال نفس الفترة بسبب صغر حجم الصفقات ويعود ذلك لطبيعة السلوكيات الاقتصادية الذي تأخذه الاعمال الجديدة، حيث تواجه ترحيبا ثم تنخفض حتى تستقر حسب طبيعة نتائج هذه الاعمال.

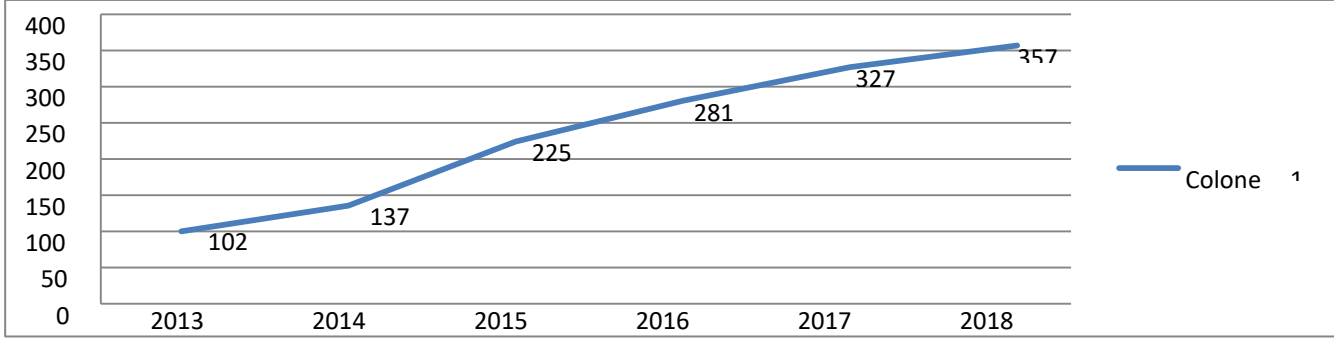
### الشكل رقم (2-4): راس المال المستثمر في التكنولوجيا المالية (مليار دولار)



Source: KPMG)13 February 2019(, The Pulse of Fintech 2018, Biannual global analysis of, online: 01fintech, P investment in

<sup>1</sup> شاهر عباس، التكنولوجيا والابتكار، إعادة صياغة تقديم الخدمات المالية الإسلامية، مقال منشور على الموقع <http://www.findevgateway.org> بتاريخ 09 ديسمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 2025/02/24.

الشكل رقم (2-5): عدد صفقات الاستثمار في التكنولوجيا المالية



Source: KPMG)13 February 2019(, The Pulse of Fintech 2018, **Biannual global analysis of**  
**, online: 01fintech, P investment in**  
<https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/xx/pdf/2019/02/the-pulse-of-fintech>

الفرع الثاني: تطوير وتسويق المنتجات المالية الإسلامية عبر التقنيات الرقمية.

يعد تطوير المنتجات المالية الإسلامية من أكبر التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي، ولعل استخدام التجهيزات والبرامج الجديدة عبر استخدام المنصات الرقمية<sup>1</sup> يساعد كثيرا في هذا الجانب، وتعد المنصة العالمية الابتكارية لمنتجات الاقتصاد الإسلامي التي أسسها المركز العالمي في دبي عام 2015 واحدة من أبرز المنصات التي اتجهت الى إضافة منتجات جديدة، ومن أبرز المنتجات التي تم عرضها منتجي الصكوك الوقفية والأسهم، والصكوك التفضيلية التي تجذب مستثمرين جدد لهم تفضيلات او توقعات مختلفة للعائد والخطر.

من خلال هذه المنصات يتم معالجة العقبات الرئيسية التي تعيق نمو صناعة التمويل الإسلامي وذلك عن طريق:

- تخفيض تكاليف المعاملات.
- تمويل بحجم أصغر.
- توسيع نطاق الانتشار في المجتمعات المحرومة.
- انشاء قواعد البيانات الالكترونية لخدمة التمويل الإسلامي.

الفرع الثالث: الضوابط الشرعية لتشغيل المنصات.

<sup>1</sup> المنصة الرقمية: عبارة عن نظام يسهل عملية التواصل لمجموعة من الناس لتحقيق اهداف معينة، قد تكون خدمات او منتجات او فعاليات او تعليم او غير ذلك.

لا يتم طرح الأدوات الغير المتفقة مع احكام الشريعة الإسلامية ومبادئها للعملاء وعند تحديد الخوارزميات يمكن للشركات ان تأخذ يعين الاعتبار الخصائص المحددة للمنتجات المالية المتفقة مع الشريعة الإسلامية حيث يمكن لشركات الوساطة التي تدير المنصات التقيد بما<sup>1</sup>:

- ان تكون هناك عملية اشراف ومراجعة معمول بها من قبل مستشار او هيئة شرعية.
- لديها استراتيجية اختبار موثقة تشرح نطاق اختبار الخوارزميات.
- مراجعة وتحديث الخوارزميات للتأكد من انها تعكس أي تغيرات ذات الصلة.
- لديها موارد كافية بما في ذلك الموارد البشرية والتقنية.

تنطبق أيضا احكام موجودات العملاء على منصات تمويل الند بالنذ والتمويل الجماعي المنشئ لحقوق الملكية، وتعامل أيضا مع الموجودات المشفرة ان تفصح على جميع المخاطر المرتبطة بمنتجاتها وخدماتها وأنشطتها، وكذلك المخاطر المرتبطة بالآليات والهياكل المستخدمة المتفقة مع احكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ويمكن ان تضع الجهات التنظيمية أيضا متطلبات خاصة بالشفافية لما قبل وما بعد عملية التداول للشركات التي تضطلع بتداول موجودات مشفرة للعملاء.

### الفرع الرابع: تطبيق البنوك الإسلامية في مجال التقنية المالية.

حاليا لا يخلو مؤتمر او ندوة في المالية الإسلامية عن موضوعات مخصصة للتكنولوجيا المالية، حيث تسمح هذه الأخيرة ب:

- يمكن ان تفتح التكنولوجيا المالية المجال امام إمكانية استفادة صناعة التمويل الإسلامي من تعزيز خدمات عملائها وقدرتها التنافسية مع المقرضين التقليديين.
- تسمح التكنولوجيا المالية في الحد من تعرض صناعة التمويل الإسلامي للمخاطر مثل المعاملات وسرقة الهوية.... الخ.
- تسمح التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق انتشار صناعة التمويل الإسلامي والسماح لها بتقديم خدمات لقطاعات جديدة من العملاء.

ومن خلال تحليل وتقييم تطبيقات المؤسسات المالية الإسلامية في مجال التقنية المالية، فانه بالإمكان اقتراح المجالات التالية التي لم تنل حظها في هذا المجال:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> <http://www.assets.kpmg/content/dam/kpmg/xx/pdf.2019,/02,the-pulse-of-fintech>.

<sup>2</sup> شاهر عباس، التكنولوجيا المالية، إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان باكستان، والقوقاز اسيا الوسطى، افاق الاقتصاد الإقليمي، 23 أكتوبر 2017، تاريخ الاطلاع: 2025 /02/25.

- إدارة الأموال: احوج ما يكون المستثمر المسلم الى إدارة أمواله خلال حياته او حتى بعد وفاته، من خلال تقنيات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بل ويمكن تطوير تطبيقات لتنفيذ الوصية بعد الوفاة قائمة على عقود ذكية.
- منصات التعليم والتدريب الإلكتروني: انها من المجالات ذات العلاقة بالتقنيات المالية والتي قد تستحق ان تكون محل اهتمام بالصناعة المالية الإسلامية حيث ستهيح إمكانية تقديم تدريب الكتروني يكون موجها لأساسيات التمويل الإسلامي وتطبيقاته والابتكارات والتطوير.

### المطلب الثالث: الشمول المالي لتعميم خدمات التمويل الإسلامي.

يعد الشمول المالي أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسعى الى ضمان جميع الافراد والمؤسسات بغض النظر عن مستويات دخلهم او مواقعهم الجغرافية، الى الخدمات المالية الرسمية بطريقة امنة ومستدامة. وفي هذا الإطار يكتسب التمويل الإسلامي أهمية متزايدة كأداة لتحقيق الشمول المالي، خاصة في المجتمعات التي تفضل المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

### الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي.

#### أولاً: تعرف الشمول المالي.

صدرت عدة تعريف للشمول المالي من جهات مختصة مختلفة منها:

#### 1. تعريف مجموعة الدول العشرين G20 ومؤسسات التحالف العالمي AFI للشمول المالي:

"تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل تكاليف معقولة".<sup>1</sup>

#### 2. تعريف البنك الدولي للشمول المالي:

"في تقريره الصادر سنة 2014 تحت عنوان التنمية المالية العالمية على انه نسبة الأشخاص او الشركات التي تستخدم الخدمات المالية".<sup>2</sup>

#### 3. صندوق النقد العربي:

<sup>1</sup> سمير عبد الله واخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2016، ص 16.

<sup>2</sup> ص شتي، س بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والحاسبية، جامعة المسيلة، المجلد 3، العدد 2، 2018، ص 24.

"الشمول المالي هو تمتع الافراد بما فيهم ذوي الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".<sup>1</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الشمول المالي على انه:

تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع بتكلفة اقل وجودة أكبر.

### ثانيا: أهمية الشمول المالي.

وتبرز أهمية الشمول المالي من خلال ما يلي:<sup>2</sup>

1. تسهيل وتسيير اليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة الى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة.
2. تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال اعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة.
3. تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة تعاون الأطراف بتعزيز المناهج التعليمية والبرامج التوعوية والتثقيفية.
4. تعزيز إجراءات حقوق مستهلكي الخدمات المالية لضمان الشفافية والإفصاح التام عن المنتجات والخدمات لضمان العدالة في التعامل.
5. الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات وإمكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات والمعايير الدولية.

### ثالثا: اهداف الشمول المالي:

تتمثل اهداف الشمول المالي كالتالي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، مقتطف من كلمة المدير العام رئيس مجلس الإدارة في مؤتمر اعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، تحت شعار: الشمول المالي نحو التنمية المستدامة، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 28 افريل 2019.

<sup>2</sup> ص شتي، س بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>3</sup> ص شتي، س بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية، لعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفي الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوزيع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

### الفرع الثاني: سياسات توسيع الشمول المالي واهم تحدياته.

#### أولاً: سياسات الشمول المالي:

حيث وجدت المؤسسة الألمانية سياسات فعالة للشمول المالي ومن أهمها:

- **الوكيل البنكي:** اثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط بيع التجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عملية الاشتغال المالي حيث ان البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا، كتحويل الصيديليات ومكاتب البريد الوكلاء للبنوك فحسب بل الى وكلاء للشمول المالي.
- **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:** سبب انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية بالإضافة الى انه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة، واطهرت عدة دول نجاحا باستخدام الية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي.
- **اصلاح البنوك الحكومية:** في الكثير من البلدان، تلعب البنوك المملوكة للحكومة دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، حيث من 73 الى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15% من البنوك كأصول.
- **تنوع مقدمي الخدمات:** اعتمد صناع القرار على استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لادارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعيه، استراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> م بن قيدة، ر بوعافية، واقع تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 9، العدد 01، مارس 2018، ص ص، 34-37.

### ثانيا: تحديات توسيع الشمول المالي:

وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:<sup>1</sup>

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص العمل.
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد او الشركات.
- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار وصناديق الاستثمار ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، مما يؤدي الى تزايد الاعتماد المصرفي.

### الفرع الثالث: التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي.

#### أولاً: الفرص التي يوفرها التمويل الجماعي لتعزيز الشمول المالي.

فيما يلي بعض الفرص التي يوفرها التمويل الجماعي لتعزيز الشمول المالي:<sup>2</sup>

- **تحسين الوصول الى التمويل:** ان الفائدة الأكثر الحاحا لجميع فئات التمويل الجماعي هي تحين الوصول الى التمويل من خلال المجموعات المستبعدة والمحرومة من الافراد، كما يمكن لمنصات التمويل الجماعي أيضا منافسة المقرضين التقليديين، حيث يمكن ان تتم المعاملات بسرعة وبتكلفة زهيدة.
- **ابتكار نماذج للشمول المالي:** قد يسهل التمويل الجماعي رقمته الاشكال التقليدية للتمويل، والتكنولوجيات الجديدة قد اخلت بقطاع الاعمال عن طريق الأموال المحمولة، والائتمان الرقمي، يمكن ان تتبع منصات التمويل الجماعي نفس الاتجاه في استخدام التقنيات البديلة او تكييف التقنيات الجديدة لاستبدال المؤسسات المالية التقليدية.

•

<sup>1</sup>ص فلاق، صليحة حمدي، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادنار، المجلد 07، العدد 04 سبتمبر 2019، ص، 26.

<sup>2</sup> م بن قيدة، ر بوعافية، واقع تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص، 39.

### ثانيا: التكنولوجيا المالية كآلية لإرساء الشمول المالي:<sup>1</sup>

- **تقديم حلول وبدائل بسيطة:** تقوم التكنولوجيا المالية بتقديم حلولاً تناسب المستهلكين كما تطور كافة الأدوات المالية التي تسيطر عليها البنوك، مثل عمليات التحويل المالي وبطاقات الائتمان التجارية وذلك من أجل توفير بدائل مفيدة للمستهلك وسهلة في الاستخدام.
- **تميزها بالعالمية:** تتميز التكنولوجيا المالية بتوفر خدماتها المالية عالمياً، حيث تتم جميع الخدمات عبر الإنترنت وعبر الهواتف المحمولة، مما يمكن أي شخص من القيام بالخدمة التي يريدها بسرعة وفي أي مكان فقط من خلال اتصاله بالإنترنت.
- **تعد وسيلة آمنة:** تتميز الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية بالأمان أكثر من الخدمات المصرفية التقليدية، حيث يمكن استخدام العملات المشفرة في التكنولوجيا المالية مثل عملية البيتكوين والتي تتم من خلال تقنية البلوك تشين وتوفر الأمان والحماية والثقة أثناء تحويل الأموال.
- **جودة خدماتها والتحسين المستمر فيها:** تقدم شركات الفينتك خدمات مالية متطورة باستمرار، كما تحرص على توفير كافة التحسينات اللازمة والتي تلبي احتياجات العملاء، حيث تشهد تطوراً مستمراً في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- **وسيلة منخفضة التكلفة:** حيث تعتبر الحلول التي تقدمها التكنولوجيا المالية حلولاً منخفضة التكلفة مقارنة بالخدمات المالية التقليدية، وازدهارها يساعد على خفض الرسوم الخاصة بالتحويلات المالية.

<sup>1</sup> شريف سامي، التحول الرقمي والشمول المالي، التكنولوجيا المالية غير المصرفية، واقع وتحديات، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، متاح على الرابط: <http://www.eces.org.eg/cms> ، تاريخ الاطلاع: 2025/03/02.

### خلاصة الفصل الثاني:

ان تجربة ادماج بعض المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية العالمية تتعرض لبعض المشكلات، و هذا امر طبيعي قابل للمعالجة، ومن هذه المشكلات ما هو مرتبط بالقوى البشرية مثل نقص المعرفة الفنية و الشرعية و مستوى المهارة المهنية و عدم وضوح بعض صيغ المنتجات الإسلامية لدى اغلب المتعاملين، و للنهوض بالصناعة الإسلامية و جب مواجهة هذه التحديات عن طريق مجموعة من العوامل و الضوابط هدفها تعزيز النظام المالي الإسلامي و تقديم رؤى منهجية لهندسة المنتجات المالية الإسلامية مع وضع خطط تدريبية من حيث التأهيل العلمي و الفني و التشريعي ، الى جانب الندوات و المؤتمرات حول العمل المالي الإسلامي ، بالإضافة الى تعزيز الاطار الرقابي و الاشرافي لتعزيز مرونة النظام و جعل الحوكمة الشرعية هي العنصر الرئيسي لضبط العمل المالي الإسلامي و هذا لمواكبة مستجدات الرقابة و الاشراف .

كما ان الاستفادة من التكنولوجيا المالية يتيح نمو التمويل الإسلامي فرصا مهمة لتعزيز الشمول المالي، و تعميق الأسواق المالية العالمية من خلال أساليب تمويل جديدة و جذب السكان الذين لا يملكون حسابات مصرفية ولم يشاركوا في النظام المالي.

ومن جانب الواقع العملي توجهت عدة دول نحو تبني التمويل الإسلامي ومنتجات المالية الإسلامية في أسواقها المالية متبعة في ذلك عدة اشكال واستراتيجيات في إرساء هذا التحول، فمنها ما يطمح الى الريادة في مجال تطبيق التمويل الإسلامي ومنها من لا يزال في بداية انطلاق نحو التحول، ولتوضيح ذلك قمنا في الفصل الثالث بدراسة بعض التجارب الدولية لدول نجحت ودول تطمح للنجاح في تعميم استخدام المنتجات المالية الإسلامية في أسواقها ومنظوماتها المالية.

## الفصل الثالث:

دراسة تجارب ادماج المنتجات

المالية الاسلامية في الأسواق

المالية العالمية لكل من ماليزيا بريطانيا

والجزائر

تمهيد:

شهدت العقود الأخيرة تطور ملحوظ في التمويل الإسلامي الذي أصبح يشكل بديل للنظام المالي التقليدي، و عجزه عن إيجاد حلول للآزمات منذ صنع منظومتها الداخلية التي غالبا ما تؤدي الى الانسداد، حتى ان مطلب ادراج الشريعة الإسلامية في التعاملات المالية خرج من المنظور الفقهي، حيث شهد هذا العصر منافسة و سباق كبير من اجل الحصول على جزء من التمويل الإسلامي، و لقد خطت بعض الدول خطوات كبيرة في هذا المجال، و أصبحت مرجعا فيه، خصوصا في ماليزيا و التي تكون مقدمة الدول الرائدة التي تبنت هذا المنهج بشكل استراتيجي، فعملت على تطوير سوق مالي إسلامي يجمع بين الابتكار و الاصاله، مما جعلها نموذجا عالميا يتحدى به ، في المقابل اختارت دول غير إسلامية مثل بريطانيا الانخراط في هذا القطاع من منطلق تنوع مصادر التمويل و جذب الاستثمارات، مما يعكس تنوعا دوليا متزايد للمنتجات المالية الإسلامية، اما الجزائر و رغم امتلاكها خلفية اجتماعية و ثقافية مواتية لتطوير التمويل الإسلامي الا ان تجربتها لاتزال في بدايتها تواجه تحديات تنظيمية و تشريعية رغم الجهود الحديثة لتفعيل هذا القطاع.

واعتبارا مما سبق تهدف الدراسة الى تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث الى:

**المبحث الأول:** واقع تطور المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية بماليزيا.

**المبحث الثاني:** واقع تطور المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية ببريطانيا.

**المبحث الثالث:** واقع تطور المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية بالجزائر.

### المبحث الأول: واقع تطور المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية بماليزيا.

تعتبر ماليزيا اليوم من الدول الرائدة في مجال المالية الإسلامية حيث يعتبر سوقها المالي الإسلامي من بين التجارب الرائدة التي تسعى لتقديم البديل التمويلي الشرعي لنظيره التقليدي بالاعتماد على هندسة مالية إسلامية قائمة على الابتكار وتطوير عمليات وأدوات مالية في إطار توجهات الشريعة الإسلامية، وهذا عن طريق تبني منهجية علمية وعملية واضحة ومنظمة لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وتجاوز التحديات التي قد تعترض طريق نموها.

### المطلب الأول: تطور التمويل الإسلامي بماليزيا.

التمويل الإسلامي في ماليزيا من أبرز النماذج الناجحة عالميا في تطبيق الشريعة الإسلامية حيث شهد تطورا ملحوظا وتوسعا شاملا يشمل البنوك وسوق الصكوك والخدمات الاستثمارية.

### الفرع الأول: واقع التمويل الإسلامي في ماليزيا:

**أولا: تعريف دولة ماليزيا:** تقع ماليزيا جنوب شرق اسيا، تماما شمال خط الاستواء، و تبلغ مساحتها حوالي 329,847 كم، و تتكون من قسمين غير متجاورين يفصل بينها بحر الصين الجنوبي، هما شبه الجزيرة الماليزية الواقعة في شبه جزيرة ملاي، و تعرف أحيانا باسم ماليزيا الغربية او بالإنجليزية MALAYSIA BARAT ، و تحدها دولة تايلند، و القسم الثاني ماليزيا الشرقية او بالإنجليزية Malaysia Tumeur الواقعة في جزيرة وبرينو، و تحدها دولتي اندونيسيا و بروناي بينما تتمثل حدود البلاد البحرية في دول : سنغافورة، و فيتنام، و الفلبين.

تعد ماليزيا احدى الدول ذات العواصم المتعددة، وتعد مدينة بوترا جاي Putrajaya المركز الإداري والقضائي للبلاد، اما مدينة كوالالمبور Kuala Lumpur فهي العاصمة الرسمية في الوثائق الدولية والملكية وتدعى أيضا بقلب ماليزيا، وتقع في ولاية سلاغور Selangor في الجهة الوسطى الغربية من شبه جزيرة ماليزيا حيث تندرج تحت قائمة الأراضي الاتحادية وتنقسم الى ثلاثة اقسام هي:<sup>1</sup>

- ماليزيا الغربية: تتألف من دولة الملايو وتشمل هذه الجهة العاصمة كوالالمبور.
- ماليزيا الشرقية: تضم ولايتي "صباح" و "سراوك" وهناك تضم ماليزيا أراضي تجاور جمهورية اندونيسيا.
- مجموعة الجزر الصغيرة: تقع بالقرب من جزيرة الملايو ومن جزيرة "بورينو" وتبلغ مساحة هذه الجزيرة حوالي 3300 كيلومتر مربع.

### الفرع الثاني: نشأة التمويل الإسلامي بماليزيا.

<sup>1</sup> نادية فاضل، عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا، مجلة الدراسات الدولية، العدد 54، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص 162.

### أولاً: نشأة المصارف الإسلامية:

بدأت فكرة المصارف الإسلامية في ماليزيا عام 1963، عندما سعى المسلمون هناك الى انشاء الية لتوفير تمويل الحج وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وكانت البداية مع صندوق "تابونغ حجي" الذي تأسس عام 1962 وبدأ نشاطه رسمياً عام 1963، حيث تم تصميمه لجمع مدخرات الحجاج وتشغيلها وفقاً لمبادئ الاقتصاد الإسلامي أصبحت الفكرة أوسع لتشمل تقديم خدمات مصرفية مثل التمويل والاستثمار بدون فوائد ربوية، حيث ساعد نجاح "تابونغ حجي" الى انشاء مصارف إسلامية أكثر تنظيماً. في عام 01 جويلية 1983 إقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بنك اسلام" هدفها ان تكون من اهم المراكز العالمي للصيرفة الإسلامية.<sup>1</sup>

### ثانياً: نشأة سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا:

يعود تاريخ سوق راس المال الماليزي الى عام 1930 م اين تأسست نقابة سماسرة سنغافورة كنقابة منظمة للتعامل في الأوراق المالية، وفي تاريخ 9 ماي 1960 تشكلت بورصة مشتركة بين سنغافورة وكوالالمبور حيث ادخل نظام الغرف التجارية في كل منها نفس الأوراق ونفس الأسعار، وفي سنة 1964 انفصلت سنغافورة عن اية ماليزيا رسمياً وأسسست بورصة مستقلة، وفي تاريخ 14 ديسمبر 1976 م تم انشاء بورصة لتداول الأسهم تحت اسم بورصة كوالالمبور للأوراق المالية المحدودة.

في عام 1990، تم اصدار اول صكوك إسلامية من قبل شركة Shell mds SDN bhd مما شكل نقطة تحول كبيرة في السوق المالي الماليزي في عام 1994 تم تأسيس نظام الموافقة وإيداع المنتجات المالية الإسلامية "pars" وهو إطار يهدف الى ضمان توافق الأدوات المالية الإسلامية مع احكام الشريعة، وبحلول عام 1999 م تم انشاء مؤشر "Sharia Index" لتحديد الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: مراحل تطور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا:

يمكن تلخيص مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا الى ما يلي:<sup>3</sup>

### أولاً: الفترة الأولى 1983 الى 1992:

يمكن اعتبار الفترة الممتدة بين 1983 الى 1993 بالفترة التجريبية حيث تم انشاء بنك Islam (BIMB) Malaysia Bernhard سنة 1983 بموجب قانون المصارف الإسلامية، بهدف حبس نبض موقف المصرفي المحلي والذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى لتطور نجاح التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي.

### ثانيا: الفترة الثانية 1993 الى 1999:

أطلقت الحكومة الماليزية مخططها المصرفي من ( BANK NEGARA MALAYSIA بدون فوائد، كما سمح هذا المخطط بإنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، وهذا ما سمح للإيرادات المالية الإسلامية الاستفادة من المحاسبة وإدارة منفصلة للأنشطة التقليدية، كما ان العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ مارس 1993 سمح أيضا للبنوك التقليدية الموجودة ان تنتج المنتجات والخدمات الإسلامية، وتم تأسيس نظام مصرفي إسلامي عام 1999 يضمن العمل بدون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

### ثالثا: الفترة الثالثة بعد 2000:

منذ عام 2000م بلغ نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا 18% في المتوسط سنويا من حيث الوصول ولكن هدف الحكومة الماليزية كان هو تحقيق نمو يفوق 20% وهذا يعتبر جزء من طموح على المدى الطويل لتحويل ماليزيا الى مركز الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية الرائدة. وعلى الرغم من ان القطاع المصرفي الإسلامي بماليزيا تم انشاءه على مدى ثلاثة عقود، الا ان حصتها في السوق لا تزال منخفضة بالمقارنة مع القطاع المصرفي التقليدي من حيث تمويل الاستحواذ الذي يتراوح حوالي 13% فقط من اجمالي حصة الأسواق المصرفية التي تبقى بعيدة عما تحققه البنوك التقليدية. وحاليا هناك احدى عشر بنك ذات ملكية محلية وستة بنوك ذات ملكية اجنبية في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): البنوك الإسلامية العالمية بماليزيا

نوع الملكية	الاسم	الرقم
محلي	Affin Islamic Bank Ber had	1
محلي	Alliance Islamic Bank Ber had	2
محلي	Am Islamic Bank Ber had	3
محلي	Bank Islam Malaysia Ber had	3
محلي	Bank Muamalat Malaysia Ber had	4
محلي	CIMB Islamic Bank Ber had	5
محلي	EONCAP Islamic Bank Ber had	6
محلي	Hong Leong Islamic Bank Ber had	7
محلي	May Bank Islamic Ber had	8
محلي	Public Islamic Bank Ber had	9
محلي	RHB Islamic Bank Ber had	10
أجنبي	AL Rajhi Banking and Investment Corporation (Malaysia) Ber had	11
أجنبي	Asian Finance Bank Ber had	12
أجنبي	HSBC Amanah Malaysia Ber had	13
أجنبي	Kuwait Finance House (Malaysia) Ber had	14
أجنبي	Standard Chartered Saadiq Ber had	15
أجنبي	OCBC Al-Amin Bank Ber had	16

Source: Ching Wing Lo and Chee Seng Leow **Islamic Banking in Malaysia: A Sustainable Growth of the**

**Consumer Market**, p527, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 5, No. 6, December 2004

### المطلب الثاني: مؤشرات نمو الصناعة المالية الإسلامية.

#### الفرع الأول: المؤشرات الشرعية في سوق راس المال الإسلامي في ماليزيا.

#### أولاً: مفهوم المؤشر الشرعي في سوق راس المال الإسلامي في ماليزيا.

يمكن تعريف المؤشر الشرعي لسوق راس المال الإسلامي في ماليزيا بأنه مؤشر لمعرفة حركة جميع الأسهم العادية المتوافقة مع احكام الشريعة المدرجة في السوق، ويتم قياس اداءها الاستثماري ويحتسب باستخدام المتوسط المتحرك لأسعار لاسهم هذه الشركة، عندما يصعد مثلاً مؤشر الشريعة من المستوى 115 نقطة الى 120 نقطة، يعني هذا ان متوسط أسعار أسهم الشركات المدرجة فيه قد ارتفعت ب 5 نقاط، والنقطة هنا تعني مقدار التغير بوحدة واحدة في سعر السهم صعوداً وهبوطاً.

#### ثانياً: أنواع المؤشرات الشرعية في سوق راس المال الإسلامي في ماليزيا.

المؤشر ورقم حسابي قياسي يعكس تطور أسعار التعامل في سوق معينة سواء بالزيارة او النقصان وهو مقياس للتعرف على أداء سوق الأسهم بصورة عامة، يوجد نوعان من المؤشرات الشرعية في البورصة الماليزية هما:<sup>1</sup>

#### 1. المؤشر الإسلامي الماليزي لرشيد حسين المحدودة **Malaysia Index\_DOW Jones**:

فقد بدأ العمل به عام 1992م من قبل شركة رشيد حسين المحدودة وهو أحد البنوك المشهورة في ماليزيا في الوقت الحالي، ولكنه طرح في 10ماي 1996م رسمياً، وهو يسمى بالمؤشر الشرعي لشركة رشيد حسين المحدودة في ذلك الحين، ومنذ شهر جانفي 1998م أصبح المؤشر خاضعاً لرقابة اللجنة الاستشارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية، ولجنة الشريعة لرشيد حسين المحددة بذاتها وهذا المؤشر يعبر عن البيئة الإسلامية في أنشطة الشركات المدرجة في اللوحة الرئيسية في البورصة والمرخص لها من قبل اللجنة.<sup>2</sup>

#### 2. المؤشر الشرعي كوالالمبور **Koala Lumpur Sharia**:

لقد طرح المؤشر الشرعي كوالالمبور في عام 1999م، وفي ذلك الحين عرف بالمؤشر الشرعي لبورصة كوالالمبور للأوراق المالية وجاء لتلبية الطلب من المستثمرين المحليين والأجانب الراغبين في الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع احكام الشريعة المدرجة في سوق راس المال الإسلامي في ماليزيا، وهذا المؤشر يعتبر دليلاً على الوضع العام للسوق حيث يعمل

<sup>1</sup> Ranjit Ajit Singh, fundamentals of the Malaysia capital market, the Investor conference 2005 in conjunction with the 30<sup>th</sup> annual Meeting Islamic Development Bank, June 2005, securities commission of Malaysia.

<sup>2</sup> G.SAVA Linga SDN .BHD ,Kuala Lumpur ,second Reprint, 1994, P 65 .

## الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

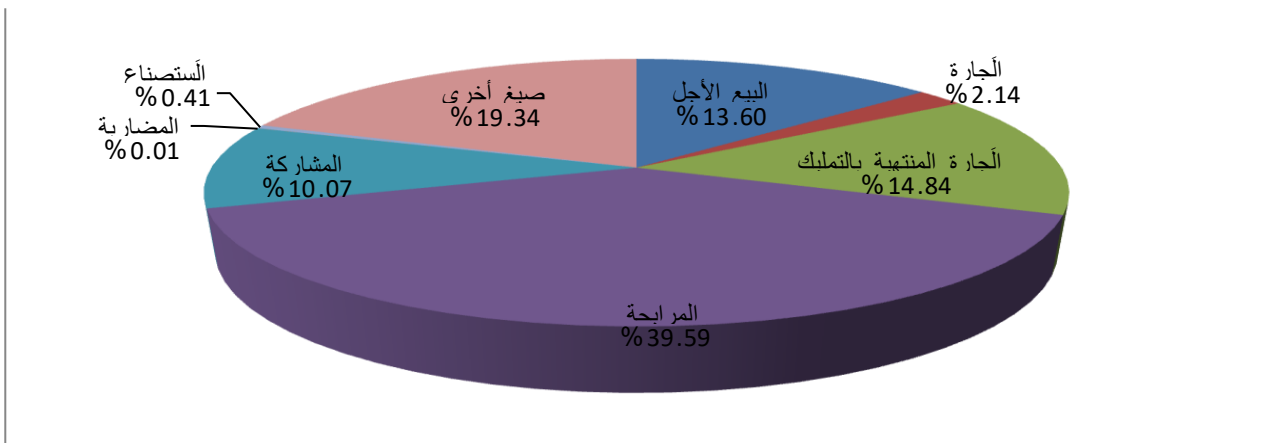
### والجزائر

على التخطيط الأمثل لمستقبل استثماراتهم فهي لا تستثمر أموالها في صناعة الكحوليات او التبغ او منتجات يدخل فيها لحم الخنزير كما لا تتعامل مع البنوك الربوية.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: توزيع صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية بماليزيا:

تتنوع صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا، وهذا نظرا لأهمية كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي في تلبية متطلبات استثمار معين، حيث يوضح الشكل رقم: توزيع وتنوع صيغ التمويل الإسلامي المقدمة من طرف المصارف الإسلامية ومختلف الشبايك والنوافذ التي تقدم خدمات مالية إسلامية وهذا خلال سنة 2017.

### الشكل رقم (3-1): توزيع صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية بماليزيا ديسمبر 2018



المصدر: احصائيات وتقارير بنك نجارا ماليزيا على الموقع الالكتروني: <http://www.bnm.gov.my>

- نلاحظ من خلال الشكل ان صيغة المربحة كبيرة بنسبة 39,59% وهذا راجع لانحياز معظم المصارف الإسلامية نحو الاستثمار لان حجم المخاطر ضئيل. كما تشكل صيغة البيع الاجل نسبة 13,60% من اجمالي التمويل، كما شكلت المشاركة نسبة 10,07% والمضاربة 0,01% مسجلتان أدني نسبة وهذا لانعدام السيولة وقتلها، و مخاطر أسعار الصرف، وكذا عدم معرفة معدل الربح بين طرفي المضاربة.
- ورغم ذلك فطبيعة المصارف الإسلامية استثمارية من الدرجة الأولى فالتوقع ان تحوز صيغ الاستثمار على اعلى نسبة من التمويل الإسلامي لأنها تدعم نمو وانتشار المصارف الإسلامية.
- كما عرفت الصكوك الإسلامية انتشارا واسعا في ماليزيا مما أدى الى انتعاش الاقتصاد الماليزي والجدول الموالي يبين قيمة إصدارات ماليزيا مقارنة بدول العالم.

**جدول رقم(3-3): تطور اصدار الصكوك بماليزيا للفترة (2010\_2016) الوحدة: USD Billion**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإصدار العالمي للصكوك	45,1	85,1	131,2	119,8	118,8	63,3	72,7
الإصدار الماليزي للصكوك	32,8	60,9	97,1	82,4	77,9	30,4	29,9

**المصدر:** العربي مصطفى، حمو سعدية، دور الصكوك الإسلامي في تمويل الاقتصاد، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، 2017، ص74.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مستمر للإصدار العالمي والماليزي للصكوك الإسلامية الى غاية 2012 م، ويرجع هذا الى الانتعاش الذي شهدته الأسواق الرئيسية للصكوك بعد الازمة المالية 2008. اضافة الى نجاح ماليزيا في جذب إصدارات الصكوك عبر الحدود وتحقيق عوائد جيدة. بعد 2015 شهدت الصكوك انخفاض سواء في الإصدار العالمي او الماليزي الراجع الى انخفاض أسعار النفط، الا ان هذا لا ينفى حفاظ ماليزيا على حصتها في الإصدار العالمي ما يدل على تربع ماليزيا على عرش صناعة الصكوك الإسلامية واحتلالها.

**الفرع الثالث: قياس مؤشرات نجاح الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا:**

من الجدير بالذكران ماليزيا من الدول الرائدة عالمي في صناعة التمويل الإسلامي، خاصة في مجالات مثل الخدمات المصرفية الإسلامية والصكوك والمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمييزها بعدة خصائص من خلال عدة إجراءات يمكن توضيحها كما يلي: <sup>1</sup>

**أولا تنوع المنتجات المصرفية:** عموما تم تشكيل المنتجات المصرفية الإسلامية باستخدام مبدا معاملات مثل المراجعة الاستصناع، الاجارة، المضاربة، المشاركة، الوكالة، الكفالة، وغيرها، اذ ان البنوك الماليزية تقدم اليوم أكثر من 50 منتج وخدمة، التي تطورت طيلة الأربع فترات الرئيسية.

- **المرحلة الأولى:** (1983) حيث كانت المنتجات الأولية هي: <sup>2</sup> وديعة حساب التوفير، وديعة الحساب الجاري، المضاربة، حساب الاستثمار والبيع بالتعجيل لتمويل الإسكان.

<sup>1</sup> بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، النموذج الماليزي للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص ص، 77-78.

## والجزائر

- المرحلة الثانية: (1993) تم إضافة منتجات جديدة مثل، المراجعة تمويل راس المال العامل بين البنوك، سوق المال وتوريق الأصول.
- المرحلة الثالثة: (1999) تم ادخال بطاقات الائتمان الإسلامية والتمويل الإسلامي الاجارة الثابتة التمويل.
- المرحلة الرابعة: (الحالية) وفيها تم بداية العمل بالمشاركة والمشاركة المتناقصة، المضاربة والمنتجات المركبة والتحوط وجميع المنتجات الأخرى التي تم إدخالها حديثا.

### ثانيا: القدرة على مواجهة المخاطر المالية:

- بدأت ماليزيا بتنظيم التمويل الإسلامي في 1994، مما ساعد في معالجة مشكلات السيولة بين البنوك.
- دعم من البنك المركزي حيث قام NEGARA بإطلاق سوق مالية إسلامية للبنوك الإسلامية والحكومة.
- إطلاق أدوات مالية إسلامية مثل اذونات الخزانة الإسلامية ITB عام 2004 التي ساعدت في دعم السيولة.
- اصدار مجموعة من الاستثمارات الحكومية الإسلامية لتعزيز أدوات التمويل الإسلامية القابلة للتداول.
- الصمود امام الازمات من خلال الاستفادة من الأدوات المالية الشرعية ومعالجتها.<sup>1</sup>

### ثالثا: الاستحواذ على إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية.

- تهيمن ماليزيا على سوق الصكوك الإسلامية العالمية، حيث تمتلك الحصة الأكبر من الإصدارات المدعومة حكوميا ودوليا.
- بدأت ماليزيا بإصدار الصكوك منذ عام 2002، واستمرت في تعزيزه وفق معايير دولية.
- بلغت نسبة ماليزيا من اجمالي اصدار الصكوك الإسلامية العالمية حوالي 70,5 عام 2013، ما يعكس هيمنتها على هذا السوق.
- بلغ اجمالي الصكوك المصدرة 79,01 مليار دولار في 2017، أي حوالي 59,59% من اجمالي الصكوك الممتازة عالميا.<sup>2</sup>
- وصات إصدارات الصكوك في ماليزيا الى 99,36 مليار دولار في النصف الأول من عام 2018، ما يمثل 52,02% من اجمالي الإصدارات العالمية.

ويمثل الجدول التالي قائمة الصكوك الماليزية المشاركة في البورصة المالية العالمية.

<sup>1</sup> تقارير واحصائيات بنك نجارا على الموقع الالكتروني: <http://www.bnm.gov.my> بتاريخ 2025/02/26.

<sup>2</sup> بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، النموذج الماليزي للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

الجدول رقم (3-4): قائمة لاهم الصكوك الماليزية المشاركة في البورصة المالية العالمية.

الرقم	اسم المصدر	العملة (الحجم)	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق
01	الصكوك العامة للوكالة برهاد المجموعة الثانية	800.000.000	07 جويلية 2011	11 اوت 2020
02	الصكوك الماليزية exim برهاد الصكوك الناضجة متعددة العملات.	300.000.000	20 فيفري 2014	19 فيفري 2019
03	الصكوك العامة petronas	1.250.000.000	19 مارس 2015	18 مارس 2020
04	الصكوك الماليزية برهاد 3,043% شهادة ثقة	1.000.000.000	23 أبريل 2015	22 افريل 2025
04	الصكوك الماليزية برهاد 4,236% شهادة الثقة	5.00.000.000	23 افريل 2015	22 افريل 2025

Source : Bursa Malaysia –Labuan International Financial Exchange (LFX) ,2019, p143.

المطلب الثالث: إجراءات ارساء المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي بماليزيا.

الفرع الأول: دعائم الصناعة المالية الإسلامية بماليزيا.

ان نجاح ماليزيا في ارساء منتجات التمويل الإسلامي بسوقها المالي راجع لتوفر مجموعة من الدعائم واتباعها مجموعة من إجراءات وسياسات مكنتها من بلوغ هدف الريادة على المستوى العامي في هذا المجال.

الفرع الأول: دعائم الصناعة المالية الإسلامية الماليزية:

يعود نجاح اصدار منتجات مالية إسلامية بماليزيا الى عدة عوامل أهمها: <sup>1</sup>

- سن ماليزيا قوانين تسمح بوجود هيئة شرعية عليا تابعة للبنك المركزي الماليزي، إضافة الى عدم السماح بالعضوية في أكثر من هيئة.
- وجود سوق مالي إسلامي للتداول مع نظام إعفاءات ضريبية جعل من البورصة الماليزية وجهة مفصلة لأدراج الصكوك الإسلامية المحلية والدولية.
- يولي البنك المركزي الماليزي اهتمام نوعي لوفير راس المال البشري المؤهل من خلال المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي.
- الاسترشاد بالدعائم التي قامت عليها السوق المالية الإسلامية الماليزية كإنشاء بورصات أوراق مالية واستقلاليتها والتعاون بين هيئة الأوراق

<sup>1</sup> تقرير بنك نيجارا ماليزيا، الابتكار والتكنولوجيا في التمويل الإسلامي، [www.mifc.com](http://www.mifc.com)، ص 2

المالية والحكومة.

- سياسة حيادية الضرائب والهادفة الى خلق معاملة ضريبية عادلة بين المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية وما يقابلها من معاملات تقليدية.

#### الفرع الثاني: إرساء قواعد الحوكمة الشرعية بماليزيا.

**أولاً: مراحل تطبيق الحوكمة الشرعية بماليزيا:** يمكن ايجازها فيما يلي:

- في عام 2003 صدرت تعليمات ارشادية تتعلق بالإفصاح المالي في المصارف الإسلامية.
- في عام 2004 اصدار تعليمات ارشادية لحوكمة المجالس الشرعية للمصارف الإسلامية.
- في عام 2007 صدرت تعليمات ارشادية معدلة ومراجعة لحوكمة المصارف الإسلامية المرخصة، مع تأسيس قسم مستقل للتدقيق الشرعي الداخلي يعد مطلباً لتحقيق الحوكمة.
- في عام 2009-2010 صدر قانون الخدمات المالية الإسلامية ليتم بموجبه إلزام المؤسسات بقرارات الحوكمة في ماليزيا بما لا يعرضها لمخاطر عدم الامتثال للقرارات الشرعية.

#### ثانياً: الإطار التنظيمي للحوكمة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي الماليزي:

لقد صرح البنك المركزي بانه لا ينطلق في سن قوانينه ومعاييره من فراغ، وانما يفيد من القوانين والمعايير الدولية، ولقد أسس لهذا الغرض لجنتين لجنة مراجعة القوانين ولجنة الموازنة بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية تقوم بتعديل الجوانب المخالفة للشريعة الإسلامية لتجعلها منضبطة بالضوابط الشرعية. والجدول ادناه يلخص الجوانب الإضافية للحوكمة الشرعية، او ما يسمى عند هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "معايير الضبط".

الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

والجزائر

الجدول رقم (3-5): معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية.

ملاحظات	إضافي المؤسسات المالية الاسلامية	المؤسسات المالية التقليدية	الوظائف
هيئة مستقلة تقوم بإصدار القرارات والآراء ووجهات النظر فيما يتعلق بالأمور الشرعية.	الهيئة الشرعية	مجلس الادارة	الحوكمة
يقوم بأداء التدقيق الداخلي من قبل موظفين مدربين في الأمور الشرعية. تشكل جزء من وظيفة الرقابة المتكاملة لإدارة المخاطر والتقليل منها.	المدققون الشرعيون. موظفي إدارة المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بالشرعية.	المدققون الداخليون والخارجيون. وحدة إدارة المخاطر.	إدارة المخاطر والرقابة الداخلية
التقييم المستمر لمستوى الالتزام بالشرعية في جميع الأنشطة والعمليات.	وحدة المراجعة الشرعية	وحدة موظفي الامتثال التنظيمي والمالي.	الالتزام

المصدر: سعيد بو هراوة، حليلة بوكروش، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية تجربة البنك المركزي الماليزي مرجع سبق ذكره، ص110.

**ثالثا: تطبيقات الحوكمة الشرعية في ماليزيا:** يبين الجدول التالي بعض تطبيقات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية:

**جدول رقم (3-6): بعض تطبيقات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.**

<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الاشراف المركزي من قبل الجهات التنظيمية</li> <li>▪ الالتزام بالإطار القانوني للدولة.</li> <li>▪ إدارة الرقابة الشرعية داخليا وخارجيا.</li> <li>▪ تقارير دورية للجهات التنظيمية بشأن الامتثال.</li> </ul>	الإطار العام للحوكمة الشرعية
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ ضرورة ان يكون أعضاء الرقابة الشرعية ذوي كفاءة ومعرفة متخصصة.</li> <li>▪ امتلاك مهارات التحليل والفهم العميق للمعاملات المالية الإسلامية.</li> <li>▪ تطوير مستمر لمهارات الأعضاء من خلال التدريب والتعليم.</li> </ul>	الكفاءة
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ عدم خضوع الرقابة الشرعية للإدارة التنفيذية.</li> <li>▪ تمكين أعضاء الهيئة من اتخاذ قرارات مستقلة.</li> <li>▪ الحماية من الضغوط الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على القرارات الشرعية.</li> </ul>	الاستقلالية
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية.</li> <li>▪ تجنب تسريب البيانات الحساسة وضمان الشفافية.</li> <li>▪ ضمان عدم استغلال المعلومات لغايات غير شرعية.</li> </ul>	السرية
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تحسين مستوى التدقيق والمراجعة الشرعية.</li> <li>▪ تطبيق ممارسات جيدة لضمان الامتثال للمعايير الشرعية</li> <li>▪ رفع كفاءة العمل الشرعي من خلال تقييم مستمر للأداء.</li> </ul>	العامل

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: سعيد بوهراوة، حيمة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية-تجربة البنك المركزي الماليزي، مرجع سبق ذكره، ص120.

**الفرع الثالث: الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا.**

هناك مبادرات قامت بها جهات الصناعة الرئيسية لتعزيز اعتماد التكنولوجيا المالية في مجال المعاملات والمنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

- تم انشاء Athis Crowd كمنصة إسلامية للتمويل الجماعي عبر الانترنت بهدف التمويل الجماعي عبر الانترنت، فالتمويل الجماعي الإسلامي مضمون للاستثمار في المشاريع والمنتجات والخدمات المسموح بها (الحلال)

## الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

### والجزائر

بموجب الشريعة الإسلامية في غياب سعر الفائدة، علاوة على ذلك، ابرمت اللجنة الاستشارية للحكومة الماليزية MPM مذكرة تفاهم مع Incu Block، وهو مختبر بلوك تشين كوري جنوبي لتطوير البلوك تشين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- كما تم إطلاق منصة حسابات الاستثمار IAP كأول منصة للتكنولوجيا المالية للخدمات المصرفية الإسلامية لتكون بمثابة سوق مركزي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- انشأت الحكومة المحلية شركة الاقتصاد الرقمي الماليزية MDEC ككيان مسؤول عن تطوير البيئة التنظيمية للأعمال الرقمية في ماليزيا، كما تتعامل هذه المنطقة بجدية مع النظام الحلال من خلال منح شهادة الشريعة، بالإضافة الى ذلك شهدت خطوة ملحوظة عندما حصلت العملة المشفرة المدعومة بالذهب من قبل والتي أسسها المؤسسان الماليزيان "روبن لي" و "رضوان عبد الله"، على شهادة الامتثال للشريعة الإسلامية من مجلس الرقابة الشرعية التابع لشركة AMANI ADVESORS<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، النموذج الماليزي للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 95.

### المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي في بريطانيا.

تعتبر بريطانيا من الدول الرائدة في المالية الإسلامية على صعيد العالم الغربي، والتي تتطلع لتصبح مركزا عالميا في مجال التمويل الإسلامي، حيث كانت و لا تزال تتنافس مع دبي وكوالالمبور والعديد من البنوك العالمية تتخذ من لندن مقرا لها، كانت لندن ممرا لرؤوس الأموال العربية والإسلامية ومنها لبقية العواصم الأوروبية، وعليه سنحاول التعرف على تطور التمويل الإسلامي واهم مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية وإجراءات توطين منتجاتها الإسلامية في الأسواق البريطانية.

### المطلب الأول: تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا.

#### الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية في بريطانيا.

ظهر التمويل الإسلامي في بريطانيا في أواخر السبعينات و بداية الثمانينات (1978-1979) حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية في العمل في لندن، و كان أولها: شركة الاستثمار الإسلامية القابضة (Islamic Banking International Holding) سنة 1978، و بعدها شركة بيت للتمويل (Islamic Finance House)، وفي سنة 1987 دخلت مجموعة البركة العالمية التي استمرت في العمل حتى سنة 1993، و فتحت فرعين في لندن و فرع اخر في بيرمنغهام، و في سنة 1997 فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي فرعا له في لندن عرف بمشروع المنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة عبر عقود المراجعة و الاجارة.

وشهد عام 2004 تأسيس اول بنك إسلامي في المملكة المتحدة وهو البنك الإسلامي البريطاني، وفي هذا الاتجاه أقدمت السلطات البريطانية على اقتحام هذه التجربة محليا ودوليا من خلال فتح نوافذ إسلامية في كبرى البنوك البريطانية حيث احتلت موقع الصدارة وأصبحت المركز الرائد للتعليم والتدريب في مجال التمويل الإسلامي.

#### الفرع الثاني: اهم البنوك الإسلامية بالمملكة المتحدة.

ومن خلال الجدول رقم التالي سوف نتطرق الى اهم المؤسسات المالية والمصرفية في بريطانيا وذلك حسب تسلسل تاريخ تأسيسها وبداية نشاطها.

الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

والجزائر

الجدول رقم (3-7): اهم البنوك الإسلامية بالمملكة المتحدة.

اسم البنك	بداية النشاط	طبيعة العمل او النشاط
مصرف البركة الدولي	1982	الرهن العقاري الاسلامي
مصرف الكويت المتحد	1986	الرهن العقاري الاسلامي
بنك HSBC	2003	الرهن العقاري الإسلامي، الخزينة، الخدمات المصرفية الخاصة، الخدمات الاستشارية، تمويل الشركات، مقره لندن.
مصرف الاستثمار الإسلامي الاوروي European Islamic Investment bank	2004	بنك استثماري بالجملة، يقدم لعملائه خدمات الخزانة وأسواق راس المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
بنك لندن والشرق الأوسط BLME	2005	البنك البريطاني المستقل واهم عروضه خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة والخزينة وإدارة الثروات مقره لندن
مصرف قطر الإسلامي في المملكة المتحدة QIBUK	2007	مصرف استثماري العامل في أسواق راس المال وتمويل الأصول والاعمال والعقارات التجارية وهو اول صكوك الاجارة في المملكة المتحدة.
شركة ايجر التجارية eiger trading	2008	هي شركة تجارة السلع مقرها المملكة المتحدة متخصصة كوسيط في تمويل المنتجات المالية الإسلامية (مراجحة السلع، التوريد، السلم) والمشتقات (الأسهم والسندات والعملات)
بنك أبو ظبي الإسلامي في المملكة المتحدة (مصرف أبو ظبي الإسلامي) (U K-ADIB)	2013	بنك له شبكة كبيرة من الفروع تتوسع عملياته لعدد من الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وما وراءه.
الجمعية الإسلامية للتأمين في لندن	2015	لدعم أسواق إعادة التأمين البريطانية التي تعمل بصفقات التمويل الإسلامي.

Source: The city the UK leading western Centre for Islamic finance: Chris cummings. p81.london. novembre2015.

### الفرع الثالث: دوافع الاهتمام بالتمويل الإسلامي في بريطانيا.

تعتبر بريطانيا بوابة التمويل الإسلامي في أوروبا والتي احتضنته منذ عام 1978م وبها أكبر نسبة من البنوك الإسلامية في أوروبا، حيث يرجع دوافع الاهتمام البريطاني بالتمويل الإسلامي بشكل خاص بالعوامل التالية:

#### أولاً: تنامي الطلب على المنتجات المالية الإسلامية.

أصبحت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي، فيشير تقرير الاستقرار الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا في عام 2019 ان حجم أصول قطاع البنوك الإسلامية عالميا قد وصل 1.573 تريليون دولار بنهاية سنة 2018، وبالتالي هناك دافع كبير للحصول على حصة من هذا القطاع.<sup>1</sup>

#### ثانياً: رغبة الحكومة البريطانية في جعل لندن بوابة التمويل الإسلامي.

رفعت الحكومة البريطانية شعار " لندن عاصمة الاقتصاد الإسلامي " منذ سنة 1997 م، ثم تكرر في 2006 فقد تحدث وزير الخزانة البريطاني الأسبق "غوردن براون" في المؤتمر الدولي للتمويل الإسلامي والتجارة الذي نظمه المجلس الإسلامي البريطاني بدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي ووزارتي الخزانة والخارجي البريطانيين، بالتعاون مع بلدان لندن، والملتقى الاقتصادي الإسلامي العالمي في 13 ماي 2006 الموافق لجمادى الأولى 1427هـ عن رغبة الحكومة البريطانية ان تكون لندن بوابة التمويل الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية.

#### ثالثاً: الازمة المالية العالمية 2008:

ان ما حدث في الازمة المالية العالمي الأخيرة، والتي هزت الأسواق وأربكت الدول الكبرى على نطاق واسع، دفع الأنظار بقوة البنوك الإسلامية وأدوات الصناعة المالية الناشئة، والتي لم تتأثر كثيراً بالأزمة لسبب جوهري يتعلق بتباين القواعد والأسس التي تركز عليها هذه التجربة المتنامية وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

**رابعاً: ارتفاع عدد المسلمين في بريطانيا:** وجود أكثر من 2.72 مليون مسلم مقيم في بريطانيا، حيث تفضل هذه الجالية على العيش وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في كل المجالات خاصة المعاملات والأحوال الشخصية، وتزايد عدد الذين يرغبون في المعاملات المصرفية الإسلامية للوصول الى المنتجات المالية بأسعار تنافسية بغض النظر عن معتقداتهم الدينية.

<sup>1</sup> محمد فرحي، أهمية التمويل الإسلامي وجذوره التاريخية، اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي واقع وتحديات، الاغواط الجزائر، 2010، ص 76.

**خامسا: المنافسة على الصناعة المالية الإسلامية:**

كان من شأن هذا النمو المتزايد لحركة الصيرفة الإسلامية ان يزيد التنافس وتتسابق البنوك الكبرى نحو الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها المتنوعة التي تمثل بديلا أخلاقيا وعمليا لما تقدمه البنوك التقليدية من خدمات لا تجد تفاعلا كبيرا من كل العملاء الذين لا يطمئنون للاستثمار والتمويل الذي لا يراعي الاخلاق والقيم.

**المطلب الثاني: مؤشرات نمو الصناعة المالية الإسلامية البريطانية.**

**الفرع الأول: مؤشرات الشرعية العالمية الإسلامية ببورصة لندن:**

قامت بورصة لندن بإدراج سلسلة من مؤشرات الأسهم العالمية الإسلامية التي تجمع الشركات التي تستجيب لمبادئ الاستثمار الإسلامي، لتستخدم كأساس للمنتجات الإسلامية. ومن اهم المؤشرات الإسلامية التي تقدمها بورصة لندن نوضحها من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (3-8): أنواع المؤشرات المالية الإسلامية ببريطانيا.**

نوع المؤشر الاسلامي	دوره
مؤشر Indexes العالمي الاسلامي	مؤشر Russell- Ideal Ratings Islamic Index هو مؤشر سوق الأسهم العالمية الدقيق والكامل لأكثر من 10000 ورقة مالية، مع الرقابة الشرعية، حيث تم الموافقة على المؤشر ومراقبته من قبل مجلس مستقل مكون من أبرز علماء الدين المتميزين في هذا المجال.
المؤشرات الإسلامية على الصناديق الاستثمارية	تمتلك بورصة لندن سوق نابضة بالحياة في صناديق التداول، بما في ذلك أربعة صناديق متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية استنادا الى المؤشرات الإسلامية.

المصدر: خيرة مسعودي، متطلبات تطوير المنتجات المالية الإسلامية ودورها في تنشيط الأسواق المالية، مصدر سبق ذكره، ص182.

- **مؤشرات أخرى:** إضافة للمؤشرات السابقة فللمملكة المتحدة عدة دلائل أخرى توجي الى مدى أهمية وتعد انتشار التمويل الإسلامي بالمملكة منها:

- تم انشاء اول منصة لشركة تكنولوجيا مالية إسلامية "YIELDERS" تركز على الاستثمار في العقارات السكنية، وقد تم الحصول عل شهادة الامتثال الشرعي سنة 2017.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> IFS,(2010) ,Islamic Finance 2019 in partnership with UK trade and industry and the city of London.

## الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

### والجزائر

- تعد بورصة لندن مكانا عالميا رئيسيا لإصدار الصكوك حت نهاية سنة 2017، ثم ادراج 67 صكا في بورصة لندن بقيمة قدرها 49 مليار دولار امريكي.
- صافي أصول الصناديق الاستثمارية في المملكة المتحدة يبلغ 623 مليون دولار امريكي أي ما يعادل 481.95 مليون جنيه إسترليني.

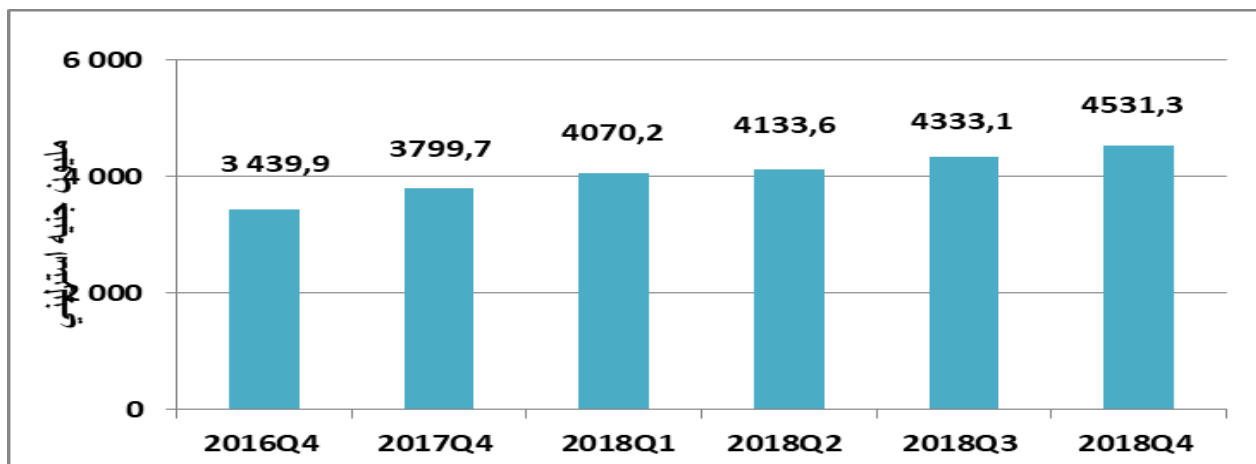
### الفرع الثاني: التمويل المقدم من طرف البنوك الإسلامية في بريطانيا.

استطاعت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا تحقيق نجاح كبير في مجال جذب رؤوس الأموال واستثمارها وفق احكام الشريعة الإسلامية، كما أصبحت أكبر سوق للتمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي.<sup>1</sup>

### أولاً: حجم التمويل:

بلغ حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك الإسلامية في بريطانيا بنهاية سنة 2018 الى 3.76 مليار جنيه إسترليني مقارنة ب 2.98 مليار جنيه إسترليني سنة 2017 وبمعدل سنوي يقدر ب 26% وتشير الإحصاءات الى ان التمويل الإسلامي ينمو بنسبة 40% أسرع من القطاع التقليدي، وبهذا تحتل بريطانيا المرتبة الثامنة عالميا في استقطاب الأموال والاستثمارات الإسلامية.

### الشكل (3-2): تطور تمويل البنوك الإسلامية في بريطانيا (2017-2018)



Source: IFSL, (2010), Islamic Finance 2009 in partnership with Uk trade and industry and the city of London.

<sup>1</sup> Wayne Evans, British Embassy Bishkek in UK 2016, P10.

## الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

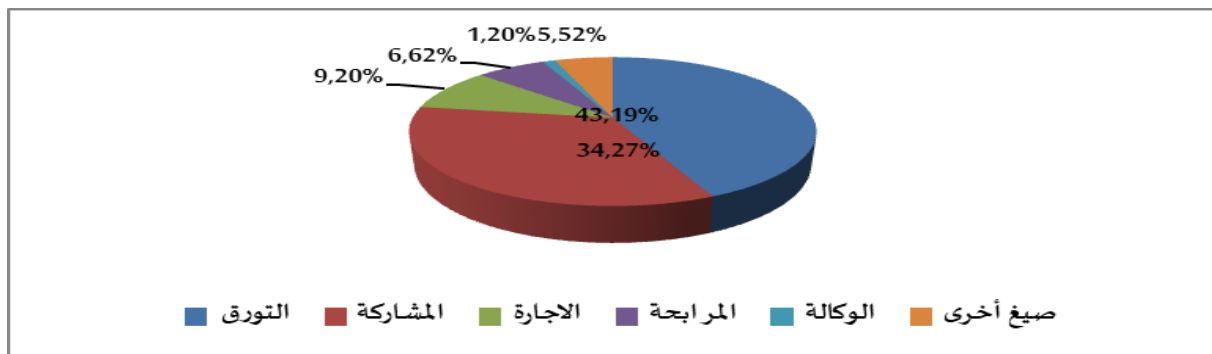
### والجزائر

#### ثانيا التمويل حسب الصيغ:

عرف التمويل المصرفي في بريطانيا ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة بمعدلات نمو متزايدة وصلت حوالي 26% بنهاية سنة 2018، وتوزع هذا التمويل على مختلف صيغ استثمار التمويل الإسلامي، إذ حظيت صيغة التورق بنسبة 43.19% من إجمالي التمويل، تليها صيغ المشاركة بنسبة 34.27% ثم الاجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 9.20% وصيغة المراجعة بنسبة 6.2% في حين كان الاستثمار في الأخرى ضئيلا على غرار المضاربة، الاستصناع و السلم التي لم تتجاوز نسبة 5.52% من إجمالي التمويل الإسلامي في بريطانيا، و هو ما يؤكد سيطرة صيغ البيوع و المشاركة على التمويل.

#### ثانيا: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في بريطانيا 2018.

#### الشكل (3-3): صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في بريطانيا 2018.



Source: IFSL, (2010), Islamic Finance 2009 in partnership with Uk trade and industry and the city of London.

#### الفرع الثالث: مؤشرات نجاح التمويل الإسلامي في بريطانيا.

#### أولا: عدد البنوك والنوافذ الإسلامية:

تشير الإحصاءات الرسمية للحكومة البريطانية الى وجود 20 مصرفا في البلاد تقدم خدمات مالية إسلامية منها ست مصارف متوافقة مع الشريعة الإسلامية تماما. والبقية تمثل نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، وتقدم خدماتها للمتعاملين من خلال 12 فرعا ويشغل بها حوالي 414 موظف بنهاية سنة 2018.

**ثانيا: تطور حجم الأصول المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية.**

بلغ حجم الأصول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة 4531.3 مليون جنيه إسترليني بنهاية سنة 2018، بنسبة نمو تقدر ب 31.27% مقارنة بسنة 2014 التي بلغ حجم هذه الأصول حوالي 3439.9 مليون جنيه إسترليني، تحتل بريطانيا المرتبة 18 من أصل 124 دولة في العالم تستخدم الصيرفة الإسلامية، وهو ما يضعها في المرتبة الأولى في أوروبا، والرابعة من بين الدول ذات الأغلبية غير المسلمة.

**ثالثا: عدد المؤسسات التعليمية المهتمة بالمالية الإسلامية.**

تعتبر بريطانيا من الدول الرائدة من حيث توفر المؤسسات التعليمية المهتمة بالتمويل الإسلامي متقدمة على العديد من الدول العربية والإسلامية، حيث تمتلك 55% من المؤسسات المنتشرة حول العالم، كما وصل عدد الشركات التي تقدم استشارات قانونية لأكثر من 200 شركة محاماة دولية، ومن أهمها:

- المعهد القانوني للمحاسبين الإداريين البريطانيين (CIMA): يقدم دورات وشهادات في مجال التمويل.
- المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI): يوفر دورات تدريبية أساسية ومؤهل في التمويل الإسلامي في جانبه التطبيقي والشرعي.
- معهد البنوك الإسلامية والتأمين (IIBI): يوفر خدمات التدريب الإسلامية وخدمات التأمين، كما يقدم مجموعة متنوعة من الدورات وشهادات الدراسات العليا حول المعاملات المالية الإسلامية.

**رابعا: لندن رائدة البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامية.**

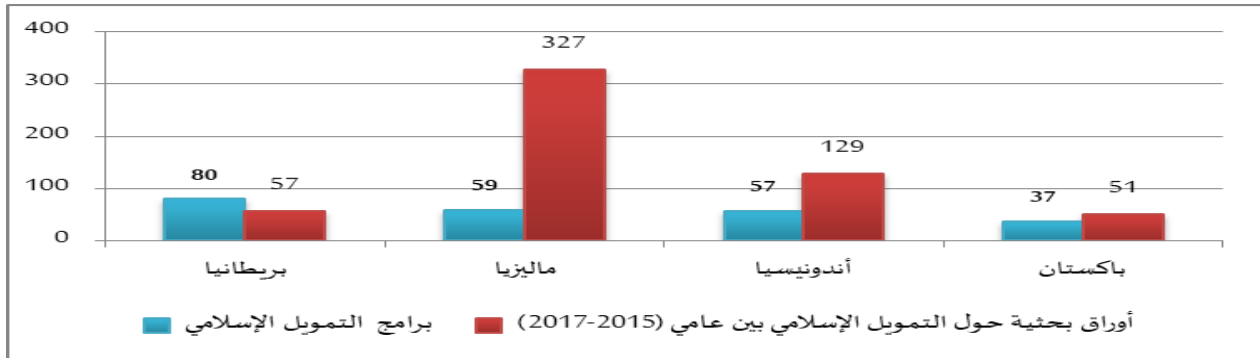
تقدم المملكة المتحدة خدمات التمويل الإسلامي منذ أكثر من 30 عاما، فوفقا لتقرير طومسون رويترز حول تطوير التمويل الإسلامي لسنة 2018، فقد جاء ترتيب لندن في المرتبة الأولى عالميا من حيث برامج ودراسات التمويل الإسلامي حيث بلغ 80 برنامجا في سنة 2017، اما اجمالي عدد الأبحاث المنشورة بين عامي 2015 و2017 تحتل المملكة المرتبة الثالثة، مع 57 ورقة بحثية منشورة، خلف ماليزيا 327 واندونيسيا 129 كما هو موضح في الشكل

التالي:

## الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

### والجزائر

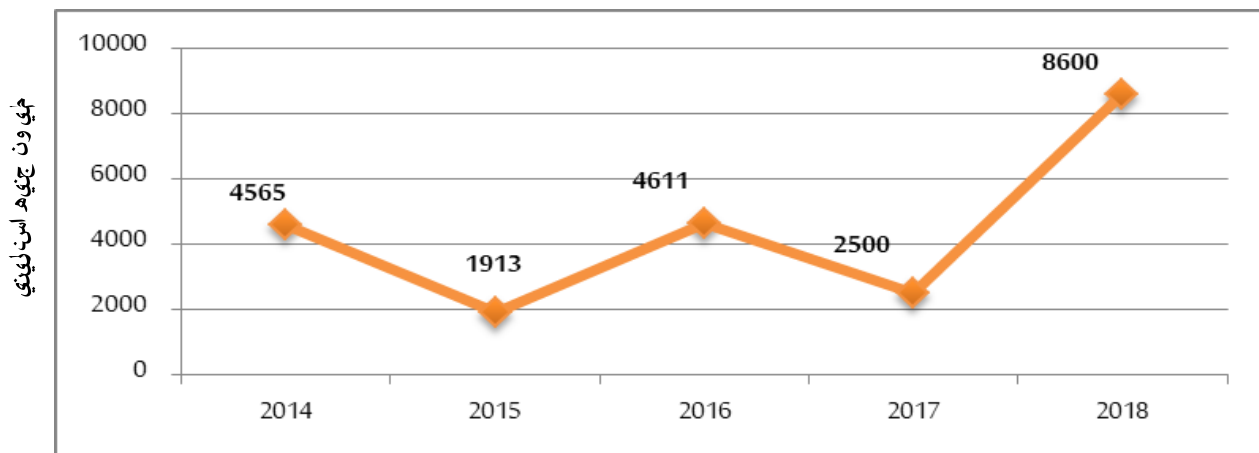
#### الشكل (3-4): أفضل الدول من حيث عدد الأوراق البحثية وبرامج التمويل الإسلامي لعام 2017.



المصدر: بلوافي احمد مهدي، شاشي عبد القادر حسين، التمويل الإسلامي في بريطانيا: الفرص والتحديات، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 24، العدد 2، ص 31-32.

#### خامسا: تطور اصدار الصكوك الإسلامية في بريطانيا.

تعتبر المملكة المتحدة اول دولة غربية تصدر صكوكا سيادية وذلك في سنة 2014، اذ باعت 200 مليون جنيه إسترليني (277 مليون دولار) من الصكوك لأجل استحقاق في سنة 2019 لتمويل مشروعات البنى التحتية في المملكة، إضافة الى الصكوك المدرجة في بورصة لندن البالغة 72 إصدارا، بقيمة تصل الى أكثر 53 مليار دولار، بنهاية سنة 2018 وبهذا تتصدر بريطانيا العالم الغربي من حيث اصدار الصكوك الإسلامية الجدول التالي يوضح حجم اصدار الصكوك الإسلامية في بورصة لندن خلال الفترة 2014- 2018.



Source: the City UK. 2019. P19

المطلب الثالث: إجراءات توطين المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية ببريطانيا.

الفرع الأول: العوامل المساعدة في تطبيق المنتجات المالية الإسلامية:

- تعتبر بريطانيا بوابة التمويل الإسلامي في أوروبا وقد احتضنته منذ وقت مبكر في 1978.
- تتمتع بيئة قانونية وتشريعية مهيأة لنمو وتطور العمل المصرفي، وهذه البيئة لا تتوفر في اغلب الدول العربية والإسلامية.
- بها سوق مفتوح على العالم، ويعد اقتصاد المملكة المتحدة من أفضل 6 اقتصاديات على مستوى العالم، وثالث اقتصاديات أوروبا.
- لديها من البنى التحتية، والتراكم المعرفي، والتقدم التقني ما يؤهلها لان تأخذ مقعدا متقدما، ونصيبا وافرا في قيادة التمويل الإسلامي.
- الدور الذي تلعبه الحكومة في ترقية هذا النوع من التمويل من اجل المنافسة على الصعيد العالمي اذ تامل الحكومة ان تعزز قدرتها التنافسية كمركز عالمي.
- زيادة عدد السكان المسلمين بالمملكة المتحدة وفي العالم حيث تتزايد تدريجيا قاعدة زبائن البنوك الإسلامية.
- فيما يتعلق بالجغرافيا، يتطلب أي مركز مالي دولي الموقع الجغرافي المناسب اذ ان لندن تقع في نقطة تحول بين اسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأفريقيا.

الفرع الثاني: افاق الصناعة المالية الإسلامية ببريطانيا:

- أطلق رئيس الوزراء دافيد الوزراء دافيد كاميرون مبادرة اثناء افتتاحه لأعمال المنتدى الاقتصادي الإسلامي التاسع في لندن في 29 أكتوبر 2013م بعنوان "عالم متغير وعلاقات جديدة"، وقد تضمنت هذه المبادرة النقاط التالية:<sup>1</sup>
- فتح بورصة لندن بابا جديدا للتعرف على فرص التمويل الإسلامي بإطلاقها مؤشر الأسواق الإسلامية الرائدة عالميا.
  - تشترك الحكومة البريطانية مع مؤسسة: "شل" لطرح منحة جديدة قيمتها 4.5 ملايين جنيه إسترليني لتعزيز جهود مبادرة "نومو" وهو صندوق معني بالنمو يوفر المهارات والتمويل للشركات الصغيرة في منطقة الشرق الأوسط والخليج، ويوفر الفرص للشركات البريطانية على الاجل الطويل.

<sup>1</sup> خطوي منير، عباد، هاجر، العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا: مقومات النجاح والتحديات، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، 2021، ص ص، 59-76.

## والجزائر

- دعم السوق ودعم النمو والابتكار الذي يقوده القطاع الخاص، مع وضع إطار ضريبي وتنظيمي يناسب الخدمات المالية الإسلامية.
  - النظر في سبل الترويج لخبرة المملكة المتحدة في التعريف بالخدمات المالية الإسلامية، والتدريب عليها والأبحاث المتعلقة بها.
- كما اشارت وزيرة الخارجية البريطانية في كلمة القتها في مركز اكس فورد للدراسات الإسلامية بشأن الخدمات المالية الإسلامية ببريطانيا ملخصتا فيها أهم الخطوات المنتهجة لضمان استقرار التمويل الإسلامي بالمملكة والمتمثلة في:
- تتجه بريطانيا نحو دعم السوق وذلك بدراسة سبل إزالة العوائق وعدم النمو والابتكار الذي يقوده القطاع الخاص، مع وضع إطار ضريبي تنظيمي يناسب الخدمات المالية الإسلامية لكي تكون لندن منافس مقابل غيرها.
  - العمل على حشد المساهمة في التمويل 40 من مشاريع البنية التحتية المحددة في الخطة الوطنية للبنية التحتية بالمملكة المتحدة
  - العمل على تنظيم الخدمات المالية الإسلامية كضرورة لضمان استقراره واستمراره مستقبلا.
  - السعي الى اسهام قطاع الخدمات المالية الإسلامية في اهداف السياسة الخارجية للمملكة.

### الفرع الثالث: تحديات العمل الإسلامي في بريطانيا.

- التحديات التي حققتها المملكة المتحدة اتجاه التمويل الإسلامي وخطتها الرامية مركزا كبيرا للمعاملات المالية لتصبح مركزا كبيرا للمعاملات الإسلامية في الغرب الا انها مازالت تواجه بعض الصعوبات وبعض التحديات نذكر منها:<sup>1</sup>
- اختلاف الآراء حول ما إذا كانت بعض الممارسات والمنتجات مطابقة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية هذا يعني أن بعض المنتجات والخدمات قد تتم الموافقة عليها باعتبارها متوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل بعض علماء الشريعة ولكن ليس من قبل اخرين، يمكن أن يضيف ذلك طبقة أخرى من التعقيد بالنسبة للجهات التنظيمية

<sup>1</sup> بلواني احمد مهدي، شاشي عبد القادر حسين، التمويل الإسلامي في بريطانيا: الفرص والتحديات، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 24، العدد2، ص ص، 42-43خ.

## والجزائر

- الامتثال للشرعية طوال دورة حياة المنتج بالنسبة لمزودي التمويل الإسلامي: إن الامتثال لأحكام الشرعية الإسلامية هو عملية مستمرة تعني مراقبة منتجاتها بشكل مناسب، قبل وأثناء تقديم الخدمة.
- النقص في علماء الشرعية المؤهلين لشغل منصب هيئة التحكيم الشرعية في المصارف: ويثير هذا مخاوف بشأن قدرة هيئات دعم الخدمات على توفير ما يكفي من التحدي والإشراف على منتجات الشركات وخدماتها.
- نقص الموارد البشرية المؤهلة: من المعترف به على نطاق واسع أن هناك نقصا عالميا في عدد المهنيين ذوي الخبرة في قطاع التمويل الإسلامي. من الواضح أن هناك مجال لمزيد من التعليم والتدريب في المملكة المتحدة. حيث زادت الجامعات التي تقدم دروس ودرجات في هذا الجانب، كذلك تنظيم المؤتمرات العلمية لإلقاء المزيد من الضوء على هذه المشاكل والتحديات. حيث بلغت عدد الدورات التكوينية في مجال التمويل الإسلامي سنة 2017 في بريطانيا حوالي 80 دورة.
- مخاطر العقود والتوثيق: في عقود المعاملات الإسلامية، ففي بريطانيا يعتمد قابلية إنفاذ الشروط والأحكام على القانون الحاكم في حالة وجود نزاع، فمن غير المحتمل أن تصدر محكمة بريطانية حكما وفقا للشرعية الإسلامية.
- معظم المهندسين الماليين والقانونيين والمحامين اعتادوا على سلوكيات البيئة التقليدية التي يغلب عليها أدوات الدين القائم على فائدة (الربا)، ومن هنا تظهر مخاطر السلامة الشرعية للمنتج.

### المبحث الثالث: واقع وتطور المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر.

يمثل التمويل الإسلامي أحد أبرز البدائل المالية الحديثة، بدأت الجزائر تفتتح تدريجيا على التمثيل الإسلامي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت الصناعة المالية الإسلامية محور الاهتمام العالمي، مما أدى بها الى اتخاذ خطوات لتوطين جملة من الإجراءات التنظيمية والقانونية، منها الترخيص بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية واستحداث منتجات تمويلية إسلامية. فتطرقنا في هذا البحث الى واقع التمويل الإسلامي وتحليل تطوره في ضوء مؤشرات نمو الصناعة المالية الإسلامية مع التركيز على إجراءات التوطين والتحديات والفرص المتاحة.

#### المطلب الأول: واقع التمويل الاسلامي في الجزائر.

#### الفرع الأول: مسار التمويل الإسلامي وسوق الاوراق المالية في الجزائر.

#### أولا: مسار التمويل الإسلامي في الجزائر.

ان مراحل التمويل الإسلامي في الجزائر مقارنة بماليزيا ولندن ودول أخرى متصدرة في مجال التمويل الإسلامي تبدو بطيئة جدا فحاولت السلطات الجزائرية تقسيمه لمرحلتين:<sup>1</sup>

**1. المرحلة الأولى: مرحلة المبادرة الفكرية (1929-1990):** يرجع تسميتها، لان اول مبادرة او فكرة عن التمويل الإسلامي في الجزائر تعود الى عشرينيات القرن الماضي من الشيخ أبو اليقظان، بفتح بنك اهلي يؤسس القواعد الإسلامية ويسير بأساليب البنوك العصرية برؤوس أموال الأثرياء في عاصمة الجزائر وقسنطينة، فهذا المشروع دلالة على تداول فكرة التمويل الإسلامي ومحاولة تطبيقه، الا انها اجهضت من قبل السلطات الفرنسية. بعد سنوات عدة والتي تعدت الستين سنة بدأت معالم الطرح الفكري والفعلي تظهر على المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال:

- **عام 1988:** ابرام اتفاق بين المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والممثل العام لمجموعة البركة في مؤتمر الاقتصاد الإسلامي عام 1988م بالجزائر، وهو انشاء اول بنك إسلامي بين بنك عمومي وبنك أجنبي خاص، فتعتبر هذه اول مبادرة فعلية ناجحة تعمل وفق الشريعة الإسلامية.
- **عام 1990:** حسب احكام قانون العملات والائتمان منذ 14 افريل 1990 تم إعطاء الضوء الأخضر لإنشاء هذا البنك كبنك براس مال مختلط (عام وخاص).

<sup>1</sup> محمد فرحي، أهمية التمويل الإسلامي وجذوره التاريخية، اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي واقع وتحديات، الاغواط، الجزائر، 2010، ص 76.

**3. المرحلة الثانية: مرحلة التطبيق الفعلي (1991 الى يومنا هذا):** شهدت هذه المرحلة تطورات معتبرة،

ومحاولات لأفكار كانت محجوزة في الحقبة الاستعمارية. ويمكن توضيح اهم المحطات في الجدول رقم الذي يوضح تطور مكانة الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر.

**ثانيا: سوق الأوراق المالية في الجزائر:**

تم انشاء سوق الأوراق المالية في الجزائر في سنة 1990 من خلال مروره بعدة مراحل تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

**1. المرحلة التقريرية (1990-1992): تجسدت هذه المرحلة ب:**

- صدور مرسوم تنفيذي رقم 90-101 المؤرخ في 27 مارس 1990 المتعلق بتحويل ديون الخزينة الى قيم منقولة.
- صدور مرسوم اخر رقم 90-102 ليحدد اشكال شهادات الأسهم من مؤسسة عمومية لفائدة مؤسسة اقتصادية.
- وفي 09 ديسمبر 1990 اتخذت الحكومة قرار انشاء شركة القيم المنقولة وهي: شركة ذات أسهم يمثلون صناديق المساهمة تم انشاءها وفق القانون 88-03 راس مالها 320000 دج هدفها انشاء بورصة للأوراق المالية، نظرا لضعفها تم تعديل القانون الأساسي ورفع راس مالها الى 9.320.000 دج في فيفري 1992م، كما تم تغيير اسمها الى بورصة الأوراق المالية حيث لم يتم تفعيل دورها.

**2. المرحلة الابتدائية (1993-1996):**

بموجب المرسوم رقم 93-08 في 25 افريل 1993، تم اتخاذ بعض التعديلات على القانون التجاري المتعلق بشركات الأسهم والقيم المنقولة.

- اما بالنسبة لتعديلات الأسهم: تم رفع المبلغ الأدنى الواجب توفره الى 5.000.000 دج في حالة العرض العمومي، والى 1.000.000 دج في حالة عدم اللجوء الى العرض العمومي للادخار.
- اما فيما يتعلق بالقيم المنقولة: فقد أتاح المرسوم إمكانية اصدار أنواع جديدة تتمثل في شهادات الاستثمار، شهادات الحق في التصويت، شهادات المشاركة، السندات والسندات القابلة الى أسهم.

<sup>1</sup> زيدان محمد، نورين بومدين، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والافاق، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص ص 23-25.

**3. مرحلة الانطلاق الفعلية (من 1996 الى حد الان):** تجسدت هذه المرحلة بصدور عدة مراسيم تنفيذية وأنظمة قانونية قصد استكمال شروط البورصة من بينها.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-08 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بنظام هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.
- النظام رقم 96-03 المؤرخ في 03 جويلية 1996 المتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وكذا واجباتهم.
- النظام رقم 97-01 المتعلق بمساهمة الوسطاء في عمليات البورصة.

تتمثل الهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية بالجزائر فيما يلي:

- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB): هي عبارة عن سلطة ضبط مستقلة تتول تنظيم ومراقبة سوق الأوراق المالية.
- شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBVM): التي تحتكر عمليات التفاوض على القيم المنقولة سواء لحسابهم الخاص او لحساب زبائنهم.
- المؤمن المركزي للسندات: او ما يعرف بالجزائرية للتسوية الذي يتولى مسك وإدارة حسابات الأوراق المالية.

**الفرع الثاني: مراحل تطور نشاط الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر من 1990.2021.**

يمكن ان نلخص اهم الاحداث والتطورات التي عرفتها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر في الجدول التالي:

## الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

### والجزائر

#### الجدول رقم (3-9): تطور مكانة الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر من 1991-2020.

السنة	الحدث
1990	انشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومقرها مملكة البحرين، بتاريخ 1990/02/26 في الجزائر العاصمة.
1991	تأسيس بنك البركة كأول بنك إسلامي في الجزائر بتاريخ 1991/05/20.
2000	تأسيس اول شركة تامين تكافلي في الجزائر (البركة والأمان سابقا، سلامة للتأمينات حاليا).
2003	إطلاق مشروع صناديق الزكاة كأوعية مالية تابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف بهدف تمويل مشاريع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفئة الشباب عن طريق القرض الحسن.
2005	تنظيم ملتقى دولي حول المصارف الإسلامية واقع وفاق بكلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 3.
2006	تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر (مصرف السلام الجزائري) في جوان 2006.
2008	تنظيم المنتدى الافريقي الثالث للتمويل الإسلامي في الجزائر.
2009	تنظيم ملتقيات دولية حول الازمة المالية وبدل البنوك التقليدية، في عدة جامعات جزائرية على غرار جامعة فرحات عباس سطيف.
-2014 2015	فتح تخصصات وفروع جديدة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي ببعض الجامعات. تنظيم ملتقى بالمدرسة العليا للتجارة حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر. انشاء النافذة الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في مارس 2015.
2017	تعديل قانون النقد والقرض المادة 45 التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل الغير تقليدي او ما يسمى بالقروض التساهمية او التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية. تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية وهي بنك "القرض الشعبي الوطني" و"بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" و "بنك التنمية المحلية" من خلال تعديلات قانون النقد والقرض للمواد 73.68.67.
2018	صدور اول نص قانوني يعرف وينظم معاملات الصيرة الإسلامية، وهو التنظيم 02/18 المؤرخ في 2018/11/04، الذي يحدد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "تساهمية" والتي لا تقضي الى قبض او دفع فوائد ربوية.
2020	صدور ثاني نص قانوني للصيرفة الإسلامية 02/20 المؤرخ في مارس 2020 والذي يلغي القانون الأول. الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية في 2020/04/01.
2021	صدور المرسوم التنفيذي رقم 81/21 المؤرخ في 2021/02/23، والمحدد لشروط ممارسة التامين التكافلي في الجزائر. إطلاق نافذة مخصصة لعمليات الصيرفة الإسلامية تحت مسمى "البراق" في بنك ABC في 2021/02/15.

**المصدر:** فطيمة الزهراء فنازي، واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، دراسة تحليلية لمجموعة تجارب دولية، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2021-2022، ص354.

الفرع الثالث: واقع الحوكمة الشرعية في الجزائر.

جاء في التقرير السنوي للبنك لسنتي (2014-2015) على التوالي ان بنك البركة الجزائري يولي اهتماما كبيرا لممارسات الحوكمة المؤسسية كما يلتزم البنك بتطبيق معايير أداء المهنة على نشاطات البنوك، وفي هذا المجال و بناء على توصيات مجموعة البركة المصرفية، وتتجسد الحوكمة من خلال الهياكل التنظيمية التالية:<sup>1</sup>

- مجلس الإدارة: يتكون من رئيسو نائب الرئيس، وثمانى أعضاء منهم المدير.
- اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ومنها:
  - لجنة التدقيق: مكونة من رئيس وعضوين.
  - لجنة المخاطر: مكونة من رئيس وثلاثة أعضاء.
- لجان الضبط والرقابة: من مهامها دراسة المطابقة الشرعية، والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي. وتتشكل المديرية العامة من امين عام وأربع مديريات مساعدة على التوالي: مدير عام مساعد مكلف (بنظام المعلومات، بالائتمان والعلاقات الدولية، بالاستغلال وبنك التجزئة، بالمراد البشرية والمالي).
- اما بالنسبة لهيئة الرقابة الشرعية التي تم تأسيسها سنة 2008 من خلال اتفاقية الارتباط بين بنك البركة الجزائري وعضو الهيئة حيث يعين وفقا لقرار الجمعية العامة وتوزيع المكافآت المالية أحدهما ثابت بنسبة 50 % والآخر كتعويض حضور الاجتماعات.
- يقوم بنك البركة الجزائري بنشر التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية ويتضمن التقرير:<sup>2</sup>
- إعطاء الرأي حول مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية بعد مراقبة المبادئ المعتمدة والإجراءات المطبقة في البنك.
- مراقبة الإيرادات والتأكد من مصادرها، وحصر الأرباح الناتجة عن العمليات التمويلية التي اختلت صحتها، وتقديم طلب للإدارة بتجنبها من خلال تحويلها إلى حساب سبل الخيرات
- مراقبة مصاريف صندوق الخيرات والجهات المستفيدة منه، للمطالبة بإعادة المبالغ التي لم تصرف في مجالات الدفع العام.

<sup>1</sup> محمد التوهامي، تخطيط التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي، حالة الجزائر، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر، 2003، ص 15.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 17.

المطلب الثاني: مؤشرات وتحديات نمو الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر.

الفرع الأول: مؤشرات نمو الصناعة المالية الإسلامية.

**أولاً: مؤشر الشمولية المصرفية في الجزائر.**

يستخدم هذا المؤشر في قياس مدى انتشار المصارف الإسلامية وكذا حجم شريحة السكانية التي تصلها الخدمات المصرفية الإسلامية، وينص المؤشر الذي يسمى بنموذج كاميرون على أن لكل 10000 شخص فرع مصرفي وهو مبني على عرف دولي. ويتم قياس هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{مؤشر الشمولية المصرفية} = (\text{عدد فروع المصارف الإسلامية} / \text{إجمالي عدد السكان}) \times 10000$$

واستناداً لهذا النموذج فإن القيمة المثلى للمؤشر هي الواحد الصحيح (1)، فإن تعدت ذلك فهذا يعني وجود انحراف موجب أي بمعنى أن انتشار الفروع المصرفية أكثر من الحاجة، وهذا ما يولد تكلفة إضافية للمصرف،

أما إذا كانت قيمة المؤشر أقل من الواحد الصحيح فهذا انحراف سالب، وهو يدل على عدم قدرة الفروع المصرفية المنتشرة توفير الخدمات لشريحة معينة من الأفراد. وإسقاطاً لذلك على حالة الجزائر قمنا بإعداد الجدول رقم (3-14) لحساب مؤشر الشمولية المصرفية بالجزائر في الفترة 2011-2015.

**الجدول رقم (3-10): مؤشر الشمولية المصرفية بالجزائر خلال الفترة (2011-2015).**

2015	2014	2013	2012	2011	
36	35	30	30	28	عدد الفروع في المصارف الإسلامية
39963000	39114000	38297000	37495000	36717000	عدد السكان
0.0000009008	0.00008948	0.0000007834	0.0000008	0.0000007626	مؤشر الشمولية المصرفية

**المصدر:** بنك الجزائر من الموقع [www.bank\\_ofalgeria.dz](http://www.bank_ofalgeria.dz)

استناداً إلى تحليل نموذج كاميرون مخرجات الجدول رقم (3-14) فإن فروع المصارف الإسلامية في الجزائر تنتشر بوتيرة أقل من زيادة عدد السكان، وهذا ما جعل مؤشر الشمولية في الجزائر أقل من الواحد الصحيح، أي بانحراف سالب بمعنى أن خدمات الفروع الإسلامية لاتصل إلى شريحة معتبرة من السكان. وهذا ما يحرمها من حصة سوقية معتبرة.

## الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

### والجزائر

#### ثانيا: المنتجات المالية الإسلامية المتاحة في الجزائر:

أفترجت الحكومة الجزائرية عن النظام قم 20-02 مؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بالعمليات البنكية الخاصة بالصريفة الإسلامية، وأعلنت الترخيص للمؤسسات المالية بتسويق ثماني منتجات بنكية إسلامية هي: المراجعة والمضاربة والمشاركة والإجارة والسلم والاستصناع وحسابات الودائع وودائع الاستثمار وقد ورد تعريف كل منتج حسب الجدول التالي:

#### جدول رقم (3-11): المنتجات المالية المتداولة في الجزائر.

المنتج المالي الإسلامي	تعريفه
المراجعة	عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.
المشاركة	هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية واحدة أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في راس المال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من اجل تحقيق الربح.
المضاربة	هي عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى "مقرض الأموال" راس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من اجل تحقيق الربح.
الإجارة	هي عقد ايجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى "المؤجر" تحت تصرف الزبون المسمى "المستأجر" وعلى أساس الايجار سلعة منقولة يملكها البنك أو المؤسسة المالية لفترة محددة مقابل تسديد ايجار يتم تحديده في العقد.
السلم	هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة الذي يقوم المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له اجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي.
الاستصناع	هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة الى زبونه صاحب الامر، أو بشراء لدى مصنع سلعة، ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين.
حسابات الودائع	هي حسابات تحتوي على أموال يتم ايداعها في بنك من طرف افراد مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها الى المودع أو الى شخص اخر معين عند الطلب، حسب شروط متفق عليها مسبقا.
الودائع في حسابات الاستثمار	هي توظيفات لأجل تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد: نظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصريفة الإسلامية وقواعد

ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

**ثالثا: انشاء هيئة شرعية مركزية.**

وضع هيئة شرعية مركزية يمكنها البث في مدى مطابقة المنتجات المعروضة للشريعة الإسلامية، إضافة الى اشتراط الحصول على رخصة من البنك المركزي للقيام بمثل هذه النشاطات، حيث تم بموجب المقرر رقم 20-02 المؤرخ في 01 افريل 2020 تعيين أعضاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى.

تتمثل بعض مهامهم في:<sup>1</sup>

- تقويم مدى مطابقة المنتجات التي تعرضها عليها الجهات الرسمية والبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة لأحكام الشريعة الإسلامية واصدار شهادة لذلك.
- ابداء الراي الشرعي في اية منتجات مالية أخرى تعرض عليها، ولا سيما في مجال التأمين التكافلي وسوق القيم المنقولة (البورصة) والتمويل الخيري (زكاة الوقف والصدقات).
- مراجعة عقود وصيغ التمويل ومختلف المعاملات المالية الإسلامية التي اعتمدها هيأت الرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية بخصوص مدى التزامها بالأحكام الشرعية.
- اعتماد المعايير الشرعية المتعلقة بالمنتجات المصرفية والمالية المطروحة.

**الفرع الثاني: البنوك الإسلامية وتحليل وتقييم النشاط التمويلي الإسلامي في الجزائر.**

**أولا: بنك البركة الجزائري ALBARAKA BANK:**

**1. تعرف بنك البركة الجزائري.**

بنك البركة هو اول بنك جزائري هو اول بنك إسلامي في براس مال مختلط (عام وخاص)، تم انشاءه في 20 ماي 1991 براس مال 500.000.000 دج، وبدا مزاوله نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991م.<sup>2</sup> اما فيما يخص المساهمين هما: مجموعة البركة المصرفية (البحرين)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر).

<sup>1</sup> قانون 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، يتضمن قانون المالية المتعلق بالصيرفة الإسلامية لسنة 2020 العدد 81، المادة 102.

## الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

### والجزائر

في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في سبتمبر 2003، للبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقة مع مبادئ احكام الشريعة الإسلامية.

**يمثل الجدول رقم (3\_12): أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:**

السنة	الحدث
1991	تأسيس بنك البركة الجزائري
1999	المساهمة في تأسيس شركة التأمينات "البركة الأمان".
2000	المرتبة الأولى بين البنوك ذات راس المال الخاص.
2003	انشاء شركة للترقية العقارية " دار البركة".
2006	زيادة راس مال البنك الى 2.5 مليار دينار جزائري.
2009	زيادة ثانية لراس المال البنك 10 مليار دينار جزائري.
2015	انشاء معهد للتدريب والبحوث في الصيرفة الإسلامية IRFI . انشاء شركة للخبرات العقارية SATEC IMMO .
2017	زيادة ثالثة في راس مال البنك الى 15 مليار دينار جزائري.
2919	من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.
2020	زيادة رابعة لراس المال الى 20 مليار دينار جزائري.

**المصدر:** اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك البركة [www.albaraka\\_bank.dz](http://www.albaraka_bank.dz)

### 2. تقييم وتحليل النشاط التمويلي لبنك البركة خلال الفترة 2017-2022.

من اجل التعرف على واقع التمويل بينك البركة خلال الفترة 2017-2022 نستعرض بيانات الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-13): تطور التمويل المقدم من طرف بنك البركة خلال الفترة 2017-2022.**

البند	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التمويل المقدم للمؤسسات المالية	3123641	2299974	1547484	1026987	725373	574898

## الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

### والجزائر

131506406	139499026	14901271	153053279	154159890	136553371	التمويل المقدم للزبائن
-----------	-----------	----------	-----------	-----------	-----------	---------------------------

**المصدر:** اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك البركة [www.albaraka\\_bank.dz](http://www.albaraka_bank.dz)

من خلال الجدول الذي يبين تطور حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة يتضح انه خلال سنة 2018 يلاحظ ارتفاع حجم التمويل المقدم للزبائن ب 154159890 دج غير انه عرف انخفاض طفيف في سنة 2019 ب 153053279 دج وبدا في التراجع سنتي 2020 و 2021 على التوالي ليستقر سنة 2022 عند 131506406 دج. من اجل التعرف على صيغ التمويل الإسلامي في بن البركة الجزائري للفترة من 2018-2022.

نستعرض البيانات في الجدول التالي:

### الجدول رقم (3-13): حجم صيغ التمويل المعتمدة ببنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022.

السنوات	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%	2022	%
الاجارة	32949.33	39.91	47100.7	84.02	65855.14	50.64	65431.66	46.24	72793	45.79
المراجحة	4056.81	4.91	3908.08	3.98	9816.47	8.74	22169.64	14.96	28793.24	18.11
السلم	9692.98	11.40	8513.93	8.68	11247.67	10.02	12167.56	8.6	126377.48	10.3
المشاركة	76.64	0.90	214.87	0.22	928.77	0.83	820.77	0.58	1696.22	1.07
الاستصناع	764.26	0.93	704.88	0.72	804.36	0.72	997.3	0.7	1083.53	0.68
قرض حسن	3.35	0.01	289.32	0.29	277.56	0.25	247.67	0.18	223.16	0.14

**المصدر:** بنك البركة الجزائري عبر الموقع [www.albaraka\\_dz](http://www.albaraka_dz)

### ثانيا بنك السلام الجزائري.

**1. التعريف بالبنك:** مصرف السلام الجزائر بنك متعدد المهام والخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 23 فرعا عبر روع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى، انسجاما مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى الى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها.

## 2. تقييم وتحليل النشاط التمويلي لمصرف السلام الجزائر

يقدم مصرف السلام -الجزائر- جملة من الخدمات المصرفية التمويلية المقدمة للمؤسسات والافراد والتي تتمثل عادة في المرابحة للواعد بالشراء او المرابحة المصرفية،، الاجارة المنتهية بالتمليك، الاستصناع او الاستصناع الموازي في المباني المضاربة، المشاركة، المتناقصة او المنتهية بالتمليك الاجارة المصنوفة في الذمة، وفيما يلي سيتم تحليل نشاط التمويل للمصرف.

من اجل التعرف علا واقع التمويل الإسلامي المقدم من طرف بنك السلام للفترة 2017\_2022.

### الجدول رقم(3-15): تطور التمويل المقدم من طرف بنك السلام من خلال الفترة 2017\_2020.

البند	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التمويل المقدم للمؤسسات المالية	436 154	276 872	515 459	259 466	632 808	3 911 553
نسبة التغيير	-	67%	-	50%	144%	518%
التمويل المقدم للزبائن	45 454 481	75 339 606	95 582 580	518%	153 615 910	174 534 597
نسبة التغيير	-	66%	-	6%	51%	14%

المصدر: بنك السلام الجزائري عبر الموقع [www.alsalamalgeria.com](http://www.alsalamalgeria.com)

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان هناك تراجع في حجم التمويل الممنوح للمؤسسات المالية سنة 2018 يقدر بما نسبته 67%. كما يلاحظ ان هناك انخفاض في البند سنة 2020 مقارنة ب 2019 بنسبة 50% في حين يلاحظ ان هناك ارتفاع الرصيد سنة 2021 و2022 وبذلك راجع الى تقديم تمويل جديد لصالح مؤسسة مالية. من خلال معطيات الجدول يتضح ان هناك نمو مستمر في رصيد بند تمويل الزبائن حيث بلغت نسبة النمو سنة 2018 66% في حين بلغ معدل النمو 51% سنة 2021 ويرجع هذا التوسع الى حجم المواد القابلة لتوظيف إضافة الى نجاح البنك في عملية استقطاب زبائن جدد تتلاءم ملائمتهم وقدرتهم على السداد ودرجة المخاطرة التي تتضمنها كل عملية تمويل. كما ان توسع شبكة المصرف عبر كافة ربوع الوطن ليصل الى 23 فرع من لسباب ارتفاع حجم التمويل وتطوره إضافة الى ان بنك اعتمد على رقمه الخدمات المصرفية والتي لاقت اقبال وزادت من عدد الزبائن.

### ثالثا: النافذة البنكية بنك الخليج AGB:

1. **التعريف بالبنك:** تأسس " بنك الخليج الجزائر" عام 2003، وهو أحد البنوك التابعة "لبنك برقان" ويمتلك نسبة 60% من أسهمها في الجمهورية الجزائرية. وهو أكبر ثالث بنك في الجزائر، يعمل في مجال قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات وكذلك التمويل الإسلامي، ولديه أكثر من 60 فرعا و100 جهاز صراف الي داخل الجمهورية.<sup>1</sup>

- 60% من طرف بنك البرقان BURGAN BANK.
- 30% من البنك التونسي الدولي TUNISI INTERNATIONAL BANK.
- 10% من البنك الأردني الكويتي JURDAN KUWAIT BANK.

### 3. صيغ التمويل الإسلامية لدى نافذة بنك الخليج:

يخصص بنك الخليج نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية يقدم فيها منتجات توافق مبادئ الشريعة الإسلامية هما السلم والمراجعة، كما استحدث سنة 2013 خدة أخرى سميت ب leasing وهي عبارة عن التمويل التأجيري:

- **السلم:** يعرفه بنك الخليج على انه عملية بيع مع التسليم المؤجل للبضائع.
- **المراجعة:** توجه المراجعة في بنك الخليج الجزائر لتمويل احتياجات الزبائن والافراد من خلال صيغتين هما مراجعة سيارتي ومراجعة تسهيلات.
- **خدمة leasing التمويل التأجيري:** وهي نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر " البنك" بتمويل شراء أصل من المستأجر " المستثمر" مقابل دفعات دورية، مع احتفاظ المؤجر للملكية الأصل حت نهاية العقد، ويمتلك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير.

### الفرع الثالث: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

<sup>1</sup> بنك الخليج الجزائر عبر الموقع [www.agb.dz](http://www.agb.dz)

## والجزائر

تواجه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر عدة صعوبات وتحديات جعلتها تعاني من محدودية تطور ونمو خدمات الصناعة المالية الإسلامية ومعوقات سوق الاوراق المالية.

### أولاً: تحديات نمو وتطور خدمات الصناعة المالية الإسلامية.

تتعدد تحديات نمو وتطور الصناعة المالية الإسلامية ما بين معوقات تشريعية وتنظيمية، ونذكر منها:<sup>1</sup>

- عدم توفر البيئة التشريعية التي تناسب عمل المصارف الإسلامية مقارنة بعمل المصارف التقليدية، والتي تعد في الغالب بيئة رافضة لعمل البنوك الإسلامية التي تتعامل بأحكام تتعامل وفق احكام الشريعة الإسلامية.
- اختلاف المبادئ والقوانين بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، يجعلها تعاني إشكالية المواءمة مع البنك المركزي، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة.
- عدم تطوير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية.
- ضعف نظام الرقابة الشرعية على المنتجات المصرفية الإسلامية، وضيق مجال نشاط البنوك الإسلامية الجزائرية وعدم وجود مؤشرات خاصة لقياس أداء نموها.
- قلة الممارسة الميدانية للأدوات المالية الإسلامية كالصكوك ومؤسسات التأمين التكافلي، واليات إدارة أموال الوقف وتوظيف أرباحها، وإدارة صندوق الزكاة بنجاعة في ظل توافر بيئة لتمويل الإسلامي.
- نقص العصرية في التعاملات في وقت يعرف فيه عالم الثورة الرقمية.
- على الصعيد المحلي بالجزائر، فان البنوك الإسلامية والنوافذ المماثلة لها تعتمد على صيغ التمويل بالمدىونية على غرار المرابحة والاجارة والسلم والاستصناع بالدرجة الأولى بالرغم من قلة ربحيتها مقارنة بصيغ المشاركة والمضاربة التي تعتبر أكثر ربحية.
- افتقار موظفي المصارف الإسلامية للتأهيل والتكوين والكفاءة حيث تكون معلوماتهم غي ملمة بالعمل المصرفي الإسلامي.
- محدودية المنتجات الإسلامية حيث حدد نظام 20-02 ثمان صيغ فقط في حين تم استثناء الصيغ الإسلامية الأخرى.

<sup>1</sup> بدروني عيسى، الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، الواقع والتحديات والافاق، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، المجلد 5، العدد2، ديسمبر 2021، ص ص، 407\_424.

### ثانيا: تحديات سوق الأوراق المالية بالجزائرية.

في الوقت الراهن بورصة الجزائر من عدة مشكلات وعقبات التي تحد من فعاليتها وتمنعها من تحقيق أهدافها فأصبحت تتسم بالهشاشة، ومن اهم هذه التحديات نذكر:

- ان اغلب ان اغلب الشركات ملك للدولة حيث لازالت حتى الان العديد من المؤسسات العمومية الجزائرية تعاني من اضطرابات مالية التالي عدم الإحساس بالمسؤولية مادامت الأملاك عمومية وليست خاصة.
- اللجوء الى عملية التمويل بالبورصة من خلال اصدار أسهم وسندات هي من احدى طرق التمويل الحديثة غير ان التعامل بها يعترتها بعض الحرج من الناحية الدينية خاصة السندات باعتبارها قرض ربوي.
- عدم تنوع الأدوات المالية في البورصة الجزائرية الامر الذي يفسح للمستثمرين مجالا واسعا لاختيار ما يناسبهم، لان التنوع يساهم في تخفيض حجم المخاطر الاستثمارية.
- ضعف الجهاز الإعلامي مع شبه غياب الاعلام الاقتصادي الذي يهدف الى تشجيع ثقافة الادخار والتعريف بالشركات والنهوض بالاستثمار.
- عدم تجزئة البورصة الى سوق رسمية سوق ثانية وكذلك كون شروط قبول المؤسسات قاسية وخاصة امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها القاعدة الأساسية لتحقيق عملية التنمية.

### المطلب الثالث: إجراءات توطين المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي في الجزائر افاق 2040.

#### الفرع الأول: المتطلبات القانونية والفنية لتنظيم الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

لتكون الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر أكثر وضوحا ونفوذًا يتطلب الامر تكامل الأطر والهيكل القانونية والفنية لتصبح مستقلة عن التقليدية في كثير من الجوانب وذلك فيما يلي:

- إضافة قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، مع تعديل بعض القوانين للتوافق مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي كالقانون التجاري، قانون الضرائب، قانون الاستثمار.... الخ. ومراعاة لما سبق ينبغي ان يحوي هذا القانون على النقاط التالية:

- من حق المصرف الإسلامي ممارسة جميع عمليات التجارة والاستثمار والتملك لشتى أنواع الاصول الثابتة والمنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها لتحقيق ما ينص عليه القانون.
- المشاركة في الأرباح والخسائر التي تتحقق طبقا لقاعدة "الغرم بالغنم".

## والجزائر

- استخدام سندات المراجعة الجائزة شرعا بدلا من السندات الحكومية في عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي.
- ان تكون علاقة البنوك الإسلامية مع البنك المركزي استثمارية لا اقرضية تقليدية.
- ادراج بند قانوني في التشريع الضريبي ينص على التعامل في عمليات بيع وشراء الصكوك الإسلامية المصدرة ضريبيا.
- تأهيل العنصر البشري الكفؤ والمؤهل له دراية ومعرفة بالتمويل الإسلامي.
- تم اقتراح بعض التعديلات لاهم أدوات السياسة النقدية التالية ذات قوة قانونية لتسهيل مهام بنك الجزائر والمصارف الإسلامية: نسبة الاحتياطي الالزامي، نسبة السيولة، معيار الحد الأدنى لكفاية راس المال.
- الاهتمام بجانب الابداع والابتكار أي يجب على الصناعة الإسلامية ان تنتقل من طور المحاكاة والتقليد الى مرحلة الابداع والتطوير حيث يسمح الابتكار لما هو ابعد من المنتجات والخدمات الإسلامية وهذا بالعمل على استكمال صيغ المعاملات الإسلامية.
- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB ماليزيا)

### الفرع الثاني: المتطلبات المهنية والتقنية لقياس سوق مالية إسلامية في الجزائر.

- أصبح من الضروري البحث في سبل واليات لتعزيز كفاءة أسواق راس الأوراق المالية وتنشيط اداءها، وعلى هذا الأساس نقدم فيما يلي مجموعة من المتطلبات لتطوير بورصة الجزائر ورفع مستوى كفاءتها:<sup>1</sup>
- **تعزيز الدور الرقابي للسوق:** وذلك من خلال فصل الجهاز الرقابي المعني عن إدارة البورصة والعمل على استكمال الإطار التشريعي المناسب وتتضمن الرقابة على الشركات المدرجة في السوق، والرقابة على الوساطة وصناديق الاستثمار، والرقابة على التداول.
  - **تعزيز الشفافية والإفصاح:** بإصدار نشرة يومية او أسبوعية او شهرية تتضمن معلومات عن السوق، وقرارات مجلس الإدارة، كذلك من الضروري على البورصة نشر بياناتها شبكة الانترنت.
  - **تعميق الوعي الاستثماري لدى صغار المدخرين** وتشجيع على الادخار طويل الاجل، وذلك بتعريفهم بالفرص المتاحة للاستثمار في الأوراق المالية وهوما يتطلب ضرورة تطوير الاعلام الاستثماري.

<sup>1</sup> بدروني عيسى، الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، الواقع والتحديات والافاق، مرجع سبق ذكره، ص ص، 407-424.

## الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

### والجزائر

- تشجيع الاستثمار الأجنبي: بإدخال تعديلات على قوانين الاستثمار وفتح المجال امام الاستثمارات الأجنبية وإزالة العوائق التي تحول دون دخولها.
- التنوع في الأدوات المالية: من خلال ادراج أدوات مالية إسلامية، حيث يعد التنوع في الأدوات المالية في البورصة عامل جذب للمدخرين، حيث يجب دراسة إمكانية الاخذ بالصيغة الإسلامية في بورصة الجزائر التي تعطي للمواطنين حرية الاختيار وانتقاء العرض الذي يناسبهم بما في ذلك الصكوك الإسلامية للتأكد من التداول بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- تطوير أنظمة التداول: باستخدام التقنيات الحديثة لتسهيل تداول الأسهم، ورفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية، وزيادة الشفافية والأمان لدى المتعاملين.
- الربط والتعاون بين البورصات العربية: بإنشاء شبكة اتصالات عربية متطورة توفر المعلومات الكافية والحديثة عن الأوراق المالية المتداولة في جميع الأسواق، وكذا انشاء شركة مساهمة عربية للوساطة المالية تساعد كثيرا على انفتاح الأسواق المالية العربية وزيادة ارتباطها ضمنا لتدفق رؤوس الأموال.

### الفرع الثالث: الفرص المتوقعة لأصول الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر افاق 2040.

#### أولا: واقع انتشار أصول الصناعة المالية الإسلامية في العالم.

تتوزع أصول الصناعة المالية الإسلامية فعلى أكثر من 80 دولة في جميع قارات العالم ولها أهميتها في أكثر من 14 بلدا، وتنتشر في كل من اسيا ومنطقة الشرق الأوسط وباقي المناطق في أوروبا وأمريكا التي تبلغ حصتها 04% من اجمالي نشاط الصناعة المالية الإسلامية بينما تقترب حصة بلدان المغرب من الصفر. والجدول الاتي يظهر التمرکز الجغرافي عالميا للصناعة الإسلامية سنة 2018.

#### الجدول رقم (3-16): التمرکز الجغرافي لأصول الصناعة المالية الإسلامية في سنة 2018 (الوحدة: مليار دولار).

المناطق	أصول الصيرفة	الصكوك	الصناديق	التكافل	الجموع	%
اسيا	266.1	323.2	24.2	4.1	617.6	28.2
مجلس التعاون الخليجي	704.8	187.9	22.7	11.7	927.1	42.3
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	540.2	0.3	01	10.3	550.9	25.1
افريقيا	13.2	2.5	1.5	0.01	17.2	0.8
مناطق أخرى	47.1	16.5	13.1	-	76.7	3.5

## الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

### والجزائر

100	2.19	27.7	61.5	530.4	1571.3	المجموع
-----	------	------	------	-------	--------	---------

Islamic Financial Services Board Financial Services Industry Stability report 2019.p23

- من خلال هذا الجدول وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد العالمي فان الصناعة المالية الإسلامية حققت في عام 2018 تحسنا مستمرا للسنة الثالثة على التوالي من حيث قيمتها الاجمالية عند 2.19 % تريليون دولار امريكي في الربع الثاني مقارنة 2.05 % تريليون دولار امريكي في نهاية 2017 مقارنة بنسبة نمو 2016 ب 8.5%، لا سيما في البنوك وأسواق المال والتكافل والصناديق الإسلامية انخفضت ب 8.5% لتصل الى 61.5 مليار دولار بعدما كانت في سنة 2017 بمبلغ 66.7 مليار دولار.
- اما بخصوص الجزائر والتي يصل عدد سكانها الى 52 مليون بحلول 2024 وسيصل الى 60 مليون بحلول سنة 2030 فهناك إمكانيات كبيرة لتطوير منطقة للمالية الإسلامية خاصة في ظل الاستثمارات الكبيرة التي ستقوم بها الدولة في مخططاتها وبرامجها الاستثمارية العامة خلال الفترات (2018-2024) و (2025-2030)، والحاجة الى التوظيف المستدام للعائدات البترولية والتحول الى وضعية الانفاق الحالية الى التخصيص الاستثماري الذي يضمن مصالح الأجيال المتلاحقة. فحصة الجزائر شبه منعدمة من الأصول المصرفية من اجمالي الخدمات المصرفية في العالم.

### ثانيا: التوزيع المتوقع لأصول الصناعة المالية الإسلامية حصة الجزائر منها خلال الفترة 2024\_2040.

ان تقدير التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية خلال الفترة 2024-2040 موضح في الشكل التالي:

الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

والجزائر

جدول رقم (3-17): التوزيع المتوقع لأصول الصناعة المالية الإسلامية وحصة الجزائر منها خلال الفترة 2024-2040.

2040	2030	2024	
60	40	15	الصكوك الإسلامية
40	20	10	صناديق الاستثمار الإسلامية
50	30	15	البنوك الإسلامية
20	12	08	الزكاة
25	15	12	الأوقاف
12	09	03	مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر
215	130	65	مجموع أصول المالية الإسلامية في الجزائر
19000	8940	6200	حجم الصناعة المالية الإسلامية
1.19	1.4	1.04	الحصة الدنيا النسبية المتوقعة للجزائر

المصدر: صالح صالح، أساسيات التحول النظامي لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري 2020-2040، الدار الجزائرية 2018، ص 94.

من خلال هذا الجدول يتضح ان الحصة الدنيا النسبية المتوقعة للجزائر خلال الفترة 2024-2040 هي في المتوسط لا تتعدى 1.19% بالمقارنة مع الدول الأخرى حيث قدراتها المالية ومواردها البشرية وثروتها المالية لا تساوي عشر الاقتصاد الجزائري وبالتالي فهي نسبة متدنية جدا بالمقارنة مع حجم الاقتصاد الجزائري، مما يتطلب مضاعفة الجهود على كل المستويات خاصة بعد ما تم اصدار نظام الصيرفة الإسلامية.

انه بفضل الشروع في استقطاب الأموال بواسطة نظام الصيرفة الإسلامية ستتمكن الجزائر " من انجاز شبكة الطرق السيارة في المنطقة الشمالية التي يبلغ طولها 3000 كلم بتكلفة تبلغ حوالي 17 مليار دولار في المشروع الشمالي الأول وبطول 5770 كلم بتكلفة 31 مليار دولار في المشروع الشمالي الثاني وشبكة الطرق السيارة الدولية الصحراوية،

وكذا انجاز البرامج السكنية الجديدة وكلها تستحق عوائد للدولة والقطاع الخاص عن طريق الصكوك السيادية الإسلامية ومن خلال عقود الاعمار والتشغيل والإعادة وغيرها من الأدوات<sup>1</sup>

### خلاصة الفصل الثالث:

من خلال استعراض التجربة الماليزية في مجال التمويل الإسلامي تبين انه ما يميز التجربة الماليزية في مجال الصناعة المالية الإسلامية هو انها تجربة بدأت لتستمر و تنمو، فالهدف مرسوم و محدد، و التجربة تحظى بأولوية و دعم حكوميين، كما انها دعمت انشاء عدد كبير من الجامعات و مراكز البحث التي تهتم بالتطوير و الابتكار في هذا المجال، كما أوضحت تجربة ماليزيا ان متطلبات نجاح النظام المالي الإسلامي في بيئة عالمية متغيرة تمثلت في الدعم الحكومي الكبير و التخطيط السليم، و تأسيس الهيئات السائدة للنظام المالي الإسلامي أهمها الهيئات الرقابية الشرعية، بالضافة الى اصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة و انشاء سوق مالية إسلامية ، كما تبين انحصار صيغ الاستثمار بنسبة كبيرة في صورة المراجعة لتلبية احتياجات استهلاكية مما يبعد المؤسسات المالية و المصرفية عن هدفها التنموي الاستثماري، لذا وجب ضرورة مراجعة السياسات الائتمانية المتبعة من خلال التركيز على صيغ المشاركة و المضاربة، و تخفيض نسبة التمويل عن طريق المراجعة للعمليات التجارية كونها نشاط استثنائي و ليس رئيسي.

كما ان توجه المملكة نحو اعتماد صيغ التمويل الإسلامي ضمن منظومتها المالية راجع ضمن مبادراتها التي تتبناها لجعل التمويل الإسلامي هدفا لتحقيق النمو والابتكار في تعزيز القطاع الاقتصادي وقد ساعدها في ذلك تاريخها العريق في مجال الأسواق المالية العالمية وحاضرها الواعد بحكم الدعم الذي تقدمه الحكومة البريطانية للتمويل الإسلامي، وهذا في ظل وجود جملة من التحديات التي تعمل المملكة على تجاوزها مستقبلا.

اما الجزائر فطريقها نحو اعتماد التمويل الإسلامي غير كافي لتتيم مجال كبير كهذا ، لذا فان تجربة المنتجات المالية الإسلامية لاتزال في مراحلها الأولى رغم ان السلطات بدأت في اتخاذ إجراءات و خطوات تدريجية الا ان ذلك يتطلب تعديلا في الأطر القانونية و التنظيمية خاصة في مجال الصيرفة الإسلامية اذ ان البنوك الإسلامية تواجه عقبات كعلاقة البنك الإسلامي بالبنك المركزي في مجال الرقابة و محدوديتها منذ تأسيس اول بنك إسلامي سنة 1990، و ضعف الاطار التشريعي و غياب الخبرات المتخصصة مازال علقا امام تطور هذا السوق و اندماجه في الأسواق العالمية، وحتى

<sup>1</sup> صالح صالح، اساسيات التحول النظامي لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري 2020-2040، الدار الجزائرية، 2018.

## الفصل الثالث: دراسة تجارب ادماج المنتجات المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية لكل من ماليزيا، بريطانيا

### والجزائر

---

تكون الصناعة المالية الإسلامية أكثر وضوحاً و نفوذاً يتطلب الأمر دراسة مستقبلية كاستقلالية البنوك الإسلامية و تطبيق و تنوع منتجات أكثر تطوراً الى جانب توفير المناخ الاستثماري الوطني و الأجنبي، ورغم وجود عقبات و تحديات لتطور التمويل الإسلامي الا انه يجب ان يكون اقتصاد السوق شرطاً أساسياً لقيام سوق فعالة في الجزائر.

---

# الخاتمة

## خاتمة عامة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة، التي تناولت موضوع " متطلبات ادماج منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق العالمية " والتحديات التي تعترض سبيل هذا الادماج لتعزيز نمو القطاع المالي الإسلامي يمكن القول ان البحث سعى الى تسليط الضوء على أحد اهم المحاور الاستراتيجية لنمو وتطور الصناعة المالية الإسلامية في السياق المعاصر. اذ تعتبر الأسواق المالية العالمية منظومة دولية كونها أداة فعالة في تعزيز التعاون المالي الدولي بما في ذلك خدمة مصالح الامة الإسلامية، مما اخذ موضوع انشاء وتطوير سوق مالية إسلامية تقوم على الالتزام الشرعي في جميع هيأتها ومؤسساتها ومعاملاتها وصفقاتها خاصة ادواتها المتداولة فيها وهي أدوات ملكية ومشاركة ومساهمة لا أدوات اقراض او اقتراض.

كما ان الهندسة المالية الإسلامية لها دور مهم ومساهمة كبيرة في تطوير وتنشيط السوق المالية الإسلامية، كتصميم وتنظيم وتحديد استراتيجية لاقتناء المصارف وتقديم خدمات ومنتجات إسلامية مبتكرة الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار والمشتقات المالية الإسلامية كبدائل معدلة او جديدة ومبتكرة تجمع بين الكفاءة المهنية والمصادقية الشرعية، كما تعتبر هذه المنتجات أيضا من افرازات الصناعة المالية الإسلامية المتطورة وذلك بتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية مناسبة مدعومة بقدرات بحثية و إطارات بشرية في المصارف الإسلامية بالإضافة الى متطلبات مساعدة في تقديم و تطوير الخدمات المالية الإسلامية كدور الحوكمة في تفعيل الرقابة و دور التكنولوجيا في تطوير الصناعة المالية الإسلامية و الشمول المالي لتعميم خدمات التمويل الإسلامي، و بالتالي تعزيز فرص نمو الصناعة المالية الإسلامية و امتدادها في الأسواق المالية العالمية.

كما ان تحليل تجارب بعض الدول في ادماج المنتجات المالية الإسلامية ضمن أسواقها المالية كماليزيا وبريطانيا رغم تنافسهما على الريادة في التمويل الإسلامي الا انهما يظهران التعاون بين الهيئات المؤسسات الداعمة للتمويل الإسلامية وانتشاره نحو العالم وذلك يتطلب وجود إطار تشريعي وتنظيمي متكامل بالإضافة الى تطوير الوعي و التعليم لهذه المنتجات، و على الرغم من التحديات التي تواجهها بعض الدول مثل الجزائر الا ان هناك فرص كبيرة للنمو اذ تم تطوير التشريعات و توفير البنية التحتية اللازمة لدعم ها الاتجاه في الأسواق المالية العالمية.

**نتائج اختبار الفرضيات:** بالرجوع الى الفرضيات والتحليلات الموضحة في الفصول السابقة نجد النتائج التالية:

- الفرضية الأولى: التي نصت على "ان وجود إطار تنظيمي واضح وشامل لتوسيع الهندسة المالية الإسلامية يؤدي الى ظهور أدوات مالية جديدة متنوعة بالأسواق المالية العالمية ومؤسساتها واستثمارات مبتكرة تجمع

بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية." فيتم تأكيد صحتها حيث تبين في الفصل الأول ان الهندسة المالية الإسلامية هو الوصول الى حلول إبداعية للإدارة التمويلية تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية موفرة بذلك بدائل للمنتجات المالية التقليدية بالأسواق المالية، حيث تم توضيح اهم الأدوات التي تميز الصناعة المالية الإسلامية بالإضافة الى التطبيقات العملية على المؤسسات المالية.

• الفرضية الثانية: والتي نصت على ان "هناك علاقة عكسية بين التحديات التنظيمية وانتشار المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق العالمية، حيث يعزز نجاح الصناعة توافر بنية تحتية تنظيمية متكاملة تلبي المتطلبات الشرعية والاقتصادية، مع وجود علاقة إيجابية بين استخدام التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات ورضا العملاء. فزيادة التحديات التنظيمية تقلل من انتشار المنتجات الإسلامية، بينما الدعم التنظيمي والتكنولوجي يعزز نجاحها ورضا المستخدمين". فيتم تأكيد صحتها حيث تبين الدراسة في الفصل الثاني الى وجود علاقة عكسية واضحة بين هذه التحديات وانتشار المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق العالمية، حيث ان تعقيد الأطر القانونية، وتفاوت المعايير الشرعية بين الدول، يحد من التوسع هذه المنتجات ويعيق دخولها الى الأسواق الدولية. وفي المقابل فان نجاح الصناعة المالية الإسلامية يرتبط بتوافر بنية تحتية تنظيمية متكاملة، تجمع بين المتطلبات الشرعية من جهة والفعالية الاقتصادية من جهة أخرى بما يعزز العلاقة الإيجابية بين استخدام التكنولوجيا المالية من خلال تسهيل الوصول الى المنتجات وتسريع الإجراءات وتقليل التكاليف. وعليه فان زيادة التحديات التنظيمية يؤدي الى ابطاء نمو الصناعة المالية الإسلامية، في حين تكثيف الاعتماد على التكنولوجيا يسهم في تعزيز نجاحها وتطورها، وتوسعها في الأسواق المالية العالمية.

• الفرضية الثالثة: "يعود نجاح كل من ماليزيا وبريطانيا في تبني التمويل الإسلامي الى عدة عوامل متكاملة منها: بنية تحتية، كوادر بشرية مؤهلة تنوع المنتجات والمؤسسات المالية الإسلامية، حوكمة شرعية متينة، تكنولوجيا مالية... بينما الجزائر تسعى للاستفادة من تجارب الدولتين وتكييفها مع بيئتها الخاصة لتوطين المنتجات المالية الإسلامية في سوقها المالي وتطوره". فقد تم تأكيد صحتها من خلال الفصل الثالث بإعطاء اهم المؤشرات والإجراءات المتبعة في دعم نمو الصناعة المالية الإسلامية بهذه الدول، اذ تدعمها التجارب الواقعية فنجاح التمويل لا يعتمد على عامل واحد فقط بل على منظومة متكاملة تشمل التكنولوجيا، الكوادر الإطار القانوني، تنوع منتجات وثقافة المجتمع. في المقابل تسعى الجزائر الى الاستفادة من هذه التجارب الرائدة لكل من ماليزيا وبريطانيا وتكييفها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحلية بهدف توطين المنتجات المالية الإسلامية داخل السوق الجزائرية، وتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

## نتائج الدراسة:

- ان الصناعة المالية الإسلامية تتبنى أيضا مفهوم الهندسة المالية من المنظور الإسلامي، والتي تقوم على أساس منهج المحاكاة والابتكار والاصالة، للوصول الى منتجات مالية متميزة عن نظيرتها من ناحيتها الشرعية، والكفاءة الاقتصادية.
- تتمثل الصناعة المالية الإسلامية في كل العمليات والنشاطات القائمة على صياغة وابتكار أدوات تمويلية ملتزمة بالضوابط الشرعية، بهدف إيجاد حلول لمشاكل التمويل.
- تمكنت الصناعة المالية الإسلامية من تحطيم مرحلة الانطلاق بنجاح لكنها تواجه مجموعة من التحديات.
- توصلت الدراسة الى ان هناك إمكانية لخلق تكامل نسبي بين الهندسة المالية الإسلامية والأسواق المالية العالمية من خلال تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية، الشفافية، وتقليل المضاربة.
- تواجه المؤسسات المالية الإسلامية تحديات في التكيف مع النظم المالية العالمية القائمة، خاصة فيما يتعلق بتطوير الكوادر البشرية المؤهلة التي تجمع بين الفقه الإسلامي والخبرة المالية الحديثة.
- ينبغي ان تسهر المؤسسات المالية الإسلامية الداعمة لها على تصحيح الممارسات التي تنور حولها الشكوك، وان تهتم بإيجاد صيغ متوازنة لتوجيه الاستثمار.
- ان الصناعة المالية الإسلامية في الوقت الحالي أصبح عنصرا قابلا للتطور ويتنافس مع النظام الرأسمالي، فالتقدم في ماليزيا فسح المجال في اندماجها في السوق العالمية راسخا.
- ان الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعما كاملا من جميع نواحيه، المالية والسياسية والقانونية، كما تعتبر اول دولة اعترفت بالنظام المالي الإسلامي، حيث نجحت بشكل كبير ماليا وأخلاقيا، حيث أصبحت المنتجات الإسلامية التي تقدمها البنوك الماليزية هدف لغير المسلمين أكثر من المسلمين وهذا دليل على اعترافهم بنجاح المصارف الإسلامية.
- ادماج برامج المالية الإسلامية المتخصصة في المعاهد والجامعات البريطانية لضمان التكوين المتكامل وانشاء مراكز أبحاث متخصصة ترصد تطوراتها ومستجداتها.
- بني تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا على اهداف استراتيجية وخطط مدروسة من قبل خبراء في تخصصات مختلفة.
- لنجاح الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر يجب إرساء وتوطين المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالية الجزائرية.

- نجاح الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر يتطلب الإبقاء بالعديد من المتطلبات، يتعلق بعضها بإيجاد وتقوية البنية التحتية للسوق المالي، ويسن قانون متكامل للصناعة المالية الإسلامية، بالإضافة إلى إدخال الصناعة المالية الإسلامية في هيكل النظام المالي الجزائري.
- هناك عدة تحديات تسجلها الصناعة المالية في الجزائر قد تحدد من تحقيق أهدافها.
- أن نجاح الدمج يتطلب ليس فقط تطوير المنتجات الإسلامية وفق معايير مجموعة من التحديات، منها: ضعف البنية التحتية المالية، التباين في المرجعيات الشرعية، ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة.

### مقترحات الدراسة:

- تمكين الأطر القانونية والتشريعية من شأنها أن تحمي الصناعة المالية الإسلامية.
- توفير الهيئات والمؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية.
- تشجيع التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية وتكوين كوادر بشرية كفؤة.
- الاستفادة من خبرات الدول في مجال الصناعة المالية عامة والإسلامية خاصة.
- نوصي من خلال هذه الدراسة بضرورة العمل على ترقية الخدمات المالية الإسلامية من خلال دمج المستجدات الحاصلة في مجال التكنولوجيا المالية.
- ضرورة إجراء المزيد من البحوث الفقهية من قبل الفقهاء والمختصين للوقوف عند التأثير المرتقب لمستجدات توطين المنتجات المالية.
- ضرورة البحث في نموذج لحوكمة التكنولوجيا المالية الإسلامية بخصائص تجسد الشفافية والثقة والمصدقية القائمة على العقيدة والشريعة والأخلاق، والرقابة الشرعية إلى جانب الخدمات التكنولوجية ذات المستويات العالية.
- سعي حكومات الدول إلى التكامل والوصول بالشركات الاستثمارية الإسلامية إلى مستوى الشركات العالمية متعددة الجنسيات.
- إقامة مؤسسات اقتصادية إسلامية بجوار المصارف الإسلامية من أجل التوسع في تقديم الخدمات ودعم السوق المالي الإسلامي.
- عقد مؤتمرات وندوات وطنية ودولية حول الصناعة المالية الإسلامية.
- إدراج الصناعة المالية الإسلامية ضمن المقررات الدراسية في كل المستويات والتخصصات.

---



قائمة المصادر  
والمراجع:

## قائمة المصادر:

القران الكريم.

السنة النبوية.

## قائمة المراجع:

### أولا الكتب:

1. احمد النجار، منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد) الاتحاد للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1989.
2. احمد بن يوسف بن احمد الدرويش، احكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى القاهرة، 1989.
3. أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
4. ارشيد محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، الطبعة الثانية، 2007.
5. أشرف محمد دوايه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2009.
6. اسماعيل احمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002.
7. الداغر، محمود محمد، الأسواق المالية أوراق البورصات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
8. توفيق، محب خلة، الهندسة المالية الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
9. بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية الدولية تقييم الأسهم والسندات، دار بن زيد للطباعة النشر، بسكرة، الجزائر، 2019.
10. قندوز عبد الكريم، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان، 2008.

11. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية احكامها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2008.
12. منذر قحف، اساسيات التمويل الإسلامي،
13. نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.
- الاطروحات والرسائل الجامعية:
1. احمد بن السليط، أثر المتغيرات الاقتصادية والنقدية على الاستقرار المالي بين النظام المالي التقليدي والنظام المالي الإسلامي، أطروحة دكتورا، جامعة برج بوعرييج، 2021.
2. احمد بلخير، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة: دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008.
3. حنان شريط، أثر صناديق الاستثمار الاسلامية على أداء سوق الأوراق المالية، اطروحة دكتورا، جامعة ام البواقي، 2022.
4. خيرة مسعودي، متطلبات تطوير المنتجات المالية الإسلامية ودورها في تنشيط الأسواق المالية، أطروحة دكتورا، جامعة عمار ثلجي، الاغواط الجزائر، 2018.
5. زهير غرايه، دور الهندسة المالية في تقييم اسعار المنتجات المالية لتحقيق كفاءة الأسواق المالية، دراسة عينة من الأسواق المالية الناشئة، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2016.
6. ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية الاسلامية-دراسة حالة ماليزيا والسودان مذكرة ماجستير نقود مالية وبنوك جامعة عمار ثلجي، الاغواط، الجزائر 2013.
7. سعاد ماحي، المنتجات المالية الإسلامية بين مقاصد الشريعة ومتطلبات الأداء الاقتصادي، أطروحة دكتورا، جامعة سيدي بلعباس، 2021.
8. سمير ماجن، أثر الحوكمة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتورا، جامعة سطيف، 2023.
9. سمية هزيل، الهندسة المالية الإسلامية بين تحسين الممارسة المصرفية ومواجهة الازمات المالية: تجربة ماليزيا، أطروحة دكتورا، جامعة خنشلة، 2019.

10. سهام تيغرة، الهندسة المالية الإسلامية واستراتيجية تطوير المنتجات المالية الإسلامية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتورا، جامعة البليدة، 2023.
11. عائشة بوبريمة، استراتيجية ابتكار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية وسبل ادماجها في الأسواق المالية، جامعة سطيف1، 2021.
12. عبد الرزاق معاينة، أدوات التمويل الإسلامية وإمكانية ادماجها في القطاع المصرفي الجزائري، أطروحة دكتورا، جامعة عنابة، 2018.
13. عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2007.
14. عمور زاهي، عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2010.
15. فضيلة بارش، التمويل العقاري بالصيغ الإسلامية وافاق تطويره في البنوك الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة بنك السلام، الجزائر، أطروحة دكتورا، جامعة ام البواقي، 2020.
16. فوزي اينال، أهمية الصناعة المالية الإسلامية في زيادة كفاءة الأسواق المالية، جامعة الجزائر 3، 2021.
17. لبنى بوطمين، أثر التمويل الإسلامي في رفع كفاءة الاستثمار في الجزائر، دراسة استشرافية على ضوء التجربة الماليزية، أطروحة دكتورا جامعة قسنطينة2، 2019.
18. محمد الأمين بن الزين، عقد المشاركة في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر1، 2011.
19. محمد الأمين مصباحي، أثر الأدوات المالية الإسلامية في أداء الأسواق المالية الإسلامية، دراسة تجارب بعض الأسواق المالية في الدول العربية الإسلامية، أطروحة دكتورا، جامعة الوادي، 2022.
20. محمد بشير لبيق، الجزائر امام التنافسية العالمية في مجال المالية الإسلامية، أطروحة دكتورا، جامعة سيدي بلعباس، 2020.
21. محمد بن تاسة، عقد المراجعة في الفقه الإسلامي واشكالاته في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013.
22. نصابة مسعودة، نحو نموذج إسلامي لسوق راس المال تجربة ماليزيا نموذجا، أطروحة دكتورا، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

23. هاجر سعدي، أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 1، 2013.

### ثانيا: المقالات العلمية:

1. احمد شوقي سليمان، تحليل مؤشرات نمو الصناعة المصرفية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 89، 2019.
2. احمد مهدي بلوافي، عبد القادر شاشي، التمويل الإسلامي في بريطانيا الفرص والتحديات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد 03، العدد 02، 2011.
3. ابتسام ساعد، رابح خوي، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، 2017.
4. بدروني عيسى، الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، الواقع والتحديات والافاق، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2021.
4. بن عزة اكرام، بلدغم فتححي، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي، تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر 2018.
5. بوداب سهام، صناعة الهندسة المالية الإسلامية: واقع وتحديات، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، العدد 08، جامعة ام البواقي، 2017.
6. حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015.
7. رائد نصري جميل أبو مؤنس، خديجة شوشان، شروط اعتبار السوق المالي سوقا إسلاميا مجلة دراسات، الجامعة الأردنية- 2020.
8. سارة بوسعيد وآخرون، دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 01، 2018..
9. سعيد بو هراوة، حليلة وبكروشه، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية تجربة البنك المركزي الماليزي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية- العدد 02- جوان 2015.

10. سعيد بو هراوة، إستراتيجية هندسة المنتجات المالية الإسلامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، 2018.
11. عبد الحميد- عبد الرحيم الساعاتي، نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة الاقتصاد الإسلامي المجلد 11، جامعة الملك عبد العزيز - جدة، المملكة العربية السعودية، 1999.
12. عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية، مبادرة مبتكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينيات القرن الماضي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية- المجلد 19، العدد 02، 2013.
13. عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز-الاقتصاد الإسلامي-المجلد 80- العدد 8-جدة، المملكة العربية السعودية- 8002م.
14. عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الملك عبد العزيز-الاقتصاد الإسلامي- المجلد 20، العدد 02، 2007.
15. عدنان فرحان الجوارين، متطلبات نجاح التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي في بيئة عالمية متغيرة ماليزيا نموذجاً، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 57، فبراير 2007.
16. العربي مصطفى-حمو سعدية، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد، مجلة البشائر الاقتصادية- العدد الأول، 2017.
17. عمار زودة- حمزة بوكفة، سوق الأوراق المالية في الجزائر، طبيعتها، معوقاتنا، نموها ومتطلبات تنشيطها، مجلة اقتصاديات المال والأعمال- العدد 02 ميله- الجزائر-مارس 2018.
18. العياشي زرار- سوق الأوراق المالية الإسلامية "تجربة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا"-مجلة بيت المشورة- المجلد 08-عدد 02-قطر، 2015.

### ثالثاً: المنتقيات والدورات العلمية:

1. إبراهيم سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية، الكويت..

2. الأمين خليفة الطويل، الأدوات العملية لإدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية وفق لقواعد الشريعة الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر المالية الإسلامية الثاني بتنظيم: المركز العالي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، يومي 27-82 أبريل 2010.
3. أمين محود- " الحوكمة في المصارف الإسلامية، تجربة سلطنة عمان -" ورقة مقدمة للمؤتمر الرابع عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية- المنامة- 8002.
4. بن فريجة نجاة، غيده فلة، واقع الشمول المالي في الدول العربية، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي آلية لدعم التنمية المستدامة جامعة خميس مليانة، 05-06 ديسمبر 2018.
5. حاج قويدر قورين، دور منتجات الابتكار المالي الإسلامي في تطوير الصناعة المالية ومتطلبات تطبيقها، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 ديسمبر 2019.
6. حدو علي، نحو قيام سوق مالية إسلامية في ظل الواقع الحالي للسوق المالي الجزائري، دراسة لأهم التحديات المرتقبة وبعض الحلول المقترحة، مخر العولة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 02- ص 09.
7. حرنان نجوى وآخرون، منتجات الهندسة المالية الإسلامية بين أصالة الابتكار والمحاكاة، الملتقى الدولي الرابع حول المالية الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمستحقات الربحية والمقاصد التنموية، صفاقس، تونس، يومي 27-28 أبريل 2008.
8. حسين شحاتة وعصام أبو نصر، الضوابط الشرعية للتعامل مع السماسرة العالميين في أسواق الأوراق المالية، سلسلة بحوث ودراسات في الاقتصاد الإسلامي، دار المشورة.
9. حمو زروقي أمال، سهيلي رقية، التحديات المواجهة لانخراط المصرفية الإسلامية في النظام العالمي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية الإسلامية والمصرفية الإسلامية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ديسمبر 2019.
10. خليفة محمد بالبكير، زليخة سنوسي، الثروة التكنولوجية تحدي حقيقي أمام عمل المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة البدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 05 و06 ماي 2009.

11. خولة فريز النوباني، وعبد الله الصديقي، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، كرسى سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2016.
12. دار المراجعة الشرعية، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية (البنوك شركات التأمين شركات الوساطة)، تنظيم مركز القانون السعودي للتدريب بالتعاون مع هيئة السوق المالية، الرياض السعودية، 17-18 افريل 2007.
13. زيدان محمد- نورين بومدين، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والأفاق، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية-جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر- يومي 21-22 نوفمبر 2006.
14. يونس صوالحي، المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والابتكار، المؤتمر الدولي عن " منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

#### الجرائد الرسمية:

1. قانون 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، يتضمن قانون المالية المتعلق بالصيرفة الإسلامية لسنة 2020 العدد 81، المادة 102.
2. مرسوم تشريعي 93-13 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 23/03/1993.
3. النظام رقم 20-02 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر، العدد 73، 2018.

#### المواقع الالكترونية:

1. بنك الجزائر من الموقع [www.bank\\_ofalgeria.dz](http://www.bank_ofalgeria.dz)
2. بنك البركة الجزائري عبر الموقع [www.albaraka\\_dz](http://www.albaraka_dz)
3. بنك السلام الجزائري عبر الموقع [www.alsalamalgeria.com](http://www.alsalamalgeria.com)
4. بنك الخليج الجزائر عبر الموقع [www.agb.dz](http://www.agb.dz)
5. بنك ترست الجزائر عبر الموقع [www.trustbank.dz](http://www.trustbank.dz)
6. موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية [https://www.ifsb.org/ar\\_index.php](https://www.ifsb.org/ar_index.php) ، تاريخ الاطلاع 20 جانفي 2025.

- 
7. ميساء سعد، أهمية التكنولوجيا المالية، مقال منشور على الموقع: [www.vapulus.com](http://www.vapulus.com) بتاريخ 20 جوان 2020، تاريخ الاطلاع: 22 جانفي 2025.
8. بيتك للأبحاث، اتجاه عالمي للاهتمام بالبرامج التعليمية في مجال التمويل الإسلامي، مقال منشور على الموقع <https://www.mubasher.info>، تاريخ الاطلاع: 22 جانفي 2025.
9. شاهر عباس، التكنولوجيا والابتكار: إعادة صياغة تقديم الخدمات المالية الإسلامية، مقال منشور على الموقع <https://www.findevgateway.org/> بتاريخ: 09 ديسمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 2025/01/24.
10. صندوق النقد الدولي، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الإقليمي، 23 أكتوبر 2017. على الموقع [www.org.imf](http://www.org.imf) بتاريخ 28 جانفي 2025.

---

المراجع باللغة الأجنبية:

1. الكتب باللغة الأجنبية:

1. fabozzi, Pamela Peterson, drake frank j “**THE BASICS of FINANCE: an introduction to financial markets, business finance and portfolio management** “John Wiley & Sons 2010.
2. Merton, Robert “**A functional perspective if financial inter mediation A research Financial Management**, vol 24,1995.
3. Neftchi, Salih N.” **Principle of financial engineering” September 2/2008:2** **eme edition. NEW YORK.**
4. Abdul Karim Aldohni, **The Emergence of Islamic Banking in the UK: A Comparative Study with 30 Muslim Countries**, Arab Law Quarterly, Vol. 22, No. 2, 2008.
5. Ahmed Belouafi, Abdelkader Chachi, **Islamic Finance in the United Kingdom: Factors Behind its Development and Growth**, Islamic Economic Studies, Vol. 22, No. 01, 2014.
6. Karim Ginena and Azhar Hamid, **Foundations of Sharia’s Governance of Islamic Banks**, (UK: Wiley, UK, First Edition, )5102.

2. الاطروحات والرسائل باللغة الأجنبية:

7. Bin Ahmed, Mahmud “**Islam and economic growth in Malaysia**” master’s thesis, Monterey, Naval Postgraduate, School, California.2003.

المجلات باللغة الأجنبية:

8. Ali, H, Rose, A, & Muhd Zaki, Z, (July 2019). **Fintech and Its potential Impact on Islamic Banking and Finance Industry: A Case Study of Brunei Darussalam and Malaysia**. International journal of Islamic Economics and Finance, Vol 2.
9. Benalkama, M. (2022). **The Islamic Fintech Ecosystem\_ Malaysian Experience**. Journal of Economics and Human Development, Volume, No,13, Issue 1.
10. Kamarud, M, I, & other, a. (2023). **Development of Fintech in Islamic Social Finance in Malaysia**. International Journal of Economics, Management and Accounting 31, no, 1